استراتيجيات الخطاب الحجاجي لتعليقات القراء في صفحات مواقع الصحف الإلكترونية المصرية على شبكة الفيسبوك
حادث تفجير الكنيسة البطرسية أنموذجًا

د/ ايمان محمد حسني (*)

مقدمة:

شهدت مصر في الحادي عشر من ديسمبر من عام 2016م المتزامن مع احتفالات رأس السنة الميلادية والاحتفال بمناسبة المولد النبوي الشريف عملًا إرهابيًا وجه إلى الكنيسة البطرسية في البلاد، وأسفر الحادث عن وفاة 26 شهيدًا مصريًا وإصابة 30 آخرين، وقد مثل الحادث دراسة حالة مميزة لفحص الخطاب الحجاجي والبحث في الحكم والاستدلال في ظل عدم اليقين؛ حيث تبارى المواطنون في طرح دعاويهم وسرد الحجج لإثبات وجهات نظرهم حول الموضوع، وقد مكنت تقنية شبكات التواصل الاجتماعي كثير من المواطنين من طرح نصوصهم الحجية المتباينة حول الموضوع.

ورغم أن الحادث ليس قضية خلافية تتنازع حولها الآراء في المجتمع المصري، وأن القول الفصل فيه في يد سلطات التحقيق الجنائي، ومدى رضا أهالي الضحايا خاصة والمجتمع عامة عن نتائج هذه التحقيقات، إلا أنه مثل نقطة تحول خطيرة في استهداف الإرهاب للمسيحيين المصريين، وقد شهد توظيفًا سياسيًا واضحًا، حيث تبارى المواطنون في الحجاج من وجهتي نظر مُتصارعتين، أحدهما تتبنى الرواية الرسمية للأحداث فيما تُفندها الأخرى وتؤكد على أنها تتنافى مع الحجة والمنطق السليم، ومن هنا لاحظت الباحثة توظيفًا مُنظمًا لاستراتيجيات الحجاج والمناورة بين كلا الفريقين، وللأسف فإن ذلك جاء في وقت حرج تحتدم فيه الانقسامات السياسية الساعية لإثارة الفتنة الطائفية والمذهبية بين المصريين مما يدق ناقوس الاهتمام برصد هذه الاستراتيجيات وكيفية التلاعب بالحجج غير السليمة المُختلة وظيفيًا، وكشفها لأنها صارت ظاهرة دائمة التكرار في تفاعلات شبكات التواصل الاجتماعي المصرية المعاصرة.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

اعتادت دراسات الرأي العام على تبني منهجية البحث الأمريكية التي تغلب عليها الثقافة البحثية لقياسات الرأي polls إلى الحد الذي جعل تعريف الرأي العام الأكثر شيوعًا وانتشارًا حتى الآن، ما هو في حقيقته سوى تعريف هذه الأداة البحثية، والمعني بمجموع الآراء الفردية ومعدلات الأغلبية، ومن هنا، دأبت الدراسات على اختزال الرأي كظاهرة ثقافية اجتماعية منطقية في مجرد مؤشرات كمية، مُتجاهلين

(*) أستاذ مساعد بقسم الصحافة بكلية الإعلام – جامعة القاهرة.

طبيعته الكيفية؛ فهو يختلف- وإن اتفق في مظهره الخارجي- في حججه وشدته وديناميكية تكونه وانتشاره وتطوره[1]؛ ولأن الباحثة ترى أن الرأي أكثر تعقيدًا من ثنائية الموافقة والرفض ومنهجية اختيار الإجابات من بين الأقواس وأهداف دراسته لا تنحصر في جزئية التعميم فقط، فقد بدأت نسبيًا بتغيير منهجياتها وأدواتها البحثية، لعلها تجد في تطبيق الأساليب الكيفية تفسيرات أفضل وأدق للظاهرة، وهو ما بدأته فعليًا من خلال تطبيق نموذج ترجيح الحجج argument repertoire (2014)[2] وتوصلت من خلاله إلى نتائج مهمة أثارت فضولها للبحث فيما وراء بناء الحجج ذاتها كمخططات واستراتيجيات الجدل في اللغة ومنهجيات الاستدلال ومنطقها والبنى الإقناعية ذاتها، في محاولة لتفسير أنماط التفكير والممارسات الإقناعية في مجرى تفاعلات الحياة اليومية للمصريين.

فمع ظهور الويب التفاعلي في مصر زادت معدلات إبداء الرأي والتعليق والنقاش في كثير من الفضاءات الإلكترونية، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما دفع كثير من الصحف لإنشاء صفحات لها في هذه الشبكات، وبنظرة سريعة على معدلات المشاركة في ساحات تعليقات القراء وصفحات الصحف في هذه الشبكات يتضح الفرق، وكعادتها دأبت إحصائيات الويب على تبني فكرة الأكثرية أو الشعبية popularity في التعامل مع الآراء والتعليقات لتحولها إلى مجموعة من الأرقام تعكس أعداد خيارات الإعجاب like والمشاركة share أكثر من درجة العمق والعقلانية في الإقناع وطرح ومناقشة الآراء داخل هذه الشبكات.

ومن ثم، أصبحنا أمام مشهد مُثير للتأمل والدراسة، فهناك كم لا نهائي من التعليقات، التي يصعب على باحثي الرأي العام رصدها كميًا بصورة علمية صحيحة، ويصنف كثير منها في فئة التعليقات مُنخفضة القيمة البحثية، في إشارة إلى ضعف المردود العلمي الناتج عن دراستها، نظرًا لما تتسم به من خصائص سلبية من أهمها: السطحية، فهي لا تطرح آراء أو بنية إقناعية واضحة بما تتضمنه من دعاوى وحجج تتيح لها فرصة التأثير، أو تقدم أفكار مُهمة تلهم الناس لتوليد أفكار جديدة حول الموضوعات والقضايا، كما أن بعضها يعكس هويات زائفة للتلاعب بالأصوات وتضخيمها من خلال الجيوش الإلكترونية، وفي المقابل، هناك شعبية رقمية غير عقلانية تعتمد على الأرقام والمؤشرات فقط ! الأمر الذي يجعل النسب والأرقام هنا غير سليمة الدلالة في المطلق، ويعزز من الدعاوى المعاصرة لإعادة الاعتبار لمنهجية التحليل الكيفي للنصوص التفاعلية في بحوث الرأي على الويب لاستكشاف وفحص حجج الآراء والاستمالات الإقناعية المستخدمة فيها.

وبالرجوع إلى الدراسات الإعلامية يمكن التمييز بين نمطين من الخطابات التفاعلية وفقًا لما بهما من أساليب إقناعية، وهي الاستمالات العقلانية والعاطفية، ومن ثم، فإن كثير من الدراسات السابقة قد بنت فرضياتها البحثية والتفسيرية على أن الاستمالات العقلانية سمة الخطابات الرشيدة، ذات البناء الجيد، بينما مثيلاتها العاطفية انفعالية وغير رشيدة، وطالما ميزت استمارات تحليل المضمون والخطاب بين الاثنتين، متوقفة أمام فئة الخطابات والحجج العقلانية ومسارات برهنتها، لرصدها

كميًا ونوعيًا فقط بوصفها الفئة الأفضل والأعلى شأنًا من مثيلاتها العاطفية، لمجرد احتوائها على الحجج والبراهين والدراسات والإحصائيات.

وبمزيد من التعمق البحثي لاحظ العلماء المعنيون بتحليل الآراء أن الخطابات الحجية التي تبدو عقلانية، قد لا تكون الأصوب دائمًا، وإن مجرد استخدام الدراسات والإحصائيات لا يصلح كحجة مُقنعة دائمًا، فقد تكون هذه الدراسات غير دقيقة أو توجد دراسات أخرى ذات نتائج مُخالفة لها، وهو ما دفعهم إلى التأكيد على ضرورة عدم الاكتفاء بأداة تحليل الخطاب في دراسة نصوص الرأي، والانتقال إلى مستوى أعمق من خلال تحليل مُخططات الحجج واستراتيجيات الحجاج[3]، موضحين خطورة ظاهرة التحيزات المعرفية، في إشارة إلى الأخطاء العقلية في معالجة المعلومات، وما تؤديه من أدوار مُهمة في التفكير والتذكر وإصدار الأحكام، مع التأكيد على أن التلاعب والخداع المعرفي Cognitive Illusions كالخداع البصري يجعل الخطاب يبدو منطقيًا صحيحًا ولكنه ليس كذلك[4]، وكثيرًا ما نرى في حياتنا اليومية حججًا تبدو شبه منطقية ومقنعة لأصحابها رغم علمهم التام بخطئها، ومع ذلك نجدهم يحتكمون إليها في إقناع غيرهم، ويمارسونها للمناورة لإثبات وجهات نظرهم، وهزيمة الآخرين حتى ولو بغير حق، وهو ما دفع المدرسة الغربية الحديثة للعودة إلى الوراء والنهل من إسهامات المدرسة العربية الرائدة في مجال الخطاب والحجاج والتداول.

ومؤخرًا أكدت الدراسات الغربية المعنية بدراسة الرأي في البيئة الرقمية على أهمية استكشاف الحجاج في شبكات التواصل الاجتماعي، بعيدًا عن الاتجاهات البحثية التقليدية المعنية برصد الشعبية وتأثير العلاقات وأنماط وسلوكيات نشر ومشاركة المعلومات والآراء في هذه الشبكات، من أجل تحقيق تفسير أفضل لظاهرة الرأي ذاتها واستخلاص الأسس المعرفية فيها، من خلال استخراج الحجج وإعادة بنائها والكشف عن منهجيتها وتحديد هيكل الطبقات المنطقية فيها[5]، فضلًا عن رصد ديناميكية تغير هذه الحجج وتطورها عبر الزمن وهو ما من شأنه أن يوضح كيفية تغيير الآراء ويرتقي بحالة النقاش والجدل الدائر في هذه الفضاءات ويرشد المُستخدمين إلى آلية نقدية لتقييم آراء المستخدمين الآخرين[6].

وتأسيسًا على ما سبق تتجلى مشكلة الدراسة في فحص البنية الإقناعية للخطاب الحجاجي في تعليقات القراء حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية في صفحات مواقع الصحف المصرية الإلكترونية على شبكة الفيسبوك، بوصفها ساحات تواصلية تفاعلية معاصرة، وذلك من أجل رصد اسراتيجيات الحجاج والحجج ومنهجياتها الاستدلالية وكيفية توظيف استراتيجيات الإقناع والمناورة في التأثير على الآخرين من خلالها.

أهمية الدراسة:

1- تتجلى أهمية الدراسة في إخراج منهجية الحجاج من قواعدها الحبيسة في الدراسات اللغوية والأدبية والتاريخية التقليدية إلى القضايا المجتمعية المعاصرة وبث

روح الحياة فيها، من خلال تطبيقها على الخطاب اليومي التفاعلي الدائر على شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يتواءم مع متطلبات العصر الراهن ومنصاته الحجاجية المتطورة.

2- تعيد الدراسة النظر في رؤيتنا البحثية للأساليب العقلانية في الإقناع، التي طالمًا اعتاد الباحثون على اختزال تحليلها في مؤشرات كمية وكيفية لنسب حضورها ونوعيتها دون فحص بنيتها الهيكلية ومنطقها الاستدلالي، الذي يأخذنا فيما وراء الحجة للكشف عن أنماط التفكير وتفاعلات التأثير والإقناع في تكوين الآراء.

3- كما تتجلى أهميتها في فحص استراتيجيات الخطاب الحجاجي وخاصة فيما يتعلق بالمناورة والتلاعب في الإقناع، وهو ما يكتسب أهمية خاصة في المجتمعات المعاصرة وفي الفترات الانتقالية التي تعاني من تنامي الانقسامات الثقافية والاجتماعية والسياسية؛ حيث تختلف الآراء حول الثوابت ذاتها، كالقتل والألم الإنساني ودور المجرم والضحية وأدوار الجناه والحماه وخصائص تقنيات البحث الجنائي وتفاصيله العلمية، كما تتضاءل الأرضية المشتركة للحجاج، مما يشجع على ظهور مثل هذا النمط من الخطابات التلاعبية.

5- تتناول الدراسة حدثًا مُجتمعيًا نموذجيًا كشف عن توظيف واضح لاستراتيجيات الحجاج، فالحجج فيه ليست حقائق بقدر كونها تنبع من فرضيات ومحاولات للاستدلال بالعمق والمنطق على صحة أمرها أو عدم صحته، في ظل بيئة معلوماتية متضاربة ومتناقضة، كما أنه كشف عن توظيف ملحوظ لاسترتيجيات المناورة والتلاعب، التي تعكس سياقات ثقافية واجتماعية وسياسية مُتباينة تحكم عملية الاتصالات التفاعلية بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يمكن في ضوئه تقديم تفسيرات مقبولة لطبيعة البنية الإقناعية المثارة حول الموضوع في المجتمع المصري المعاصر.

الإطار النظري للدراسة:

تعنى نظرية الحجاج بفحص الفعالية الحجاجية وتقوم على فرضية نسبية الحقائق فلو كانت الحقيقة واحدة، قادرة أن تظهر للعيان من تلقاء نفسها لانتفت الحاجة للحجاج، وينشأ الحجاج من العلاقة بين الحجج وبين النتيجة، وهي علاقة حجاجية وليست برهانية ما دامت الحجج تتعدد وتختلف درجة قوتها[7].

ومن ثم، يميز الباحثون بين الحجاج والاستدلال فالأول أقرب إلى الخطابة والقضايا ذات الطابع الاحتمالي في حين أن الاستدلال مجاله المنطق، فالاستدلال هو أن تستنبط من المقدمات نتائج تفضي إليها تلك المقدمات ضرورة بدون أي لبس، بينما الحقيقة في الحجاج ليست ضرورية أو موضوعية أو واحدة شأنها في الاستدلال، إنما هي نسبية وذاتية ومرتبطة بمقام الخطاب[8]، ومن زاوية أخرى، يختلف الحجاج عن الخطابة في نوع الخطاب، فالأخيرة حُصرت فيما هو شفوي، بينما يمكن للحجاج أن يكون منطوقًا أو مكتوبًا، فالكاتب حين يكتب يستحضر الجمهور ويكيف كتاباته وفق

هذا الجمهور، كما يختلف في نوع الجمهور؛ حيث توقف الأخيرة اتصالاتها على الجماعة المجتمعية في الساحة أو الميدان، بينما يكون جمهور الحجاج حاضرًا أو غائبًا ولا يشترط أن يكون جمعًا؛ فقد يكون الحجاج بين اثنين متحاورين أو حتى بين المرء ونفسه[9].

وتعنى النظرية باكتشاف منطق الخطاب؛ أي القواعد الداخلية للخطاب، والمتحكمة في تسلسل الأقوال وتتابعها بشكل متنام وتدريجي، فالحجاج، حسب هذا التصور، يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، ويرى أبو بكر العزاوي أن الخطاب بنية منطقية طبيعية تتحكم فيها مجموعة من العلاقات المنطقية (علاقات الشرط والسببية والاستلزام والاستنتاج والتعارض). كما يرى أنه ليس بنية داخلية فقط ولكنه بنية خارجية أيضا، إذ يمكن الحديث عن "وظيفة حجاجية عامة للخطاب برمته، من خلال ربطه بالمتكلم والمخاطب وملابسات وظروف السياق التخاطبي والاجتماعي العام[10]، ومن ثم، فإن الباحثة ستقوم بفحص بنية الخطاب الحجاجي من خلال فحص مختلف الحجج المقدمة حول الموضوع وتفكيكها والكشف عن منهجية استدلالها وسياقها وإمكانية قبولها أو عدمه، والاستراتيجيات التي وظفت في تقديمها، وكيفية التلاعب والمناورة في الخطاب من أجل تحقيق أهداف المحاجي.

مفاهيم الدراسة:

- **الخطاب الحجاجي:** الحجاج عملية اتصالية يستخدم فيها المنطق للتأثير على الآخرين، والخطاب الحجاجي نوع من النصوص التفاعلية التي تتضمن مجموعة من الحجج، يؤتى بها لإقامة الدليل على صحة رأي ما أو بطلانه، وهو إما موجه إلى فرد أو إلى جمهور لإقناعه لتغيير موقفه أو إقناعه بفكرة ما، وكثيرا ما تمتزج فيه الرؤية الذاتية بالرؤية الموضوعية[11]، ويُعرّف حديثًا بالبلاغة الجديدة التي انتقلت من التمركز على اللغة أو شخص الخطيب إلى التركيز على الجدل والإقناع في التواصل والتخاطب.
- **استراتيجيات الخطاب الحجاجي:** هي خطط أو طرائق وتقنيات متعددة للارتفاع بأداء الحجاج وتوصيل مقاصد المرسل، في إشارة لفئة الخطابات المخطط لها والناتجة عن الوعي والشعور لتحقيق أهداف ما[12].
- **المحاجة والقضية:** تعرف المحاجة بأنها "القطعة من كلام الناس" وتتكون من وحدتين رئيسيتين، وهما: القضايا والمنهجية الاستدلالية، أما القضية فهي "الجملة الخبرية التامة التي تحتمل الصدق أو الكذب أو درجات متفاوت من المقبولية أو عدمها"، وتنقسم إلى نوعين، وهما: القضايا البسيطة والقضايا المركبة[13].

الاتصالات المتلاعبة Manipulative Communication

يشير إلى الاتصالات التي تنطوي على مغالطة وتغليط، وهي تختلف عن الغلط فهذا الأخير يعد خطأ غير مقصود أما المغالطة فهي سلوك يبنى على الإخفاء والتمويه

بغاية تضليل المتلقي[14]، والتلاعب هنا ليس مُرادفًا للكذب، بل لاتباع عدد من الاستراتيجيات الخطابية التي تنطوي على صيغ لغوية معقدة توهم المرء بصحتها بينما أن التأمل النقدي المنطقي لها يكشف عن عدم سلامتها وصحة الاستدلال بها.

التراث العلمي:

(المحور الأول) الدراسات المعنية بالخطاب الحجاجي في الاتصالات الإقناعية.

تنتشر الإسهامات العلمية المعنية بموضوع الدراسة بين عدد من تخصصات العلوم الإنسانية كعلوم اللغة والمنطق والفلسفة والاتصال وعلم النفس المعرفي، وفيما يلي عرض لأهم هذه الإسهامات البحثية.

فمن مكتبة علوم الإعلام والاتصال، ومن الزاوية النظرية التأصيلية، استنكر(Micheli, 2012) الخطابات الحجاجية النفعية التي تقيس الحقيقة بالنجاح، فما كان ناجحًا ومُؤثرًا فهو حقيقي، ومن حاز قوة الحجة فقد حاز الحقيقة، ومن ثم، سعى لوضع مفهوم جديد للحجاج من منظور اتصالي غير براجماتي، أي لا يستهدف الإقناع أو تحقيق تأثير مقصود على الآخر، طارحًا بدائل أخرى كالإيضاح واستهداف توضيح الذات أمام الآخر، أو الاكتفاء بتبرير وجهة النظر، وموضحًا أن الإقناع سمة من سمات بعض الخطابات الحجاجية لكنه ليس مطلبًا أساسيًا في الحجاج كمفهوم علمي[15]، كما تعرض (Schneider,2012) بصورة نظرية لأبعاد الحجاج في وسائل الإعلام الاجتماعية وكيف يبرر الناس وجهات نظرهم لبعضهم البعض، مُؤكدًا على أهمية تطبيق أداة تحليل المجادلة وبناء مخطط الحجج وخرائطها فضلًا عن الاستفادة من خصائص المستخدمين كالمعلومات الديموجرافية وتفاعلاتهم مع الآخرين متمثلة في الردود والمشاركات والإعجاب[16].

ومن مكتبة الصحافة تحديدًا، فحص(Tseronis,2015) الخطاب الحجاجي متعدد الوسائط، بالتطبيق على مجادلة الأزمة اليونانية في الصفحة الأمامية في مجلتي دير شبيجل وفوكاس في الفترة من عامي 2010 وحتى 2012م، بوصف الأغلفة حجة معقدة تحمل من الوسائط البصرية الأدلة والقرائن في ضوء مدخل المناورة أو الخداع الاستراتيجي، وتوصل إلى أن أغلفة مجلتي الدراسة عكست وجهتي نظر المجلتين المخالفتين، ووظفت العناصر اللفظية والبصرية في بنية حجاجها حول الموضوع[17]، وقام (Alberti,2014) بتحليل محاجة أزمة الديون الإيطالية عام 2011م كما عرضتها وسائل الإعلام بين المسئولين الوطنيين وممثلي الاتحاد الأوربي وخبراء الاقتصاد، وتوصل الى أن الخوف والفزع حال دون إجراء حجاج عقلاني منطقي حول الموضوع، وأكد على حتمية مراعاة اختلاف السياقات الثقافية بين دول الاتحاد الإوربي، وعلاقة ذلك باختلاف بنية الحجاج ذاته، وكيف أن مخططات الحجج المختلفة قد تؤدي في النهاية إلى نتائج غير متوقعة في مناقشة الموضوع[18].

كما تناول(فرحات بلولي، 2014) الحجاج في الخطاب الإصلاحي الجزائري

مُمثلًا في المقالات الصحفية للشيخ عبد الرحمن شيبان، وتوصل إلى نتيجة أن الخطاب لا يقوم على القرآن والسنة فقط بل يستعمل حُججًا منطقية مُتسلسلة، وينوع في استخدامات السلالم الحجاجية، وأهمها السلالم الحجاجية الجدلية والسلالم المؤيدة لعدة نتائج[19]، وعني (أحمد دعوش، 2014) برصد أهم المغالطات المنطقية الشائعة في وسائل الإعلام المعاصرة، وتوصل إلى أن من أبرزها: التعميم المتسرع والمطلق والتحريف والألفاظ والأسئلة الملغومة وتجاهل القضية والتفسير بالتسمية والشخصنة والحلول الكاملة والعلة الزائفة والاستدلال الدائري والتركيب ورجل القش[20]، وفحصت(طالبي ياسمينة،2012) الحجاج في المقالات الافتتاحية حول قضية خليفة في جريدتي الشروق اليومي والخبر الأسبوعي، وتوصلت إلى نتيجة تنوع تقنيات الحجاج التي يوظفها كاتب المقال الافتتاحي بهدف إقناع القراء[21].

وتعرض (Atkin,2007) للحجاج الدائر حول المسلمين في خطاب بريد القراء بالصحف البريطانية المطبوعة، من خلال فرضيات النظرية البراجماتية الجدلية، وتوصل من تحليل مخططات الحجة إلى نتيجة مفاداها عدم عقلانية هذا الخطاب الحجاجي مُحذرًا من الدور الذي تلعبه مثل هذه الخطابات في تدعيم العنصرية وعدم المساواة في البلاد[22]، وقام (Teo,1995) بتحليل بناء النصوص الحجاجية في افتتاحيات الصحف بالتطبيق على صحف النيويورك تايمز ولوس انجلوس تايمز والتايمز والجارديان، في الفترة من 3-15 يناير 1994م، من خلال تحليل 20 افتتاحية، وتوصل الى وجود ستة إشكاليات مثيرة للجدل وهي: التمييز بين التصريحات والتأكيدات والنصوص المصغرة minitext والعلاقة الهرمية ودور تفاعلية التقييم[23].

ومن الاتصالات الإقناعية عمومًا، عني (بلقسام دفة، 2014) بدراسة سمات البنية الحجاجية في الإعلان التجاري ودورها في استمالة المتلقي وزرع الرغبة والأمان في نفسه للقيام بسلوك الشراء، وتوصلت إلى أن هذا الخطاب يبنى على الحجج والبراهين التي تدعم السلعة وتؤهلها لتكون مقبولة لدى المستهلك فضلًا عن اتساق الجمل والتراكيب وانسجامها والاستشهاد بأقوال الحكماء والأقوال المأثورة والمبدأ الاستقرائي الذي ينقل المستهلك من الجزئيات إلى الكليات[24]، وتناول (غمشي بن عمر، 2011) سيميولوجية الاتصال في الخطاب الديني، وتوصل إلى أن الرسالة الاتصالية تهدف إلى تحقيق جملة من الوظائف بواسطة الاستعمالات الحجاجية مثل الوظيفة التخاطبية والوظيفة الإنكارية والوظيفة التأكيدية والوظيفة التعزيزية والوظيفة التبريرية[25].

وفيما يتعلق بالإعلام الجديد، قام(Blount,2015) بفحص الحجاج في شبكات التواصل الاجتماعي، على ثلاث دراسات حالة، وبعينة قوامها 270 مراسلة، وتوصل إلى نتيجة أن النماذج الحجاجية في هذه الشبكات لا تتناسب تمامًا مع الحجج الاستدلالية؛ حيث تميل إلى الحجاج البلاغي العاطفي أكثر من الحجاج الجدلي المنطقي، كالميل إلى الصداقة الحميمة أو الترهيب والتهديد[26]، وتناول (Luzón,2013) استراتيجيات الحجاج في مناقشات العلماء بالمدونات الأكاديمية

بالتطبيق على تسع مدونات علمية، وتوصل إلى أنه على عكس المتوقع بأن حجاج العلماء يتسم بالعقلانية والمنطقية، إلا أن تحليل الحجاج أثبت أنها تبتعد عن المنطق وتتسم بالاشتعال وسوء الأدب؛ حيث تضمنت النقد وتوجيه الأسئلة الصعبة والحرجة والسخرية والشتائم والتهديد[27]، وتعرض (Schneider,2014) للإجابة عن سؤال لماذا يقوم الناس بإرسال مُجادلة، مُحددًا خمسة مقاصد رئيسية في المساهمة المجتمعية في تصنيف المجادلة على الويب وهي إعادة الإنتاج والإخبار والتوجيه والمناقشة والتوصية[28]، وتناول (De Moor,2004) الخطاب الحجاجي في مناقشات المدونات في إطار رصده لدور المدونات في العملية المعرفية، بالتطبيق على مناقشة "الحس الفعال" التي استمرت على مدى أسبوع من نوفمبر 2003م، وأكدت على تعقد بنية محادثة المدونات كوجود الروابط الفائقة التي تنبثق منها مسارات متزايدة وأوصت بوضع خرائط الحجج لتسهيل قراءتها[29].

كما برز كم مميز من دراسات الحجاج في مجال اللغويات الحاسوبية الاتصالية، فقد سعي (Habernal,2016) لتصميم نموذج للتعدين عن الحجاج في خطابات المستخدمين على الويب، وتوصل إلى تصميم نموذج متكامل يعمل بالتعرف على مكونات المحاجة والخصائص النحوية والخطابية والدلالية وتوزيع المشاعر والكلمات المتضمنة في النص الحجاجي الإلكتروني[30]، وبالمثل، عني (Trabelsi,2014) بالكشف عن أنماط الحجاج المتشعبة والمتكررة على الويب، من خلال تحديد العبارات والكلمات المستخدمة في المواقف الجدلية لتصميم تقنية آلية لاستخراج ومعالجة هذه النصوص إلكترونيًا، وذلك بالتطبيق على حالة مشروع الرعاية الصحية للرئيس الأمريكي السابق أوباما، وتوصل إلى نموذج آلي مستحدث في هذا الشأن[31]، وتناولت (Garcia,2014) العناصر التأسيسية المتعلقة باستخراج الحجج في نصوص الرأي من أجل تصميم نموذج لكيفية تطوير حجاج المستهلكين وتوصلت إلى توصيات مُفاداها أنه يجب تفسير ارتباط التعبير التقييمي للمستهلك بهيكل الخطاب، مثل التوضيح أو إعادة صياغة الحجة وأن الصلة بين بيان المستهلك والحجة غالبًا ما تتطلب فحص منهجية ومخططات الاستدلال[32]، وعملت (Villalba,2012) على بناء قاعدة من التعبيرات الحجاجية التي يطرحها المستخدمون لتدعيم آرائهم كالتخصيص والمقارنة والنتيجة والتباين وإعادة الصياغة ... إلى أخره، موصية بضرورة وضع معجم دلالي غني ومجموعة من الأنماط الاستدلالية[33].

ومن مكتبة علوم اللغة العربية والدراسات المنطقية والتاريخية، بحث(أنس ابن صالح العمار، 2015) في وسائل وآليات الحجاج في كتاب أباطيل وأسمار لمحمود محمد شاكر، وأوضح حرص الكاتب على استخدام الأدلة المنطقية المقنعة، التي كشفت عن عمق علمه ومعرفته، وقد تنوعت آليات الحجاج لديه بين آليات شبه منطقية،وآليات حجاج تداولية، ووسائل الإقناع اللفظية، كما وظف آلية السخرية بصورة ملحوظة[34]، وتناول (محمد عرابي،2009) البنية الحجاجية في قصة سيدنا موسى عليه السلام، وتوصل إلى أن الحجاج في القصة يكون أحيانًا ضمنيًا وخفيًا،

ذلك أن الحجج المشكلة لبنية القصة تكون ظاهرية، وفي أغلب الأحيان تكون ضمنية على شكل طاقة حجاجية تكمن داخل بنية الخطاب الإلهي وتسعى إلى إقتحام عالم المتلقي وإرغامه على إمعان العقل[35]، وتناولت (ثناء سالم، 2009) استراتيجيات البنية الاقناعية في رسائل المنصور وأبعادها التداولية، وتوصلت إلى نتيجة تمكن المتجادلان في الرسائل الثلاثة من أدواتهما المنطقية الدلالية واللغوية في التأسيس للأطروحة الكبرى وكان المنصور أكثر توفيقًا وترتيبًا وتنظيمًا للقول، ونتج عن ذلك التأثير في الخصم بإجباره على تغيير موقفه القولي، فصمت عن الرد واضطر إلى خوض الحرب التي أعد لها المنصورالعدة وكانت له الغلبة[36].

كما قام (طريف شوقي،2005) بتحليل محتوى 66 محاورة حجاجية إبان الحضارة اليونانية والإسلامية والأوربية والعربية الحديثة والمعاصرة، للكشف عن مكوناتها، وتوصل الى نتيجة تعدد السلوكيات الحجاجية وبلوغها 54 سلوكًا حجاجيًا، من أهمها: السخرية والمزايدة الخطابية والاستدلال بالقصص القرآنية وإعادة صياغة ما تم فهمه، واستخدام الأمثال والاستغراق في الجزئيات وإهمال القضية الأساسية والدخول في الدائرة المفرغة ومهاجمة المحاور والاستعانة بأدلة من التاريخ ... إلى أخره[37].

ويرى(محمد العمري،2002) أن الإقناع لا يقف عند حدود الحجة فقط لكن هناك عوامل وسيطة مهمة تؤثر في الإقناع كأخلاق المتكلم وأدب الكلام والطيبة الشخصية التي يكشف عنها المتكلم، فضلًا عن صدور الكلام عن خبير أو شاهد عيان، ومراعاة أحوال المتلقين، وأن العلماء يُصنفون مقامات الخطابات السياسية حسب العلاقة بين الحاكم والمحكوم إلى نوعين رئيسيين، وهما خطاب الأنداد، وخطاب الراعي والرعية، ففي الأول تتواجد الحجج والجدل، وفي الثاني تسود المواعظ والاستشارة والوعد والوعيد أو الثناء والإشادة[38]، وأوضح(عبد الهادي الشهري، 2004) أن العوامل المؤثرة في اختيار استراتيجة الخطاب، هي القصد والسلطة مُميزًا بين استراتيجيات التضامن والتوجيه والإقناع[39].

ومن مكتبة علم النفس، تعرض(Chan,2016) للصورة النمطية للمرض النفسي المنعكسة من الخطاب الإعلامي حول الحوادث عالية درجة العنف، وكيفية معالجة القارئ العادي للأنباء عن المرض النفسي في وسائل الإعلام، وأكد أن هذه الخطابات مُبالغ فيها وتقوم على عدد من أخطاء معالجة المعلومات وأن الأفراد المُتلقين لها يتذكرون المعلومات الجوهرية وليس التفصيلية الدقيقة، ومعالجتهم للمعلومات أقل عمقًا ويميلون إلى الاعتماد على الصور النمطية في معالجة معلوماتهم عن هذه الحوادث[40]. و**من مكتبة العلوم السياسية،** بحث (أنور الجمعاوي،2013) في كيفية توجيه اللغة الطبيعية في الخطاب السياسي لتصبح لغة حجاجية، وتوضيح الظروف المقامية والخصائص الفنية التي تساهم في تشكل الخطاب الحجاجي السياسي، بالتطبيق على مناظرة التنافس على الرئاسة بين نيكولا ساركوزي وفرنسوا هولاند، وتوصل إلى تميز خطاب هولاند بقوة الحجة وتقديم البديل في شتى المجالات مُنفتحًا على كل الفرنسيين[41].

(المحور الثاني) الدراسات الاتصالية المعنية باستراتيجيات المناورة والتلاعب

فعلى المستوى النظري، رصدت الدراسات مجموعة من المعايير لتشخيص الخداع المعرفي والخطابات المتلاعبة التي تلوي رؤية الوقائع، ومن أبرزها ما رصدته (Maillat, 2009) انتهاك الصحة الاستدلالية ومصلحة المتكلم والقصدية والظروف المجتمعية واتخاذ أحد أشكال المغالطات المنطقية المعروفة، وتحفظت نسبياً على معيار الظروف المجتمعية المحفزة لبعض حالات التلاعب، وقصرتها على الظروف غير المتكافئة في التفاعلات وفي المواقف الاجتماعية الهرمية مثل من شخص سياسي إلى جمهور أو من خبراء أو نخب إلى أشخاص عاديين، موضحة حتمية عدم استبعاد التلاعب في غياب الهيمنة الاجتماعية مدللة بنماذج لتلاعب الاطفال على والديهم والطلاب على أساتذتهم والناس العادية فيما بين بعضهم البعض[42].

أما من الزاوية التطبيقية، فقد تنوعت تطبيقات دراسة الخطاب المتلاعب في الاتصالات المعاصرة وإن ركزت بوضوح على وسائل الإعلام وتحديدًا أنماط الاتصالات الإعلانية والدينية والسياسية، وقد تنوعت في زواياها البحثية، فاهتم (Bouchnak,2016) بالتعرض للتلاعب في معالجة الأزمة السورية المعاصرة بالتطبيق على مقالات الصحف من خلال منهج دراسة حالة وعلى عينة قوامها تسع مقالات مختارة من صحيفة نيويورك تايمز في 2014م، ومن خلال أداة تحليل الخطاب النقدي CDA ، وتوصلت إلى نتيجة اعتماد المعالجة على استراتيجية التشفير التي تجعل فهم الخطاب أمرًا مُعقدًا ومُربكًا للقراء الذين يفتقدون إلى المعرفة الكافية عن الموضوع [43]، واهتم (Anu Harju, 2015) بتقديم تحليل نقدي للخطابات المتعلقة بتوقع "الحرية" على مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، بوصفها فضاءات عامة زائفة، وأحد الخدع المعرفية التي تطمس المنطق التجاري الذي يحكم هذه المساحات، وإمكانية اختراقها ومراقبتها من السلطات[44].

وفي إطار دراسته للتلاعب في الخطاب الإعلامي المناهض للهجرة غير المنضبطة إلى بريطانيا، أوضح(Hart, 2013) أن استراتيجيات الخطاب المتلاعب على المستوى الكلي تتضمن الإقصاء الممنهج لبعض المعلومات وإدراج مجموعة من المعلومات الأخرى المتكررة السلبية عن الهجرة، أما المستوى الجزئي يتمثل في إضفاء الشرعية على التأكيدات، والتأكيد على أطروحات العبء المالي على دافعي الضرائب وتبديد موارد الدولة وعدم مهارة اللاجئين واستبعاد مساهمتهم في التقدم الاقتصادي ونعتهم بالطفيليات وربط زيادة الهجرة بزيادة الانحراف[45].

كما قام (van, 2009) بفحص استراتيجيات التلاعب في السياقات الحجاجية من خلال 15 دراسة تضمنت الحجاج السياسي والبرلماني والتداولي والأحكام القضائية والحجاج الإعلاني، وتوصلوا إلى نتائج تدعم تطبيق التلاعب في هذه الخطابات المتنوعة كما وضعوا مجموعة من الشروط المسبقة ذات الصلة بسير المناورة الاستراتيجية[46]، وسعت(Guillem, 2009) للكشف عن كيفية بناء

الخطاب الحجاجي البرلماني والدور الذي تلعبه الأجهزة الفوقية في ذلك، واستراتيجيات التلاعب في طرحه، بالتطبيق على جلسة عامة واحدة من جلسات البرلمان الأوربي عقدت في 25 أكتوبر 2006م عن عملية السلام في أسبانيا وحركة إيتا الانفصالية، وكشفت الدراسة عن وجود مستويات مختلفة من التلاعب الخطابي داخل التواصل السياسي البرلماني مؤكدة على ضرورة تجاوز الخصائص الإيديولوجية والسياسية المعتاد دراستها في الخطاب السياسي نحو مناقشات أعمق لأبعاده الاجتماعية والمعرفية كالأعراف والقيم والمعارف والمعتقدات، والتي يغازلها المحاجون لكسب الأصوات(47).

وأوضح (تشومسكي،2002) في إطار النقد الذاتي أن الخطاب السياسي للولايات المتحدة بعد أحداث 11 ستمبر قد شهد تلاعبًا واضحًا من خلال الارتكاز على قوة الحدث في استثارة المخاوف والعواطف والأيديولوجيات استطاع النظام السياسي أن يتلاعب بالمواطنين من أجل زيادة معدلات الانفاق العسكري وإيجاد شرعية للتدخل العسكري وفرض القيود على الحقوق والحريات الداخلية بحجة حمايتهم من الإرهاب(48).

وأكد (Arceneaux, 2012) على اختلاف التلاعب عن الإقناع موضحًا أنه لا يؤثر على الجميع بل أن جماهير معينة مرشحة للتأثر بالخطابات المتلاعبة، وتحت ظروف اتصالية محددة، وأن أهم الفئات الجماهيرية تأثرًا به هي بعض الجماهير المتحزبة أو المتحيزة، والتي تتبنى صورًا نمطية ولا تجيد في نفس الوقت امتلاك أدوات التفكير النقدي(49)، وعلى عكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تضع العاطفة كنقيض لليقين أثبت (Liu, 2012) أن الناس تحت الانفعال والمشاعر القوية يميلون إلى بذل المزيد من الجهود المعرفية والقيام بمعالجات منطقية لضمان التوصل إلى إجابات أكثر دقة مقارنة بنظرائهم في الحالة الوجدانية المضادة(50).

التعليق على مراجعة التراث العلمي ...

- يتضح من مراجعة التراث العلمي أن الخطاب الحجاجي مفهوم متشعب ومتعدد الاستعمالات يشير إلى التفاعل الجدلي المنظم كالحجاج البلاغي والفلسفي والقضائي والإشهاري ... إلى أخره، ويستمد معناه وحدوده ووظائفه من مرجعيته الخطابية.

- عنيت دراسات الحجاج والتلاعب بالاتصالات الإقناعية مواد الرأي والكتب والروايات والإعلانات والمناقشات العلمية والبرلمانية والمناظرات السياسية والخطب الدينية وتعليقات ومناقشات مُستخدمي الإنترنت، فهي ترى النص حدثا اتصاليًا في المقام الأول مهمًا تعددت أشكاله المكتوبة أو الشفهية.

- ركزت الدراسات السابقة على تناول الحجاج من منهجية كيفية، باستثناء دراسات الرأي المرتبطة بعلوم الحاسب وتصميم البرامج الحاسوبية، التي مالت إلى تكميم الظاهرة، وقد تنوعت توجهات تناول النصوص الحجاجية في الدراسات الإعلامية؛ حيث عني بعضها برصد البنية الإقناعية أو مستويات الاتفاق والاختلاف بينما ركز

الآخر على منهجية ترجيح الحجج، والآخر على التفاعلية الحجاجية، وركز أغلبها على استخدام المنهج التداولي أو منهج دراسة الحالة.

- غلب على هذه الدراسات التطبيق على عينات صغيرة تتيح للباحثين التعمق في دراسة البنية الإقناعية للخطاب، مثل: 20 افتتاحية (Teo,1995) ، 9 مقالات (Bouchnak,2016)، مناقشة على مدار أسبوع (De Moor,2004)، مناظرة واحدة (أنور الجمعاوي،2013)، جلسة برلمانية واحدة (Guillem,2009)، 66 محاورة (طريف شوقي، 2005)، 270 مراسلة إلكترونية (Blount,2015).

- ركزت بعض الدراسات المعتمدة على أداة تحليل المحاجة على التحليل المنطقي الاستدلالي للحجج فقط، بينما جمعت أخرى بين هذا التحليل والبعد الخطابي للحجج، مؤكدة على أهمية دراسة الحجج في سياقاتها الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي تستمد منها قوتها الإقناعية، واستراتيجياتها في المناورة والتلاعب بعيدًا عن النماذج المنطقية العقلانية المُجردة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو: فحص استراتيجيات الخطاب الحجاجي في تعليقات القراء على حادثة تفجير الكنيسة البطرسية في صفحات موقعي اليوم السابع والشروق الإلكترونيين في شبكة الفيسبوك، وذلك من أجل رصد الخطاب وبنيته الإقناعية الهيكلية ومنهجياتها الاستدلالية وكيفية توظيف استراتيجيات التلاعب والمناورة في التأثير على الآخرين من خلالها، وينبثق من هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية، التي من أهمها:

1- تحديد الخصائص الهيكلية العامة للخطاب الحجاجي حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية.

2- رصد وتحليل استراتيجيات الخطاب الحجاجي وخرائط الحجاج في تعليقات القراء حول الحادثة.

3- تحديد أنماط الحجاج غير السليمة والخطابات المتلاعبة وخصائصها.

5- الكشف عن تأثير السياق على قدرة الخطاب الحجاجي على إقناع المُتلقين.

6- تقييم الخطاب الحجاجي والكشف عن الأخطاء ودور التحيزات الحكمية في طرح الحجج العقلانية.

تساؤلات الدراسة:

1- ما القضايا التي ذكرها الخطاب الحجاجي للقراء حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية؟

2- ما الإدعاءات التي استندت إليها هذه القضايا؟

3- هل نجحت المقدمات في التدليل على نتائج هذه المحاجات؟

4- ما المنهجية الاستدلالية التي تبناها الخطاب الحجاجي حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية؟

5- هل شهد الخطاب توظيفًا لاستراتيجيات المناورة والتلاعب؟

6- كيف أثر البعد الزمني على تطور الآراء ونوعية الحجج المطروحة؟

7- ما المقدمات غير المنصوصة أو الافتراضات الخفية التي تضمنتها القضايا؟

8- كيف أثر سياق المحاجة ؟

9- ما هي الظروف الاجتماعية والاتصالية التي تعزز هذه الأنماط من الاستراتيجيات الحجاجية؟

الإطار المنهجي للدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة وهو يعتبر منهجًا متميزًا يقوم على أساس دراسة حالة منفردة أو حالات قليلة، مما يتيح الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية والإعلامية بصفتها الكلية ثم النظر في الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أنه يساعد على البحث المتعمق لظاهرة ما وتحليلها وتفسيرها والتوصل إلى نتائج دقيقة وتفصيلية بشأنها، وتستفيد منه الباحثة في النظر إلى خطاب تعليقات القراء في شبكات التواصل الاجتماعي حول أحداث تفجير الكنيسة البطرسية كبنية أو منظومة من الأقوال المُتسلسلة بشكل مُتنامي وتدريجي وفق خطة أو استراتيجية معينة للإقناع والتأثير على الآخرين.

أدوات التحليل

اعتمدت الباحثة على ثلاث أدوات رئيسية،وهم:

1- تحليل المحاجة Argument Analysis ويقصد بها تفكيك المحاجة إلى وحدتيها الأساسيتين، وهما: القضايا (المُقدمات Premises والنتيجة Conclusion) والمنهجية الاستدلالية التي اتبعها الشخص المُحاجي، وهو ما يتم بمُعايرة المحاجة وتحويلها من هيئة القطعة الكلامية إلى نسخة معيارية تتكون من سطور مُرقمة من القضايا المُكتملة؛ يتضح بها العدد الكلي للقضايا في المحاجة، وتكون مُرتبة على نحو منطقي يوضح كيف انتقل المحاجج من المُقدمات إلى النتيجة(51).

2- فحص سياق المحاجة Argument Context للكشف عن سياق الاتصال التفاعلي، الذي يقتضي استكشاف المُتكلم ومعتقداته وأهدافه والظروف الزمانية والمكانية التي قيل فيها الخطاب والعلاقة بين المتخاطبين، لأن المحاجة تنشأ في أغلبها في سياق اجتماعي ثقافي بعينه، يتشارك الناس فيه، بقدر كبير من خلفياتهم المعرفية واتجاهاتهم وقيمهم ومعايير حُكمهم على الأشياء، وتزداد صعوبتها مع اختلاف هذه الثقافات في أي أبعادها.

3- تقييم المحاجة Argument Evaluation وتُستخدم لفحص الحجج والاستدلالات من حيث القوة والضعف وفقًا لمعايير تقييمية عامة.

الإطار الإجرائي للدراسة:

تعد وحدة التحليل في هذه الدراسة المحاجة التي تطرح في تعليقات القراء، وقد استطاعت الباحثة تمييز 7 محاجات رئيسية تتضمن بدورها مجموعة من المحاجات أو القضايا التي تضمنت (111) حجة تم طرحها في الموضوع، وذلك من مجموع التعليقات المنشورة حول الموضوع في صفحات مواقع اليوم السابع والشروق على شبكة الفيسبوك، بعد حذف التعليقات المكررة وغير المُحققة لأهداف الدراسة كالدعاء أو تقديم العزاء أو إظهار التعاطف أو المطالبة بالقصاص أو التعليقات الأيقونية ... إلى آخره، مع التأكيد على أن المحاجة هنا ليست مُرادفًا للرأي، بل للقضية أو الجملة الخبرية المُكتملة، التي تحتمل الصدق أو الكذب.

ونظرًا للطبيعة الكيفية للدراسة سيكون التكميم في أضيق حدوده لأن معدلات تكرار الحجج لن تجعلها أكثر صحةً أو منطقية، بل التحليل والمناقشة المنطقية لمقدمات الطرح وحججه واستنتاجاته، ولن تغني الأرقام والإحصائيات عن هذا التفسير بل ستضعنا أمام مجموعة من النسب العاجزة عن تحقيق أهداف الدراسة في فحص استراتيجيات الإقناع وديناميكية تكون الآراء ومرتكزتها وإمكانية نجاحها في إقناع المتلقين لها بصحتها، خاصة وأن الدراسة تفحص النصوص التفاعلية لتعليقات القراء في مواقع الصحف الإلكترونية، وهي ساحات مفتوحة لا يمكن الحكم على صحة أرقام مشاركاتها ومصداقية هوياتها.

وسوف يتم معايرة المحاجة بتحويلها من هيئتها الأصلية التي ظهرت بها في اللغة الطبيعية إلى هيئة معيارية رقمية(*) توضح مسار المنطق في المحاجة من المُقدمات والإدعاءات إلى النتيجة على هذا النحو:"بما أن (1)،(2)،(3) إذن (4)"، وذلك في الحجج الرئيسية أما الحجج الفرعية فنظرًا لتضاعفها وانبثاق الواحد منها يلي الآخر إلى ما لا نهاية، ستقوم الباحثة بالتعرض لها بصورة تجميعية موائمة لأهداف وطبيعة الدراسة ومحدودية المساحة المخصصة لمتطلبات النشر العلمي، وذلك من خلال تجميع الإدعاءات التي تستهدف تحقيق نفس النتيجة في بنية هيكلية واحدة للاختصار، بدلًا من عرض كل قضية وتفكيكها تفصيليًا كل على حدًا، كما سبق في تحليل الحجج الرئيسية، ثم ستحاول الباحثة مناقشة مخطط الحجة على قاعدة من الأسئلة النقدية (CQ) لاستخلاص منهجية الاستدلال واستراتيجيات الخطاب الحجاجي واستعراض سياق المحاجة وأخيرًا توضيح تقييمها النهائي للمحاجة المطروحة، مع التأكيد أن الباحثة لا تسعى فقط إلى البحث في صدق الحجج من عدمه، ولكن تسعى لفحص مدى قبول المتلقين لها، وتوقع كيفية استقبالهم وإدراكهم لها وإدارة معارفهم وعواطفهم بشأنها والإقتناع بها.

* جدير بالذكر ان معايرة المحاجة تعبر عن فهم الباحثة للحجاج وإدعاءاته لا واضعيه أنفسهم، ومن ثم يختلف الباحثون في معايرة المحاجات لتفاوت فهمهم للمحاجة من جهة وتباين خلفياتهم المعرفية عن الموضوع محل النقاش من جهة أخرى، ولضمان عدم تحريف الحجة ستحرص الباحثة على وضعها في صورتها بنفس مفردات وألفاظ المحاجين أنفسهم .

أولًا البنية الهيكلية للخطاب الحجاجي حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية

انقسم الخطاب الحجاجي حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية وفقًا لمقاصد الخطاب إلى ثلاثة اتجاهات حجاجية رئيسية، أولهم: الخطاب الحجاجي الداعم والمؤيد لمحاجة قيام جماعة الإخوان المسلمين بارتكاب الحادث (22 قضية)، وثانيهم: الخطاب الحجاجي الذي لا يناقش جزئية ارتكاب الإخوان للفعل، بقدر سعيه لتقديم محاجة التبرير وتحميل غيرهم المسئولية (12 قضية)، وثالثهم: الخطاب الحجاجي الساعي لتفنيد محاجة إدانة الإخوان بالفعل(77 قضية)، وفيما يلي تحليل للبنية الهيكلية للخطاب الحجاجي حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية، وما تتضمنه من حجج ومنهجية استدلالية وما تعكسه من سياقات واستراتيجيات للخطاب أوالتلاعب والمناورة.

(المحور الأول) الخطاب الحجاجي المؤيد لمحاجة أن الإخوان المسلمين قاموا بتفجير الكنيسة

ويمكن استعراض هذا الخطاب على مستويين رئيسيين، وهما:

1. الخطاب الحجاجي المؤيد لمحاجة أن الإخوان المسلمين قاموا بتفجير الكنيسة كفعل سلبي إرهابي.

2. الخطاب الحجاجي المؤيد لمحاجة أن الإخوان المسلمين قاموا بتفجير الكنيسة كفعل إيجابي بطولي.

(المستوى الأول) الخطاب المؤيد لمحاجة أن الإخوان المسلمين فجروا الكنيسة كفعل سلبي إرهابي

وتضمن هذا الخطاب الحجاجي محاجتين رئيسيتين، وهما:

أولًا: محاجة الحادث نتج عن الطبيعة العنيفة للإسلام.

ثانيًا: محاجة الحادث نتج عن الطبيعة العنيفة للإخوان المسلمين.

أولًا: محاجة "الحادث نتج عن الطبيعة العنيفة للإسلام"، وهي ترد الحادث للإسلام كدين ذو طبيعة عنيفة، وليس لجماعة أو تنظيم إسلامي معين، وتتضمن بدورها عدد من القضايا أو الحجج، وهم:

قضية(1): "أليست هذه النصوص الإسلامية ... و ... إذن يحرض الإسلام على العنف".

قضية (2): "القاعدة وداعش مش مسلمين .. إذن ينبع العنف من الإسلام."

قضية (3): "الجاني خرج من منظومة تعليمية دينية فاسدة."

قضية(4): "أنا مسيحي وأحس بعنفه، فأنا لا اشعر إطلاقًا بأنه دين سلام."

وفيما يلي تفكيك لهذه المحاجة وتحليلها تحليلًا كيفيًا منطقيًا على النحو التالي:

- يمكن تحليل الحجة الأولى:"**أليست هذه النصوص الإسلامية؟ "..."و"..." إذن يحرض الإسلام على العنف"** من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي: (أ) هذا نص إسلامي يحرض على العنف(مذكور)، (ب) وهذا نص إسلامي آخر يحرض على العنف. (مذكور)، (ج) العنف يملأ الكتب الإسلامية (مسكوت عنه)، (د) إذن يحرض الإسلام على العنف.

ومن تأمل الجزء الخفي في المحاجة وهو المنهجية الاستدلالية للإدعاءات، التي تربط الحجج بالنتائج، نجد أن الحجة الأولى تعتمد على مغالطة "إضفاء صفة الجزء على الكل" وتحتكم إلى نصوص أو جزئيات انتقائية من الكتب الإسلامية تعطي تفسيراتها للمحاجي دلالات على العنف، لتضفيه على الدين الإسلامي ككل، وهي هنا تتجاهل سياق ذكرها، وتتجاهل نصوصًا أخرى في نفس الكتب الإسلامية تدعو إلى السلام، كما أنها تتجاهل واقع شائع ومتكرر في مختلف الديانات- وليس الإسلام فقط- فمن المألوف أن نجد نصوصًا تعطي دلالات على العنف المقدس في كثير من الأديان المعاصرة، كما أن المحاجي يتجاهل تفاوت سلطة النصوص ذاتها، فنراه قد وضع الكتب الإسلامية كلها في بوتقة واحدة، وكأنهم في مكانة واحدة لدى المسلمين، ولم يراعي التمييز بين درجاتها والقوي والضعيف منها، وهذا ليس صحيح.

- أما الحجة الثانية:"**القاعدة وداعش مش مسلمين .. العنف ينبع من الإسلام"** فيمكن قراءتها على النحو التالي:(أ) القاعدة تنظيم إرهابي عنيف ديانته الإسلام(مذكور)، (ب) داعش تنظيم إرهابي عنيف ديانته الإسلام. (مذكور)، (ج) إذن ينبع العنف من الإسلام.

من المقدمات (أ) و (ب) نجد أن المعطيات قد تكون صحيحة نوعًا ما، في حالة الاعتقاد بأن الفكر الإسلامي وتطبيقاته واحدة في مختلف المجتمعات المعاصرة، وهذا قطعًا كلام غير دقيق، فالإسلام في تركيا غيره في السعودية أو أفغانستان أو حتى مصر، كما تعاني هذه الحجة من مغالطة "إضفاء صفة الجزء على الكل" فقد تم إضفاء خاصية الإرهاب التي يتسم بها تنظيمي القاعدة وداعش على الإسلام ككل، أيضًا هناك مغالطة "عدم الترابط بين المقدمات والنتائج"، وهو ما يحدث عندما تكون نتيجة الحجة لا تنبع بالضرورة من المعطيات، أو بمعنى آخر المقدمات قد تكون صحيحة، فكلاهما إرهابيين، ولكن تكون الحجة غير سليمة لأن هناك عدم ترابط بين المعطيات والنتيجة النهائية.

- ومن تحليل الحجة الثالثة:"**الجاني خرج من منظومة تعليمية دينية فاسدة"**، ووضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) المنظومة التعليمية الدينية فاسدة(مذكور) (ب) الجاني خرج من هذه المنظومة(مذكور) (ج) إذن نتج الحادث عن المنظومة التعليمية الدينية للإسلام.

ومن تأمل المنهجية الاستدلالية للإدعاءات نجد أن المقدمة الأولى يصعب قبولها في المطلق، ولكن حتى مع التسليم بوجود ضرورة لإصلاح المنظومة التعليمية الدينية في مصر، ومع التسليم بوجود بعض النصوص التي يجب تنقيحها في المناهج الدينية

الدراسية، إلا أن معظم المصريين المسلمين يتبنون نفس الديانة وتلقوا نفس التعليم الديني في المدارس والمساجد، ورغم ذلك لا يتعصبون ولا يفجرون أنفسهم بل يشجبون الحادث ويتعاطفون مع الضحايا، أما المقدمة الثانية فيسهل إثباتها، من خلال توضيح المسار التعليمي للجاني، ومن ثم، فإن رد النتيجة لهذه المعطيات تحديدًا لا يمكن قبوله.

- ومن هنا، نلاحظ أن الحجة الرابعة:**"أنا مسيحي واحس بعنفه، فأنا لا اشعر إطلاقًا بأنه دين سلام"** يمكن تحليلها من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) أنا اشعر بعنف الإسلام(مذكور)(ب) الشعور معيار صائب للحكم على الأمور(مسكوت عنه)(ج) إذا الحادث نتيجة الطبيعة العنيفة للإسلام.

ومن تأمل المنهجية الاستدلالية للإدعاءات نجد أن الحجة الرابعة لا تقدم دليل، بل تنطوي على خطأ في الاستدلال، وتعكس مغالطة "الاحتكام إلى الحدس" وهو أمر ذاتي والاحتكام إليه يعتبر غير منطقي لأنه لا يمكن تقييمه من قبل المتلقي، وهذه مغالطة شهيرة تسمى التوسل بالحدس، كما قد نعكس الحجة وتصبح مقبولة، بأن نقول أن الإسلام بريء لأنه يوجد متعصبين من مختلف الديانات يحملون اتجاهات سلبية حدسية تجاه ذوي الديانات الأخرى، وقد يكونوا من الديانة المسيحية ذاتها وأنت أيها المحاجي خير دليل على ذلك.

أما سياق المحاجة وهو الإطار العام الذي يسهم في ترجيح استخدام استراتيجيات بعينها أو حجج معينة لإفهام وإقناع المتلقي للمحاجة، فيوضح أنها صدرت في أغلبها عن هويات إلكترونية تحمل أسماء مسيحية، وهنا يجب التمييز بين أمرين أولهما: أن يكون الرأي صادرًا عن شخص مسيحي حقيقي، وفي تلك الحالة نجد أنه فشل في حجته وما تضمنها من مقدمات في إقناع أغلب المتلقين المسلمين بصحتها، لأنه مس نصوصًا مقدسةً ولم يراعي اختلاف الخلفية المعرفية ومنظومة المعتقدات والقيم عندهم، بينما قد ينجح في تواصله بإقناع آخرين من المسيحيين وقلة محدودة من المسلمين المتفهمين لهذه الجزئية النقدية في إصلاح الخطاب الديني، والمقدرين لانفعالات اللحظة المتزامنة مع سياق الحادث وطبيعته وتأثيراته الوجدانية والتعبيرية، أما الأمر الثاني فقد تكون الهوية الإلكترونية للمحاجي هوية زائفة؛ بمعنى أن الشخص قد يكون غير مسيحي، كأن يكون لجان إلكترونية لجهة خارجية تريد تأجيج الأزمة والوقيعة بين عنصري الأمة، خاصة وأن هذه المحاجة غالبًا ما كانت ترفق بكلمات شديدة العداء للإسلام: مثل: دين القتل- الأزهر غير الشريف- مغتصبو مصر- أبناء جهاد النكاح.. إلى آخره، وفي المرات المحدودة لظهورها كان معارضو المحاجة من المسيحيين أنفسهم والمسلمين على السواء.

التقييم النهائي لهذه المحاجة في ضوء سياقها يوضح أنها ضعيفة فالمقدمات لا تقود بالضرورة إلى النتائج، كما أنها تعتمد على توظيف واضح لمغالطات "إضفاء صفة الجزء على الكل" و"الاحتكام إلى النصوص" أو"الاحتكام إلى الحدس"،

وهو ما يعكس في مجمله تفكير مشوه قائم على الصور النمطية والأوهام المعرفية والحدسية، الأمر الذي يجعله يعجز في مجمله عن توفير خطاب حجاجي مُقنع للمتلقي بأن الحادث نجم عن الطبيعة الشريرة والعنيفة للإسلام كدين، فالعنف موجود في كل المجتمعات ولا يرتبط بطبيعة الإسلام فقط.

ثانيًا: محاجة الحادث نتج عن الطبيعة العنيفة للإخوان المسلمين

حجة(1): "الإخوان المسلمون من ارتكب الحادث لأن الرئيس وبيان وزارة الداخلية قالوا ذلك بوضوح."

حجة(2): "الداخلية اتهمت الإخوان والإخوان لم ينفوا."

حجة (3): "تذكروا .. من حرق أكثر من 63 كنيسة بعد عزل الرئيس الإخواني."

حجة(4):"تصريح مسئولي الكنيسة أن هذا الإخواني سبق وقد جاء فعلًا إلى الكنيسة للتعرف على الديانة المسيحية."

حجة(5): "تعاملت مع بعض الإخوان وأيقنت أنهم مُتعصبين."

حجة(6): "بعد فشل ثوره الغلابة طبعًا الإخوان لازم يفجروا ويزرعوا الفتنة والفوضى من جديد."

حجة(7): "الإخوان من فعلها بتدبير من قطر.. فقبل الحادث بيوم خرجت الجزيرة تتساءل عن انتهاء الود بين السيسي والأقباط"

حجة (8): "وهل يحتاج اتهام الإخوان إلى دليل؟"

حجة(9): "لو مش الإخوان هايكون مين؟"

حجة(10): "لابد أنهم الفاعلون فلا توجد أدلة علمية تدين جهة أخرى."

حجة(11): "لو كذبنا الدولة يبقى احنا بنهد بلدنا بايدينا وندى فرصه لقطر تتدخل تانى ونرجع الإخوان تانى ودواعشهم وندمر البلد."

حجة(12): "أصدق ال قاله الكبير .. لأن الموضوع كبير ومش صغير .. ربنا يحمى مصر ورئيسها."

حجة (13): "العنف الذي حدث لن يخرج إلا من الإخوان أو السلفيين."

حجة(14): "الإخوان يمارسون العنف..هذه نصوص من تاريخ عنف جماعة الإخوان المسلمين."

وفيما يلي تفكيك لهذه المحاجة وتحليلها تحليلًا كيفيًا منطقيًا على النحو التالي:

- الحجة الإولى:"**الإخوان المسلمون من ارتكب الحادث لأن الرئيس وبيان وزارة الداخلية قالوا ذلك بوضوح"**، ويمكن قراءتها هكذا: (أ)الرئيس وبيان وزارة الداخلية قالوا ذلك(مذور)(ب) الاثنان مصدر السلطة

والاختصاص(مسكوت عنه)(ج) إذن فالإخوان هم الفاعلون.

وهنا يتم تبرير الحجة بالاحتكام إلى السلطة بدون إعطاء دليل للمتلقي ليفكر فيه، فهي تتضمن مغالطتي "الاحتكام الى السلطة" و"الاحتكام إلى الخبراء"، وكلاهما بشر وقد يخطيء، لكن المحاجي لا يريد مناقشة حجته، بل فرضها بقوة تأثير هؤلاء المذكورين على ذهنية المتلقي.

- وفي الحجة الثانية:"**الداخلية اتهمت الإخوان، والإخوان لم ينفوا**" ويمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي،(أ) اتهام الداخلية للإخوان صحيح(مذكور) (ب) لأن الإخوان لم ينفوا الاتهام(مذكور) (ج) إذا فالإخوان هم الفاعلون.

ومن تأمل منهجية الاستدلال السابقة نجد أننا أمام مغالطة "الاستدلال الدائري"؛ حيث تعتمد فيها صحّة الدعوى، على دليل ما يعتمِد على الدعوى ذاتها، التي يُفترض أن نبرهن عليها، والمغالطة تكمن في عدم تقديم دليل مستقل يتفق عليه المحاجي والمتلقي، فالإخوان مُدانون بدون دليل إلا لأنهم لم ينفوا ارتكابهم للحادث، وهنا تلاعب في المقدمة الثانية لأن الإخوان أعلنوا مسئوليتهم عن حادث الهرم ولم يعلنوا عن ذلك الحادث، الذي تبناه تنظيم داعش في بيان رسمي، لكن المحاجي يصر على أنهم لم ينفوا، والسؤال هنا لو نفى الإخوان مسئوليتهم عن الحادث هل كان ليصدقهم هذا المحاجي؟ أن التثبت من صحة المعلومة لا ينفصل عن الشخص الذي يتولى مهمة التحقق من صحتها، ومن يدين الإخوان لعدم نفيهم لن يحتمل أن يصدق هذا النفي إذا حدث.

- أما الحجة الثالثة:" **تذكروا.. من حرق أكثر من 63 كنيسة أثناء عزل الرئيس الإخواني**" فيمكن قراءتها على النحو التالي،(أ) تزامن مع عزل الرئيس الإخواني إحراق 63 كنيسة(مذكور)، (ب) الإخوان من فعل ذلك(مسكوت عنه)، (ج) إذن الإخوان هم من فجر الكنيسة.

هنا يقدم المحاجي مقدمة أولى مقبولة ويسهل التأكد من صحتها، بمراجعة تواريخ الواقعتين، لكن تكمن المشكلة في المقدمة الثانية وهي نسب ما حدث للإخوان، فلم يثبت نهائيًا بعد من تحقيقات معترف بها مجتمعيًا أن الفاعل هم جماعة الإخوان، ولما لا يكون جهة أخرى خارجية أو جهة أخرى داخلية تريد إظهارهم كإرهابيين في ذلك التوقيت لغرض ما؟ أيضًا .. لو افترضنا بصحة الفرضية الثانية نجد أن المُحاجي يستدل على إتهام الإخوان بمغالطة "الاحتكام إلى الماضي"، فمن فعل ذلك في الماضي هو من سيفعله الآن، ولكن هل بالضرورة أن يكون الأمر كذلك الآن؟ وهل تقنية الإحراق كتقنية التفجير؟

- أما الحجة الرابعة:"**تصريح مسئولي الكنيسة أن هذا الإخواني سبق وجاء فعلًا إلى الكنيسة للتعرف على الديانة المسيحية**" فيمكن قراءتها على النحو التالي: (أ) صرح شاهد عيان من الكنيسة(مذكور)(ب) الإخواني سبق وجاء فعلًا إلى الكنيسة(مذكور) (ج) إذن الإخواني هو الفاعل.

وهنا نجد مقدمة أولى صحيحة ويسهل إثباتها بالرجوع إلى تصريحات مسئول الكنيسة، وبالمثل في الثانية التي تُبني على أقوال الشاهد، لكن تظل النتيجة غير كاملة الحجة، فالمقدمات برغم قوتها يصعب أن تنهي الجدل حول الحجة، فيمكن أن يكون هذا الشخص قد ذهب إلى الكنيسة فعلًا ليتعرف على الديانة المسيحية وذهب يوم الحادث ليعرف المزيد من المعلومات عن طقوس الدين المسيحى ومات مع الضحايا، ومن ثم، يظل هذا احتمال غير مُستبعد وإن كان ضعيف الحجة، كما أن الاحتكام إلى أقوال الشهود لا يُنهي الجدل عامة لأنهم بشر ووارد أن يخطئوا.

- كما يمكن قراءة الحجة الخامسة :**"تعاملت مع بعض الإخوان، وأيقنت أنهم جميعًا مُتعصبون"** على النحو التالي:(أ) كل أو أغلب الإخوان الذين تعاملت معهم متعصبين(مذكور)(ب) إذن كل أو أغلب الإخوان متعصبين.

ومن تأمل الجزء الخفي في المحاجة وهو المنهجية الاستدلالية للإدعاءات، التي تربط الحجج بالنتائج، نجد أنها تتضمن مغالطتي "الاحتكام إلى الخبرة الشخصية" و"التعميم"، وعند التفكير في هذه الحجة، نجد أن أغلب هذه التجارب هي تجارب خاصة ومحدودة للمحاجي، ولا يصح التعميم عليها، فلا يصح الحكم على الكل من خلال صفات البعض، كما أنه ليس الإخوان وحدهم المتعصبون، فهناك مُتعصبين مسيحيين، كما أن هناك متعصبين للدولة ونظامها الحاكم يؤمنون أن أي إعتراض على الدولة أو مطالبة بالحقوق خيانة للوطن وإرهاب.

- أما الحجة السادسة:**"بعد فشل ثوره الغلابة طبعًا الإخوان لازم يفجروا ويزرعوا الفتنة والفوضى من جديد"** ويمكن قراءتها على النحو التالي:(أ) الإخوان يسعون لزرع الفتنة والفوضى.(ب) مخططهم لتنظيم ثورة الغلابة فشل،(ج)سيخططون لشيء آخر،(د) إذا هم الفاعلون. ومما سبق يتضح أن المقدمات السابقة ظنية تنبع من تصورات المحاجي أن الإخوان وراء تصاعد الاتجاهات الشعبية الساخطة من الأوضاع الاقتصادية في البلاد وموجات الغلاء المتتالية التي شهدتها البلاد خاصة بعد تعويم الجنيه المصري، وهو أمر يصعب إثباته، كما أن النتيجة يصعب ربطها بالمقدمات، وهو ما يتوقع أن يعوق قدرة هذه الحجة على الإقناع بوجهة نظر المحاجي.

- كما يمكن قراءة الحجة السابعة **"الإخوان من فعلها بتدبير من قطر.. فقبل الحادث بيوم خرجت الجزيرة تتساءل عن انتهاء الود بين السيسي والأقباط"** على النحو التالي: (أ) بما أن الجزيرة القطرية نشرت موضوعها عن علاقة الرئيس بالأقباط قبل وقوع الحادثة،(ب) وبما أن الجزيرة تدعم الإخوان،(ج) إذن فإن قطر والإخوان الفاعلين، ورغم الشكل الخارجي للحجة يبدو منطقيًا في ظل خبرة المبحوث السابقة مع ممارسات دولة قطر المُعاصرة، إلا أن الحجة تقوم على مُغالطة "السببية الزائفة" في الخلط بين

السبب والمصادفة؛ حيث جعل المحاجي من مصادفة تقديم موضوع إعلامي عن علاقة النظام الحاكم في مصر بالأقباط سببًا لاتهام كل من قطر والإخوان بارتكاب التفجير وهذه سببية ضعيفة منطقيًا.

- وفي الحجة الثامنة:**"وهل يحتاج إتهام الإخوان إلى دليل؟ الكل يعرف أنهم الفاعل"** مغالطة "الاحتكام في غياب الدليل" وتأتي من قبل الأشخاص المؤمنين بمعتقد ما بقوة إلى حد يجعلهم يشعرون أنه كالشمس ساطعًا يُدركه الجميع ولا يحتاج إلى دليل، وهنا استراتيجية تأكيد واضحة.
- بينما تتضمن الحجة التاسعة:**"لو مش الإخوان هايكون مين؟"** مغالطة "هروب" وفيها يتهرب المدعي من إعطاء الدليل على صدق إدعائه ويطلب من المتلقي أن يقدم هو الدليل على وجهة النظر الأخرى، وفي حالة عجز المتلقي عن فعل ذلك يعتبر نفسه أقوى حجة مع أنه لم يقدم شيء يُذكر، وتستخدم لنقل عبء الإثبات من صاحب الحجة إلى الطرف الآخر، ليثبت أن شخص آخر فعلها، والمشكلة هنا في الخلط بين الذي لا نستطيع تفسيره مع غير القابل للتفسير، فعدم وجود تفسير للأمر الآن، لا يعني أننا لا نستطيع التوصل لدلائل تثبت تورط جهة أخرى في المستقبل، خاصة أن داعش أعلنت مسئوليتها عن الحادث، والتحقيقات لم تُغلق في هذا الملف بعد.
- وتقترب منهم الحجة العاشرة:" **لابد أنهم الفاعلون.. فلا توجد أدلة علمية تدين جهة أخرى"** وهنا استراتيجية تأكيد واستراتيجية تلاعب من خلال مغالطة "الاحتكام إلى الجهل" وفيها يزعم المحاجي أنه على صواب طالما لم يبرهن خصمه على حجة أخرى، أي يحتكم إلى جهل المتلقي بالدليل، وبديهي أن جهل الطرف الآخر لا يمكن أن يكون بذاته دليلًا على صحة حجة خصمه.
- أما الحجة الحادية عشرة **"الإخوان الفاعلون.. لو كذبنا الدولة يبقى احنا بنهد بلدنا بايدينا وندى فرصة لقطر تتدخل تانى ونرجع الإخوان تانى ودواعشهم وندمر البلد"** فتتضمن انعكاسًا واضحًا لغياب الحدود الفاصلة بين الإخوان والتنظيمات الإرهابية الدموية كداعش في ذهن بعض المصريين، فهل هم واحد أم يمكن إيجاد فروق في المرجعية والأهداف ومستوى العنف وآلياته؟ ولماذا تعتبر قطر قاسم مشترك بين الاثنين؟ هذا سؤال ستتضح إجابته مع الوقت، وقد تحمل الحجة مغالطة "المنحدر الزلق" و"الاحتكام بالترهيب" فتكذيب الدولة سيؤدي إلى الانزلاق إلى الهاوية وضياع البلاد والعباد وهو ما ينطوي على بعض المبالغة، ولكن يمكن تفهمها في ظل الحالة الانفعالية للحدث وضآلة الثقة في الفروق بين التنظيمين وطبيعة عنفهم.
- أما الحجة الثانية عشرة **"أصدق ال قاله الكبير .. لأن الموضوع كبير ومش صغير ربنا يحمى مصر ورئيسها"** فيتضمن مُغالطة "الاستدلال الدائري"

وتعتمد فيها صحّة الدعوى على دليل ما يعتمِد على الدعوى ذاتها، التي يُفترض أن نبرهن عليها، والمغالطة تكمن في عدم تقديم دليل مستقل يتفق عليه المحاجي والمتلقي.

- أما الحجة الثالثة عشر:**"ما حدث لن يخرج إلا من الإخوان أو السلفيين"** فتعكس بوضوح مُغالطة "الثنائية الزائفة"؛ حيث يتم إلغاء جميع الاحتمالات لصالح احتمالين اثنين فقط، لإيهام المتلقي أنه لا يوجد بديل ثالث كوجود طرف خارجي مثل داعش أو قوى إقليمية وعالمية أو حتى تورط النظام الحاكم نفسه وغيرهم من الاحتمالات، التي لا يمكن الجزم باستبعادها نهائيًا بعد.
- أما الحجة الرابعة عشر**"الإخوان يمارسون العنف..هذه نصوص من تاريخ عنف جماعة الإخوان المسلمين"** فتحتوي على مُغالطتي "الاحتكام إلى النصوص" و"الاحتكام إلى التاريخ" وكلاهما يصادران النقاش حول الموضوع، ويقيدان جدليته برد الأمور إلى سلطة النص والتاريخ وتأثيراتهما على ذهن المتلقي.

أما بخصوص سياق هذه المحاجة، فإنها كانت مهيمنة بقوة في الخطاب الحجاجي للمسيحيين، وتعكس الأوضاع الثقافية والزمانية والمكانية التي نشأ فيها ذلك الخطاب، كما هيمنت بوضوح بين المسلمين المعارضين لتنظيم الإخوان، وتعكس أيضًا أوضاع الصراع الثقافي والسياسي في البلاد، وجدير بالذكر أنه وجدت ردود متطرفة مُرفقة بهذه التعليقات من هويات إلكترونية تحمل أسماء إسلامية واضحة- قد تكون حقيقية أو زائفة- وتطرح خطابًا شديد العداء لصاحب المحاجة وللمسيحيين ككل وتسبهم وتحقرهم، كما وجدت ردود أخرى أكثر إتزانًا تحاول تفنيد حجج اتهام الإخوان بالعقل وبهدوء، وكلا الحالتان يوضحان أمرين مهمين أولهما: شيوع مناخ من الإرهاب الفكري لتخويف أصحاب وجهات النظر المضادة، وثانيهما: أن معارضي إتهام الإخوان يشعرون بمسئولية التواصل والحجاج وتحركهم دوافع قوية أين كان نوعها للحجاج، وإقناع الآخر بصحة آرائهم، وهو ما لم ترصد له الباحثة مُقابلًا من الجانب الآخر، الذي لم يكن يشعر بنفس الدوافع للتواصل والرد على ذوي الآراء المخالفة أو محاولة إقناعهم بوجهة نظره، وهو ما يمكن رده لشعوره بعدم المسئولية أو غياب الدافع أو لشعوره بعدم جدوى ذلك؛ حيث اكتفت ردودهم عادة بالدعاء بالهداية أو رد السب أو بعبارة واحدة مختصرة وهي:"تحيا مصر".

وأخيرًا يأتي التقييم النهائي لهذه المحاجة موضحًا عجزها عن إقامة حجة منطقية قوية لإقناع مُتلقي المحاجة، والمستهدف بالإقناع من الفريق المتبني للآراء والاتجاهات الرافضة لاتهام الإخوان؛ حيث غلب علي مؤيدي الإتهام الاحتكام إلى السلطة والماضي والجهل والهروب والتعميم والثنائية الزائفة، والإصرار على إلصاق التهمة بالإخوان المسلمين، وجميعها عيوب في التفكير، تتضح في صورة المناورة والهروب في الحجاج، ولعل ذلك يفسر نسبيًا غياب التفاهم المشترك،

فعندما تحتكم بالسلطة وبياناتها وتحقيقاتها لأنك تؤيدها وتثق فيها، يجب أن تعرف موقف المُتلقي منها، هل هو أيضًا يثق فيها وفي تحقيقاتها وأدلتها؟ أي يجب أن تنطلق من أرضية مشتركة لتبني حجة قوية التأثير عن الطبيعة الشريرة للإخوان وحتمية وقوفهم وراء الحادث.

(المستوى الثاني)الخطاب الحجاجي المؤيد لقيام الإخوان المسلمين بتفجير الكنيسة كفعل إيجابي بطولي

وتضمن محاجة رئيسية وهي:" **الإخوان ينفذون أمر الله بتطهير دور الإسلام .. ويفعلون الصواب**"، وبداية يختلف هذا الطرح عن سابقه، في أنه لا يدين الحادث، ومن ثم لا يدين فاعله، بل يراه عملًا صائبًا وتنفيذًا لأوامر الله، ويمكن وضع المحاجة في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) الله أمر بتطهير دور الإسلام من مظاهر الشرك والوثنية(مذكور) (ب) المسيحيون كفار ومشركون(مسكوت عنه)، (ج) إذن الإخوان ينفذون كلام الله بقتل المسيحيين، وتتضمن هذه المحاجة بدورها عدد من القضايا الرئيسة، وهم:

1- "الإخوان ينفذون أمر الله بقتلهم؛ لأن الله أمرهم بذلك."

2- "تقول النصوص الإسلامية "..."و"..." إذن ينفذ الإخوان أمر الله."

3- "الكل يعرف أنهم كفار، وقتلهم حلال للمسلم."

4- "أقرأ التاريخ الإسلامي .. قتلهم حلال."

رسم رقم(1)

خريطة محاجة تفجير الإخوان للكنيسة كفعل إيجابي

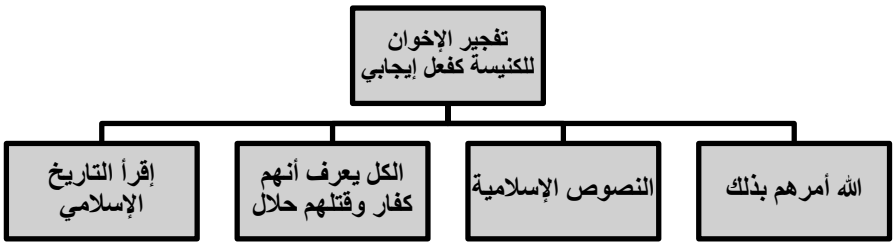

- يمكن وضع الحجة الأولى"**الإخوان ينفذون أمر الله بقتلهم؛ لأن الله أمرهم بذلك**"، في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) فعل الإخوان صحيح وتنفيذ لأمر الله (مذكور)، (ب) لأن الله أمرهم بقتلهم (مذكور)،(ج) إذن ينفذ الإخوان أمر الله، ومن تأمل منهجية الاستدلال السابقة نجد أنفسنا أمام مغالطة "الاستدلال الدائري"، وتعتمد فيها صحّة الدعوى على دليل ما يعتمِد على الدعوى ذاتها، التي يُفترض أن نبرهن عليها، والمغالطة تكمن في عدم

تقديم دليل مُستقل يتفق عليه المحاجي والمتلقي لإباحة قتل المسلم للمسيحي.

- أما الحجة الثانية" **تقول النصوص الإسلامية "..."و"..." إذن ينفذ الإخوان أمر الله**" فيمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي: (أ) هذا نص إسلامي يقول ذلك(مذكور)، (ب) وهذا نص إسلامي آخر يقول ذلك(مذكور)، (ج) الإخوان يؤمنون بهذه النصوص، (ذ) إذن ينفذ الإخوان أمر الله.

وبالمثل، من تأمل منهجية الاستدلال نجد مغالطة "الاحتكام إلى نصوص دينية"، التي من أهمها:"إن الدين عند الله الإسلام" و" لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم"، و" فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ "، ومن الواضح أن هذه الحجج تسقط في مغالطة "الاحتكام إلى سلطة النص الديني"، من خلال أخذ آيات منزوعة من سياقها - كآية ضرب الرقاب أثناء المعارك- وتوظيفها لخدمة حجة المحاجي، بينما تتجاهل آيات وأحاديث تدعو للسلام وحماية أصحاب الديانات الأخرى الخاضعين تحت حماية الدولة الإسلامية(أهل الذمة)، وهنا تبرز سلوكيات التلاعب والتدليس؛ حيث يصعب تقبل فكرة عدم معرفة المُحاجي بهذه الآيات، بيد أنه يخفيها وينتقي ما يتوافق مع إدعائه للتأثير على نفسية وذهنية المتلقي.

- وبالمثل، الحجة الثالثة:"**الكل يعرف أنهم كفار، وقتلهم حلال للمسلم**"، يمكن وضعها في صورتها النموذجية(أ) الكل يعرف أن المسيحيين كفار(مذكور)(ب) الكل يعلم أن قتل الكفار حلال للمسلم(مذكور)(ج) إذن قتل الإخوان للمسيحيين أمر صائب كما يعرف الكل.

وهنا يتبنى المحاجي منهجية استدلالية تقوم على مغالطة "الاحتكام إلى الشعبية"، وبناء الحجة فيها مخادع فالاحتكام إلى الأكثرية لا يجعل الحجة صحيحة، فكثيرًا ما يتبنى الناس أفكار ومعتقدات مغلوطة حول بعض الأمور، فمن قال أن المسيحيين المؤمنين بالله وكتابه السماوي كافرين، وحتى لو صحت تلك الفرضية المغلوطة فمن قال أن قتل غير المؤمن حلال للمسلم؟ وهنا تبرز أطروحة رينيه جيرار "العنف المقدس" لتفسر كيف يرى البعض عُنفهم رمزيًا مقدسًا وفاضلًا يسمو بغرضه وهو التخلص من العنف المضاد والمقصود به هنا الكفر بالله.

- ويمكن قراءة الحجة الرابعة"أقرأ التاريخ .. قتلهم حلال" على النحو التالي:(أ) هذه واقعة تاريخية قتل فيها المسيحيين بيد المسلمين(ب) هذه واقعة تاريخية أخرى(ج) إذن يشهد التاريخ أن قتل المسلمين للمسيحيين حلال، أيضًا المنهجية الاستدلالية هنا تبرز "مغالطة الاحتكام إلى التاريخ"، من خلال سرد لوقائع تاريخية تضمنت عنف ضد النصارى (المسيحيين) من خلال نزعها من سياقها، ومن ثم، لا يمكن أن يمثل هذا حجة مقبولة، كما أن التاريخ يمتليء بالأحداث التي يؤخذ ويرد عليها، ذلك أن تقادم تاريخ وقوعها غير ذي صلة بصدق الحجة ذاتها أو زيفها.

أما بخصوص سياق هذه المحاجة، فقد لاحظت الباحثة أنها تصدر عن هويات إلكترونية تحمل أسماء إسلامية ذات دلالات تاريخية كأسماء الصحابة، كما لاحظت أنها جاءت شبه متكررة بنصها في أكثر من مرة، وهو ما يوحي بأنها قد تكون لجان إلكترونية، كما أنها لم تكتفي بالحدث بل عمدت إلى توسيع حجاجها ليتضمن وجود طائفة المسيحيين داخل المجتمعات الإسلامية، وحملت خطاب عدائي مُغرض، مثل:(تطهير دور الإسلام من مظاهر الشرك والوثنية- تغول مؤسسة الكنيسة الكافرة في الدولة- المسيحيون أداة دعم الانقلابيين- أعداء الإسلام)، وألفاظ سباب واضحة(النصارى الانجاس- آكلة الخنازير- الضال الخبيث- أصحاب الهوى ....).

ومن ثم، فإن الباحثة تحذر من مثل هذه الخطابات المغرضة، التي تستهدف المساس بالوحدة الوطنية في البلاد، فالمحاجون هنا يتجاهلون الحدث الخاضع للنقاش وسياقه، ولا يعيرونه اهتمامًا في حجاجهم، ويستحضرون ألفاظهم ونعوتهم وحججهم من التاريخ، متجاهلين حقيقة أن ما قد يصلح في زمان ومكان ما قد لا يصلح في زمان أو مكان آخر، كما أنهم يكذبون ويُدلسون على المتلقين فالحديث عن تطهير دور الإسلام يشتمل على تحريف واضح لقوله تعالى:"أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ" ويقصد بها طهارة البيت الحرام من الأوثان حوله، وليس تطهير الدول الإسلامية من مواطنيها غير المسلمين، المعروفين دينيًا بأهل الذمة، وعمومًا فإن هذا الخطاب الحجاجي العدائي لن يتوقع أن يؤثر من الناحية الإقناعية إلا على فئة المسلمين فقط، والمتعصبين منهم تحديدًا أو ذوي المعرفة الدينية المنخفضة، الذين لن يستطيعوا بسهولة اكتشاف تلاعب المحاجين بسياق الآيات، فلا يمكن لعاقل يبغي إقناع فئة المسيحيين أن يستخدم هذا الخطاب العدائي والعنصري في عملية الحجاج.

التقييم النهائي لهذه المحاجة يجد أنها قد عجزت عن توضيح الأسباب التي من شأنها التأثير على النتيجة النهائية في ذهن المتلقي؛ حيث تظل فرضياتها مبنية على الاستدلال الدائري أو الاحتكام لسلطة النص والأكثرية والتاريخ وتعد هذه المغالطات من أكثر المغالطات شيوعًا عند المحاجين المتعصبين دينيًا، وتحدث عادة عندما يؤمن الأشخاص بافتراضات على مستوى عميق جدًا، ويرونها كمسلمات لا جدال فيها وفوق النقاش والتفكير النقدي، وهو ما يجعلهم في النهاية يفشلون في إقناع المتلقين بوجهات نظرهم تلك، كما أنها اشتملت على تلاعب واضح وكذب وتدليس لإثبات وجهات النظر بالباطل، وهو ما يجعلها مرفوضة وغير منطقية، بل وعدائية، ومن ثم، يفشل المحاجي في التأثير على معايير تقييم الحدث في ذهن المتلقي، أو إضفاء الشرعية والقداسة عليه.

(المحور الثاني) الخطاب الحجاجي المتبني لمحاجة أن الإخوان المسلمين فجروا الكنيسة لكنه يحمل غيرهم المسئولية

وبداية نرى أن هذا المحور لا يرفض أطروحة أن الإخوان المسلمين هم الفاعلين، ولكنه في نفس الوقت لا يدين فعلهم في خطابه بقدر سعيه لإثبات إدانة الأطراف الأخرى المتضمنة في الواقعة، كالمسيحيين والدولة أو النظام الحاكم

تحديدًا، والذين يحملهم مسئولية وقوعه، وقد تضمن هذا المستوى محاجتين رئيسيتين، وهما: محاجة "المسيحيون يتحملون المسئولية عما أصابهم"، ومحاجة "النظام الحاكم يتحمل المسئولية".

رسم رقم(2)

خريطة محاجة الإخوان قاموا بالتفجير لكن غيرهم يتحمل المسئولية

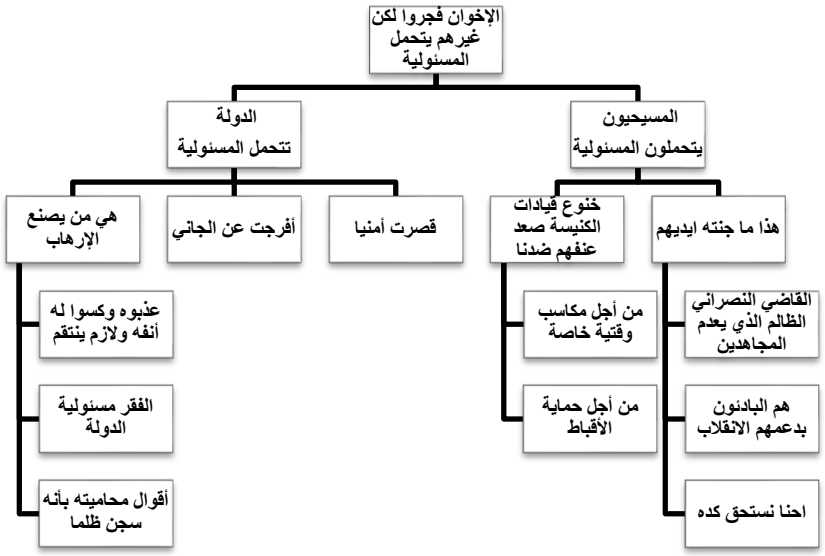

أولًا: محاجة"المسيحيون يتحملون المسئولية عما أصابهم"

وتضمنت قضيتين مركزيتين ومتناقضتين، وهما:"هذا ما جنته أيديهم" و"خنوع قيادات الكنيسة مسئول عن تصعيد عنفهم ضدنا"، وفيما يلي تحليل تفصيلي لهما:

- ويمكن تحليل القضية الأولى" **هذا ما جنته أيديهم**" من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) المسيحيون أيدوا الانقلاب.(غير مذكور)، (ب) الانقلاب مجرم.(غير مذكور)، (ج) المسيحيون أيضًا مجرمون.(مذكور)، (د) المجرم يستحق العقاب.(مذكور)، (و) إذن المسيحيون مسئولون عما أصابهم، ومن تأمل هذه الحجة نجد أنها قائمة على مغالطة منطقية شهيرة، وهي: مغالطة "ذنب بالتداعي"، فضلًا عن مغالطة "عدم صحة المقدمات" فمن الذي قال أن عزل الرئيس السابق محمد مرسي عن السلطة جريمة؟، البعض يراه هو المجرم وما حدث عمل وطني بطولي لانقاذ البلاد، أي أن هذا الأمر خلافي ويصعب إثبات صحته حتى الآن.

وعلى غرار هذه الحجة تم ذكر بعض الحجج الفرعية، على سبيل الاحتجاج للحجة ذاتها، لتعزيزها وتوضيحها، مثل:

1- **"القاضي النصراني الذي يحكم بالإعدام على المجاهدين، ماذا ينتظر من المسلمين؟"**، و تبرز في هذه الحجة نفس مُغالطة "ذنب بالتداعي" فمن الذي قال أن من يحاكم الإخوان قضاه مسيحيين؟ هذا تلاعب وكذب في المقدمات لإثبات وجهة نظر المحاجي، وبافتراض صحة تلك الظنون، فما ذنب باقي المسيحيين ليعاقبوا ويقتلوا أثناء صلاتهم؟ هذه مقدمات أضعف من أن تُبنى عليها حجة سليمة ومنطقية، فهي أقوال مُرسلة ولا تستند إلى دليل مُقنع.

2- **"الإخوان يمارسون العنف ضد النصارى لأنهم مارسوه ضدهم الأول واخرجوهم مع الانقلابيين من السلطة"** وهنا خطاب تبريري يحمل مُغالطة "خطآن يصنعان صواب" فالفعل الخاطيء لا يمكن اعتباره صحيحًا لأنه جاء كرد على خطأ سابق ففي النهاية يظل الاثنان خطآن ومرفوضان، ولن يبرر الخطأ الأول وقوع الخطأ الثاني بأي حال من الأحوال.

3-**"هما يستحقوا كده عشان شايفين كل الظلم بعنيهم وبردو ساكتين ومش بيعترضوا، لازم يتعمل فيهم أكثر من كده، لازم نتخلص منه هو وأعوانه لأنه لو فضل أكتر من كدا هيخلص علينا كلنا واحد واحد"**، وهنا مُغالطة "ذنب بالتداعي" بسبب حالة الصمت على الظلم وخطاب تحريضي يحمل مُغالطة "المنحدر الزلق" فالأوضاع ستسوء أسوأ وأسوأ وسندفع جميعا الثمن واحدًا يلي الآخر لو لم نتحرك ضد نظام الحكم في الدولة الآن.

ويوضح سياق هذه المحاجة أنها كانت تصدر من هويات إلكترونية تحمل أسماء إسلامية واضحة، وأنها كانت متكررة بنصها أكثر من مرة، على نحو يثير الارتياب في أهداف طرحها ونشرها في هذا التوقيت وبهذه الصورة، ولا شك أنها تعجز عن إقناع المواطنين المسيحيين باستحقاقهم للموت الجماعي والعشوائي جزاءًا لرفضهم لحكم سياسي ما، كما تعجز عن إقناع نظرائهم المسلمين بتقبل نفس الأمر لنفس الأسباب، خاصة أن هذا النظام الحاكم خرج عليه المواطنين المصريين جميعا المسلمين منهم والمسيحيين فلماذا يُعاقب المسيحيين فقط بالقتل؟

أما التقييم النهائي لهذه المحاجة فيوضح أنها عدائية ومُغرضة وغير مقبولة وتقوم على توظيف استراتيجيات المناورة والتلاعب في مُغالطات "ذنب بالتداعي" و"خطآن يصنعان صواب"، في محاولة لإيجاد مخرج آمن من الإتهام بإلقاء اللوم على الضحية، وتصوير الإرهاب كعقاب وقصاص مشروع.

- أما القضية الثانية **"خنوع قيادات الكنيسة مسئول عن تصعيد عنفهم ضدنا"** فتتضمن بدورها حجتين رئيسيتين، وهما:

(1) "مواقف البابا المخزية من أجل حماية الأقباط ساهمت في زيادة عدوانهم."

(2) "البابا متواطيء ولا يشغله سوى دعم النظام لمكاسب وقتية خاصة."

- ويمكن وضع الحجة الأولى**"مواقف البابا المخزية من أجل حماية الأقباط ساهمت في زيادة عدوانهم"**، في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ)

مواقف البابا السابقة مخزية (مذكور)، (ب) يحاولون حماية الأقباط (مذكور)،(ج) المعتدون يظنون أن هذا ضعف(مسكوت عنه)(و) إذن سيزيد المعتدون من عدوانهم.

ومن تأمل منهجية الاستدلال السابقة نجد أن المقدمة الأولى يصعب إثباتها فهي قائمة على أحكام شخصية من المحاجي يقييم فيها أداء البابا، وبديهي أن ما يراه تخاذل قد يراه الآخر حكمة أو وعي بخطورة التحديات التي تواجه مصر ووحدتها كدولة ولا ينساق في سيناريوهات أعداء الوطن لإشعال الاقتتال الطائفي في البلاد، أما المقدمة الثانية فهي مقبولة بينما يصعب قبول الثالثة فهي افتراضات ظنية لا تمتلك أي أدلة، فلا توجد دراسات أو إحصائيات تدعم هذا الطرح وبالمثل بالنسبة للنتيجة، فلا توجد دراسة علمية تقول أن معدلات العنف ضد الاقباط قد زادت في المجتمع المصري من خلال ربطها بمواقف قيادات الكنيسة عبر تاريخها، لإيجاد العلاقة الترابطية أي الترابط في الزيادة والانخفاض في كلتا الحالتين.

- أما الحجة الثانية" **البابا لا يشغله سوى دعم النظام لمكاسب وقتية**" فيمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي: (ا) البابا يؤيد مواقف النظام القائم في كل حادث(مذكور)(ب) دعم النظام يعود على صاحبه بالمكاسب(مسكوت عنه) (ج) إذا يسعى البابا لمكاسب خاصة وقتية.

أيضًا..تعاني هذه الحجة من صعوبة الربط بين المقدمات والنتائج، فالمقدمة الأولى غير مثبتة بعد لكن يمكن من خلال دراسة علمية إثباتها، أما الثانية فتطرح قول مشهور بمثابة حجة جاهزة، ثم تأتي النتيجة أن ذلك لمكاسب خاصة، فلماذا لا يكون ذلك من أجل الصالح العام للمسيحيين وعدم دخولهم في صراع مع الدولة؟ هذه مقدمات أضعف من أن تُبنى عليها حجة سليمة ومنطقية، فهي أقوال مرسلة ولا تستند إلى دليل منطقي.

أما سياق هذه المحاجة، فيوضح أن الحجة الأولى كانت تصدر من بعض الهويات الإلكترونية المسيحية، وتوجه على أغلب الظن إلى جماعتهم الداخلية، وتجد رفضًا واستنكارًا لدى المُعلقين المسلمين، أما الحجة الثانية فكانت تصدر عن هويات إلكترونية مسيحية ومُسلمة على السواء، ويمكن تفسير ذلك بدخول النظام كقوى فاعلة فبعض المسلمين الرافضين لكل من النظام والقيادات الكنسية استطاعوا أن يغتنموا الفرصة ويبنوا حجة للنيل من الاثنين مرة واحدة.

أما التقييم النهائي للمحاجة، فيوضح أن مقدماتها تقع في دائرة الافتراضات والأطر الظنية، ولا تستند إلى أدلة منطقية قوية، ودخول المسلمين في ترويجها، قد يساعد في نشرها لكنه من المحتمل أن يعطي تأثيرًا عكسيًا داخل الجماعة المسيحية الداخلية، فقد يعتبره البعض محاولة لشق الصف المسيحي الداخلي، أو محاولة للإساءة إلى رموزهم الدينية المعاصرة، خاصة في ظل غياب الدليل الواضح المقنع، وهو ما يحتمل أن يعوق في مُجمله نجاح هذه المحاجة في تحقيق الإقناع وتمرير نتائجها بسهولة لذهن المتلقيين.

ثانيًا محاجة النظام الحاكم يتحمل المسئولية.

وتضمنت هذه المحاجة ثلاث قضايا/حجج رئيسية، وهي:

الحجة (1): "الدولة قصرت في حماية المسيحيين أمنيًا."

الحجة (2): "الدولة أفرجت عن الإرهابي إذن الدولة هي المسئولة."

الحجة (3): "الدولة من يصنع الإرهاب.. إذن الدولة هي المسئولة."

- ومن تأمل الجزء الخفي في المحاجة، وهو المنهجية الاستدلالية للإدعاءات، التي تربط الحجج بالنتائج، نرى أن الحجة الأولى:**"الدولة قصرت في حماية المسيحيين أمنيًا"**، يمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) الدولة مسئولة عن أمن رعاياها (ب)المسيحيون من رعايا الدولة، (ج) وقوع حادث يدل على تقصير الدولة في حماية رعاياها، (ج) إذن الدولة هي المسئولة عن حماية المسيحيين ووقوع الحادث تقصير منها، وللتدليل على حجة تقصير الدولة، تم الاستعانة بحجج فرعية، وهي: هذه ليست أول مرة تفجر كنيسة، وهذا موسم أعياد المسيحيين كان لازم يكثفوا المراقبة.

وهنا نلاحظ أن المقدمة الأولى مقبولة، لكن العلة في المقدمة الثانية، فقد أثبتت الدراسات العلمية وخبراتنا المعاصرة أن الأفعال الإرهابية تستطيع اختراق أغلب النظم الأمنية، وأنه لا مناعة للنظم الأمنية مهما كانت كفاءة أدائها منها، فليس بالضرورة أن يدل الحادث على التقصير، فقد يدل على تطور أدوات الإرهابيين أو تغيير استراتيجيات الإرهاب ذاتها؛ حيث تحول من استهداف فئات رجال الشرطة والجيش والقضاء إلى المدنيين المسيحيين، ولكن إذا ما أثبتت التحقيقات فرضية التقصير ذاتها، فلا شك أن النتيجة منطقية، وأن الدولة شريك في تحمل المسئولية عن الحادث.

- أما الحجة الثانية:**"الدولة أفرجت عن الإرهابي إذن هي المسئولة، لماذا افرجوا عنه لو إرهابي؟"**، يمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) الدولة هي المسئولة عن القبض على المجرمين(مذكور)(ب) الدولة أفرجت عن الإرهابي(مذكور)(ج) إذن الدولة هي المسئولة عن وقوع الحادث.

وهنا نلاحظ أن المقدمة الأولى والثانية مقبولتان، طالما لم يُذكر أن الإرهابي قد هرب من السجن، فلو ثبت أنه تم الإفراج عنه دون التشكك في تاريخه الإجرامي، أو وضعه تحت المراقبة بعد الخروج، يصبح من الصعب نفي مسئولية التقصير عن الدولة وعلاقتها بوقوع الحادث، وهذه مسئولية تختلف عن سابقتها، فالأولى مسئولية الحماية الأمنية التي قد ينتهكها أي شخص، أما شخص معروف لدى الدولة فهذه مسئولية مضاعفة، وتصب في مُجملها في تدعيم المحاجة الرئيسية.

- أما الحجة الثالثة:**"الدولة من يصنع الإرهاب""**،فهي حجة مركبة، وتتضمن الحجج الفرعية التالية:

الحجة (1): "محاميته أقرت أنه دخل السجن صغيرًا بريئًا وصنع كإرهابي هناك."

الحجة (2): "الفقر والظروف دي مسئولة عنها الدولة يا شباب وممكن تعمل من الواحد مجرم وإرهابي."

الحجة(3): "عذبوه وكسروا له أنفه طبعا لازم ينتقم."

- فمن تحليل الحجة الأولى:" **محاميته أقرت أنه دخل السجن بريئًا وصنع كإرهابي هناك"** يمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) شهدت محامية المتهم أن الدولة أدخلته السجن حدثًا بريئًا(مذكور)، (ب) دخول شخص بريء إلى السجن ظُلمًا ينشيء لديه اتجاهات عدائية عنيفة(مذكور)(ج) إذن الدولة هي المسئولة عن صنع الإرهاب.

وتكشف منهجية الاستدلال هنا عن "مغالطة الاحتكام إلى الشهود" متمثلة في شهادة محامية المتهم لتبرئته، وهذا أمر يصعب قبوله منطقيًا، فلابد أن يقول المحامي ذلك، هذا هو عمله، كما أن البعض أثار كثير من اللغط والطعن في شخص المُحامية ذاتها، لا حجتها؛ حيث نشرت لها صور، توضح أنها مُعارضة للدولة وهو ما يزيد من صعوبة الاحتكام إلى قولها كحجة منطقية مقنعة، ومن ثم، فإن المقدمة الأولى يصعب قبولها، أما الثانية فهي مقبولة نسبيًا، لكن بها شبهة مغالطة "تعميم"، فليس كل من سجن ظُلمًا خرج ليكون إرهابيًا، وليس كل إرهابي قد تعرض للسجن من قبل، فلو صحت المقدمة الأولى والثانية - وهو ما لم يثبت حتى الآن- يمكن قبول النتيجة السابقة نسبيًا.

- أما الحجة الثانية:**"الفقر والظروف دي مسئولة عنها الدولة يا شباب وممكن تعمل من الواحد مجرم وإرهابي"**، فيمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) الفقر يصنع الإرهاب(مذكور)، (ب) الدولة مسئولة عن الفقر والأوضاع المتردية في الدولة(مذكور)،(ج) إذن الدولة هي المسئولة عن صنع الإرهاب.

ومما سبق نجد أن المحاجي يبدأ بمقدمة مقبولة نسبيًا، فالفقر أحد العوامل التي تغذي الاتجاهات الإرهابية، مثل السجن ظلمًا، لكنه يظل عاملًا من عوامل أخرى كثير، وإلا لأصبح كل فقراء مصر إرهابيين، ويدحضه وجود إرهاب في أثرى دول العالم، ومن أثرى الشخصيات كابن لادن، وتدعمه بعض أثرى الدول كقطر، فالإرهاب ظاهرة عالمية، أما تحميل الدولة وحدها مسئولية الفقر وتردي الأوضاع الراهن في مصر، فهو تكرار لنفس المغالطة المعروفة باسم "السبب الوحيد" وتقوم على التبسيط المفرط والاختزال لقضيتى الإرهاب والفقر في مصر، وفيهما يضع المحاجي سببًا واحدًا ليوحي للمتلقي أنه السبب الوحيد للفقر ومن ثم الإرهاب، وبناءً على ما سبق نجد أن الخروج بنتيجة مسئولية الدولة وحدها عن صنع الإرهاب تُصبح أمرًا صعب قبوله في ظل المُقدمات المُعطاه في هذه القضية.

- أما الحجة الثالثة:"**عذبوه وكسروا له أنفه طبعًا لازم ينتقم"** فيمكن قراءتها على النحو التالي(أ) هذا الشاب كسرت أنفه لذلك تبدو كبيرة(غير مذكور)، (ب) التعذيب داخل السجن سبب كسر أنفه (مذكور)، (ج) الشاب يريد الانتقام (مذكور)، (د)إذن الدولة هي المسئولة عن صنع الإرهاب.

ومن تحليل الحجة السابقة، نجد أن المحاجي يبتعد عن فكرة الظلم، فحتى لو ثبتت إدانته لا يجوز تعذيبه في السجن، كما أنه يبتعد عن البعد الثقافي والعقائدي للإرهاب، والذي يصلح أكثر لتبرير العدوانية على ذوي الديانات الأخرى، كما في الحادث موضع الدراسة، للحديث عن الشكليات، ومن ثم يُرجع ضخامة أنف الشاب- والتي قد تكون طبيعية والنظر لأنف أخته قد يوضح ذلك- إلى وجود كسر بأنفه، وهذه معلومة لم يذكرها أحد حتى أمه ومُحاميته، إذن فالمحاجي افترض أو اختلق المعلومة لتفسير شيء ما، وعلى نفس الشاكلة تأتي المقدمة الثانية، فهناك معلومة غير مُثبتة عن أن تعذيب الدولة له في السجن هو المسئول عن كسر أنفه، فبفرض صحة الإدعاء بكسر الأنف، لماذا لا يكون المساجين الآخرين من فعل ذلك في الصراع المعتاد بين السجناء؟ ثم يأتي بمقدمة أو إدعاء ثالث لا خلاف عليه، وهو أن الشاب يريد الانتقام، وهذا حقه، ولكن هل قبول المقدمة الثالثة يُغني عن صحة إثبات الأولى والثانية؟

أما سياق هذه المحاجة فيوضح انتشارها بقوة قبل إعلان تنظيم داعش عن مسئوليته عن الحادث، ويوضح أنها صدرت عن هويات إلكترونية تحمل أسماء إسلامية، تحاول البحث في مبررات هذا السلوك العدواني، بعيدًا عن جذوره الثقافية والفكرية المتطرفة، في محاولة لإقناع المتلقين الآخرين أن أقوال مُحامي الجاني أو كسر أنف شخص أوحتى الفقر الذي يعاني منه المسلمين والمسيحيين على السواء، يمكن أن يكون مبررًا مُقنعًا للقتل الجماعي العشوائي للمواطنين في دور العبادة! ولا يمكن التعرض لسياقها دون الإشارة إلى ظهور شبكة مفردات تنتمي إلى قاموس جماعة الإخوان،مثل: "رواية الأمن الوطني"، "فشل أمني كالمعتاد في ماسر"،"مافيش مسلمين عنيفين .. الدولة هي العنيفة".

أما التقييم النهائي لهذه المحاجة فيوضح أنها مقبولة نوعا ما، ولكنها لم تتخلى تماما من عيوب التفكير كضعف ربط المقدمات بالنتائج والإطار الظني الذي يحتاج ذاته إلى إثبات، واستراتيجيات المناورة، الواضحة في مغالطات كالاحتكام للشهود، وربما لو تم طرحها بطريقة أخرى تتلافى هذه المآخذ لنجحت في إقناع المتلقي بمضمونها.

(المحور الثالث) الخطاب الحجاجي المناهض لإدانة الإخوان بتفجير الكنيسة

- تجاهل هذا الخطاب احتمالية وقوف جهة إرهابية خارجية وراء الحادث كداعش، رغم أنها أعلنت مسئوليتها فعليًا عنه، وأصر في حجاجه الرافض لاتهام الإخوان المسلمين على تبني محاجتين رئيسيتين، وهما:

أولًا: محاجة "أن المسيحيين هم الفاعلون".

ثانيًا: محاجة "أن النظام الحاكم هو الفاعل".

أولاً محاجة "أن المسيحيين هم الفاعلون":

رسم رقم(3)

خريطة محاجة المسيحيون هم الفاعل

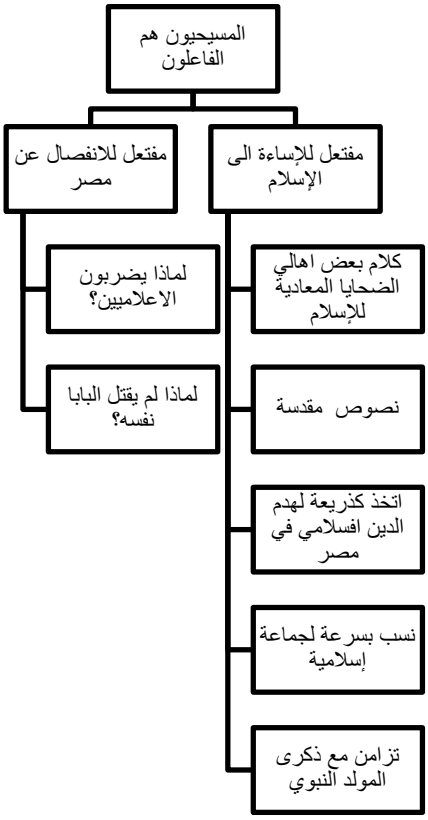

وهي تختلف عن سابقتها "أنهم مسئولون عما أصابهم" فهنا المسيحيون هم الفاعلون، وتتضمن هذه المحاجة بدورها قضيتين محوريتين، وهما: "تفجير مفتعل من المسيحيين للإساءة إلى الإسلام"، و"تفجير مفتعل من المسيحيين للانفصال عن مصر"، ولكل واحدة منهما مجموعة من الحجج، وهم:

1- **قضية "تفجير مفتعل من المسيحيين للإساءة إلى الإسلام"**

الحجة (1): "التفجير جاء في ذكرى المولد النبوى الشريف."

الحجة (2): "التفجير نسب بسرعة مريبة إلى الإخوان المسلمين."

الحجة (3): "التفجير اتخذ كذريعة لهدم الدين الإسلامي في مصر، والنتائج خير دليل،بسرعة بدأ البوقة في الحديث عن إصلاح الخطاب الديني والكتب الدينية في المدارس والأزهر مع تامر أمين على قناة الحياة ووائل الإبراشي في قناة دريم.... إلى آخره."

الحجة (4): الاستشهاد بنصوص مقدسة للتحذير من المسيحيين.

الحجة (5): الاستشهاد بكلام بعض أهالي الضحايا المعادية للإسلام.

- ومن هنا، نلاحظ أن الحجة الأولى:" **التفجير جاء في ذكرى المولد النبوى الشريف"** يمكن تحليلها من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي: (أ) التفجير جاء في ذكرى المولد النبوى الشريف (مذكور)، (ب) المولد النبوي ذو دلالات إسلامية واضحة(مسكوت عنه)، (ج) إذا يستهدف التفجير الإساءة إلى الإسلام.

ومن تأمل الجزء الخفي في المحاجة وهو المنهجية الاستدلالية للإدعاءات، التي تربط الحجج بالنتائج، نجد أن هذه الحجة ارتكزت على مغالطة منطقية معروفة، وهي مغالطة "رد السببية إلى التزامن"؛ حيث جاءت التفجيرات في ذكرى المولد النبوى الشريف، وتجاهلت حقيقة أخرى أن هذه التفجيرات جاءت أيضًا في احتفالات أعياد المسيحيين، فلماذا تم تجاهل وقائع مهمة كهذه، هذا التجاهل المتعمد مع الربط التعسفي السابق يعكس تدليسًا وخطابا متلاعبًا واضحًا لإقناع المتلقي بوجهة نظر المحاجي.

- وبالمثل يمكن تفكيك الحجة الثانية:"**التفجير نسب بسرعة مريبة إلى الإخوان المسلمين"** من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي: (أ) التفجير نسب إلى الإخوان المسلمين(مذكور)، (ب) اتهام الإخوان حدث بسرعة مريبة. (مذكور)، (ج) الإخوان المسلمين يمثلون الإسلام(مسكوت عنه)، (د) إذا يستهدف التفجير الإساءة إلى الإسلام.

ويلاحظ هنا أن الحجة الثانية تنطوي على معلومات ظنية تقوم على التقدير الشخصي لمدى سرعة إدانة الإخوان المسلمين، وعمومًا يصعب إثبات هذه الأمور فهي نسبية تختلف من قضية لأخرى، ولربما توفرت الدلائل والقرائن التي أسقطت الفاعل في هذه الحادثة بسرعة كما تقول الرواية الرسمية، أيضًا يصعب الاقتناع هنا بطرح المُخطط المسيحي للإساءة إلى الإسلام، فالجهات الجنائية المختصة هي من أدانتهم، لا المسيحيون، كما أن هناك مغالطة منطقية واضحة وهي "إضفاء صفة الجزء على الكل"، فإذا حدث فعلًا اتهام لجماعة الإخوان في الحادث، فهم أولًا وأخيرًا جماعة من الجماعة الإسلامية الكبرى، ويصبح من التعسف تمديد صفة إدانتهم لتطول الإسلام ككل، ولا شك أن هذه مسألة جدلية فقد يرى البعض أن تصرفات الإخوان العنيفة هي التي تُسيء إلى الإسلام، لا الإعلان عن إدانتهم في الحادث.

- أما الحجة الثالثة**"التفجير اتخذ كذريعة لهدم الدين الإسلامي في مصر، والنتائج خير دليل بسرعة بدأ البوقة في الحديث عن إصلاح**

الخطاب الديني والكتب الدينية في المدارس والأزهر مع تامر أمين على قناة الحياة ووائل الإبراشي في قناة دريم.... إلى آخره" فيمكن تحليلها على النحو التالي: (أ) بسرعة بدأ الحديث عن إصلاح الخطاب الديني (مذكور)، (ب) أدانوا الكتب الدينية المدرسية(مذكور)، (ج)التفجير تبعته نتائج سلبية على الإسلام (مذكور)، (د) إذن اتخذ التفجير كذريعة لهدم الدين الإسلامي في مصر.

ومن تأمل المنهجية الاستدلالية للإدعاءات في هذه الحجة نلاحظ مغالطة "المنحدر الزلق" حيث يُضخم المحاجي من تأثير بعض الوقائع بصورة مُبالغ فيها، لتصوير الحدث كنهاية للإسلام في البلاد، وكسبب رئيسي لإثارة قضية إصلاح الخطاب الديني، التي تتداولها الدولة رسميًا والمؤسسات الدينية والإعلام منذ أعوام، كما أنها تصور هذا الإصلاح في صورة سلبية، وهذا أمر جدلي لا يمكن إثباته، بل ربما كان العكس أكثر منطقيةً واحتماليةً منه، فإذا لم يتم إصلاح الخطاب الديني في حياتنا المعاصرة، لربما عجز الناس عن إعتناق الإسلام أو عن الاستمرار في اعتناقه، ومن ثم، يتم ما يخشاه المحاجي وهو: هدم الدين الإسلامي.

- **أما الحجتان الرابعة والخامسة، فكلاهما يسقط في فخ الاستشهاد ولكن بصورة مختلفة،** فالحجة الرابعة" تستشهد بنصوص مقدسة للتحذير من المسيحيين"، وهي هنا تتعسف في تأويل هذه النصوص، التي لم يثبت في التفاسير أنها جاءت في حق المسيحيين، فهي تعكس مغالطة "الاحتكام لسلطة النصوص المقدسة" التي تطرح حجج جاهزة تكتسب قوتها من مصدرها لا من التفكير المنطقي العقلاني في صحة ربطها بالمقدمات وتحقيقها للنتائج، في حين تستشهد الحجة الخامسة بكلام بعض أهالي الضحايا المعادي للإسلام، وهو كلام يصدر في لحظة انفعالية رهيبة تحتمل الحزن والغضب وهم يحملون أشلاء ذويهم بين أيديهم، كما أنه إن صدر فسوف يكون من بعض المسيحيين، ولا يجوز تعميمه على كل المسيحيين لتحويلهم من ضحايا إلى جناة يريدون النيل من الإسلام والمسلمين بتفجير أنفسهم!!

وعن سياق هذه المحاجة، نجد أنها صدرت عن هويات إلكترونية تحمل أسماء إسلامية، وترى الباحثة أنها موجهة للمتلقيين المسلمين الذين يدركون سلطة النصوص الدينية باعتبارها مرجعية ثقافية، وذلك في محاولة لتبرئة الإخوان، وإلصاق الحادث بالضحية ذاتها، فضلًا عن وصفها بعداء الإسلام والإساءة إليه، وهو كلام يصعب قبوله لدي ذوي العقل والفطرة السليمة، وجدير بالذكر أن هذا التلاعب ظهر بصورة متكررة مُؤخرًا، ولكن في سياقات أخرى مثل القول بأن "الجيش يقتل أولاده في سيناء"، و"الشرطة تقتل رجالها في الداخل"، وبنفس الوتيرة لا يصبح من الغريب أن يقال أن المسيحيين يفتعلون الحادث أي يقتلون أنفسهم لإلصاق التهمة بالإخوان والإساءة إلى الإسلام.

التقييم النهائي لهذه المحاجة "تفجير مفتعل من المسيحيين للإساءة إلى الإسلام" يوضح أن الحجج السابقة قد فشلت في توضيح الأسباب التي من شأنها التأثير على النتيجة النهائية في ذهن المتلقي؛ حيث سقطت في المغالطة والمبالغة والتضخيم بشكل ملحوظ، كما أن أغلب حججها تدخل في الإطار الظني الذي يحتاج في حد ذاته إلى إثبات، قبل أن يكون حجة لغيره، ومن ثم، فإن هذه الحجج مبنية على افتراضات ضعيفة وتمتليء بالمغالطات، تجعلها تبدو غير مقنعة.

2- قضية "تفجير مفتعل من المسيحيين للانفصال عن مصر"

الحجة (1): "تفجير مفتعل .. لماذا لم يُقتل البابا تواضرس نفسه مع القتلى؟"

الحجة (2): "المسيحيون يضربون الإعلام كي لا يصور الحقيقة ويفضح مخططاتهم الانفصالية."

- **فمن تحليل الحجة الأولى:" تفجير مفتعل .. لماذا لم يُقتل البابا تواضرس نفسه مع القتلى؟" من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:**(أ) التفجير مفتعل من المسيحيين (مذكور)، (ب) كان البابا تواضرس موجود بالكنيسة(مذكور)، (ج) لم تقتل الشخصيات المسيحية المهمة في الحادث(مسكوت عنه)، (د) تم التضحية بالقتلى لتدويل قضية الأقباط في مصر.(مسكوت عنه)، (و) إذن افتعل التفجير للانفصال عن مصر.

ومن تأمل الجزء الخفي في المحاجة وهو المنهجية الاستدلالية للإدعاءات، التي تربط الحجج بالنتائج، نجد أن الحجة فاسدة لوجود مقدمات غير صحيحة؛ حيث افترض المتكلم حضور البابا تواضرس، وهو أمر غير صحيح وفيه تلاعب بالمُتلقي وكذب لإثبات وجهة النظر، لأنه كان خارج البلاد في ذلك اليوم، ومن ثم، جعل المُحاجي من مصادفة أن التفجير لم يمس الشخصيات الدينية البارزة في الكنيسة دليل إدانة للمسيحيين ضحية الحادث، مع تعمد إغفال مواقف قيادات المسيحيين العديدة الرافضة للتدخل الدولي في ملف الأقباط في مصر، وإغفال تاريخ الأقباط السابق لدخول الإسلام إلى مصر، ليصل لنتيجته غير المنطقية بشأن تخطيطهم للانفصال عن مصر بافتعال تفجير أنفسهم داخل الكنائس.

- كما أن تحليل الحجة الثانية:"المسيحيون يضربون الإعلام كي لا يصور الحقيقة ويفضح مخططاتهم" يمكن تحليلها على النحو التالي:(أ) المسيحيون يضربون الإعلاميين (مذكور)، (ب) الإعلام بكاميراته ينقل حقيقة الوقائع(مذكور)، (ج) المسيحيون يخفون شيء ما (مسكوت عنه)، (د) إذن لا يريد المسيحيون أن ينقل الإعلام حقيقة مخططاتهم الانفصالية.

وهنا يقدم المحاجي مقدمة أولى صحيحة نسبيًا لكن بها مغالطة "تعميم" وهي

واقعة الضرب، ويناقضها التفاعل الطيب بين المسيحيين وبعض الإعلاميين الآخرين؛ حيث اقتصر الضرب على إعلاميين بعينهم، وهو ما يشير إلى أن الأمر لا يتعلق بالإعلام عامة، بل بفئة مُحددة من الإعلاميين، أما المقدمة الثانية فهي محل جدل ونقاش فليس ثابتًا أن الإعلام ينقل حقيقة الوقائع بل ينقلها من خلال عدساته ومرشحاته وأطره الخاصة، أما المقدمة الثالثة فهي ظنية ويصعب إثباتها، ومن ثم، تأتي النتيجة ضعيفة الترابط بما سبق، وهو ما يجعل من الحجة غير مترابطة ومرفوضة منطقيًا.

وعن سياق هذه المحاجة وتقييمها، نجد أنها صدرت عن هويات إلكترونية تحمل أسماء إسلامية وتحاجي في محاولة لإلصاق التهمة بالمسيحيين الضحايا وإظهار الحادث كمخطط للانفصال عن مصر، وهنا لا تلعب المحاجة على إثارة النعرات الدينية كسابقتها، بل تستهدف الوطنية منها، وفات أصحابها أن يبرروا للمُتلقي لماذا يفعل المسيحيون ذلك الآن؟ ولم يفعلوه حينما أُحرقت أكثر من 63 كنيسة عقب خروج الرئيس الإخواني من السلطة؛ حيث أعلنت قيادة الكنيسة قولها التاريخي الشهير"وطن بلا كنائس.. خير من كنائس بلا وطن".

ثانيًا محاجة "النظام الحاكم هو الفاعل"

وتعتبر هذه المحاجة شديدة التعقيد، فهي تتضمن عدد من القضايا الرئيسية، وهي:

قضية (1): "أداء الدولة خلال الأزمة يثير الشكوك."

قضية (2): "الدولة وظفت الحدث سياسيًا (ابحث عن المستفيد)."

قضية (3): "سيناريو كنيسة القدسين يتكرر."

قضية (4): "بالضبط كما حدث في رابعة .. عنف الدولة واحد."

قضية (5): "الداخلية بتعاقبهم على حكاية مجدي مكين(قبطي اتُهمت وزارة الداخلية بتعذيبه)."

قضية (6): "لو كانت مدبرة فإن الإعلام سيصل بسرعة، وهو فعل إذن هي مدبرة."

رسم رقم(4)

خريطة محاجة الدولة هي الفاعل

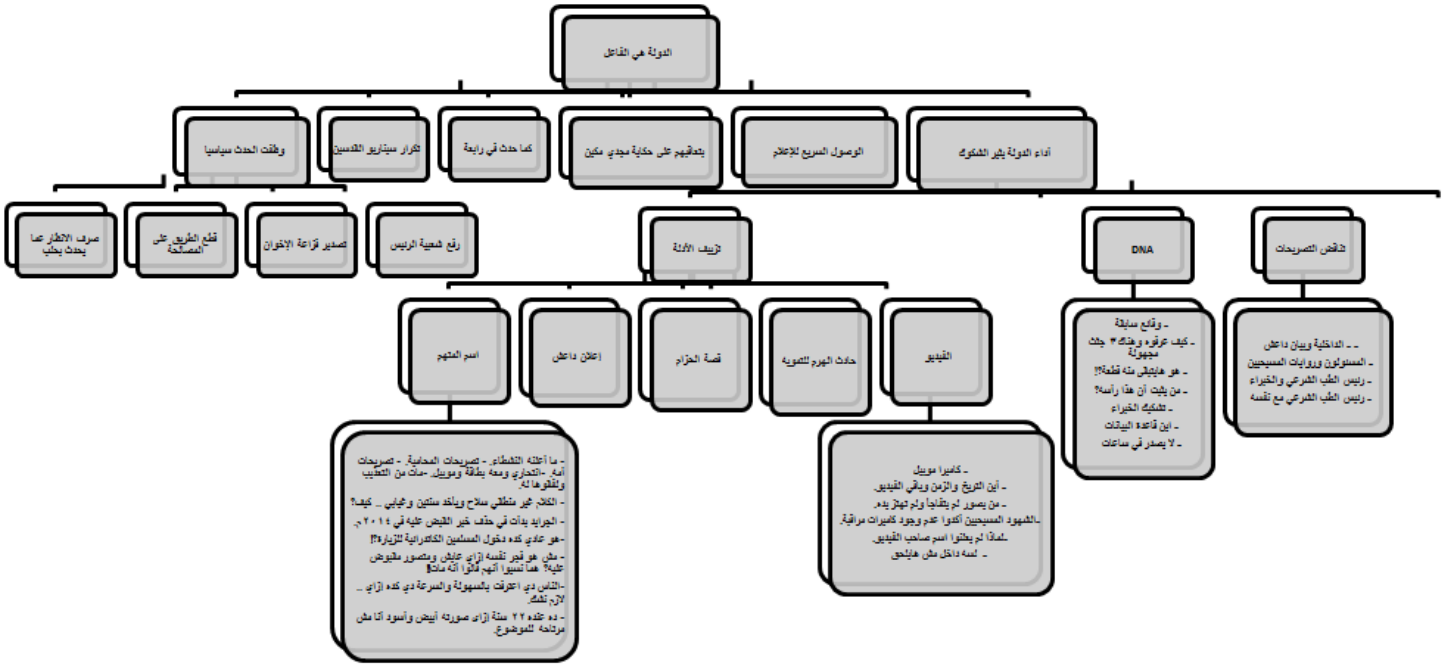

وفيما يلي تحليل لهذه القضايا الرئيسية:

- يمكن تحليل الحجة الأولى:" **أداء الدولة خلال الأزمة يثير الشكوك"** من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) أداء الدولة خلال الأزمة يثير الشكوك.(غير مذكور)، (ب) الشك لصالح المتهم.(غير مذكور)، (ج) إذا الدولة هي الفاعل.

ومن هنا نجد أن الحجة الأولى تبنى على اعتبارات غير موضوعية وتغلب عليها الذاتية والاحتكام إلى التقييم الشخصي، فما يراه البعض مُثيرًا للشكوك، قد يراه الآخرون محل إعجاب وتقدير لمهارة الأمن الجنائي المصري، كما أن علاقة المقدمات بالنتائج غير منطقية، فإذا كان افتراض أن أداء الدولة يُثير الشكوك صحيحًا، ومع التسليم بالفرضية الشهيرة "الشك لصالح المتهم" إلا أن هذه المقدمات مُجتمعة لا تجزم بأن الدولة ستكون هي الفاعل في الجريمة، فربما يكون هناك أطراف أخرى، وربما تخطيء الدولة في تحقيقاتها عن غير قصد، لكن ليس بالضرورة أن تكون نتيجة هذا الطرح أنها هي الفاعل.

- أما الحجة الثانية:"**أبحث عن المستفيد"** فيمكن تحليلها على النحو التالي:(أ) في تفجيرات الكنيسة البطرسية فائدة ما.(مذكور)، (ب) الدولة تستفيد من التفجير.(مذكور)، (ج) إذا الدولة هي الفاعل.

أيضًا تبنى الحجة الثانية على اعتبارات غير موضوعية وتغلب عليها الذاتية، فما يراه البعض فائدة للدولة قد يراه البعض الآخر ضررًا؛ حيث تسوء علاقة النظام الحاكم بالمسيحيين، أحد أهم مؤيديه في المجتمع المصري، أو تظهر الدولة كمقصرة عن حماية مواطنيها، وهو ما يُسيء إلى صورتها في الخارج، ويزيد من الضغوط والتحديات المواجهة لها حاليًا، ومن ثم، يمكن القول بضعف الحجة فنقيضها أيضًا صحيح لما لا يكون المستفيد أعداء النظام الحاكم؟ لما لا يكون التوظيف السياسي للحدث من قبل معارضي النظام للنيل من شعبيته لدى المسيحيين، ومُضاعفة التحديات المواجهة له، يظل هذا احتمالًا قائمًا أمام هذه الحجة، ويعوق إمكانية تقبلها من الناحية المنطقية.

- أما الحجة الثالثة:"**سيناريو كنيسة القدسين يتكرر"**، فقد ترددت كثيرًا، مثل:"ياناس افهمو ال فجر كنيسه القدسين زمان بيلعب نفس اللعبه دلوقتى أنا مش عارف ليه مش عاوزين تربطوا الماضى بالحاضر"، وبصياغة أخرى"البطرسية الوجه الآخر للقدسين"، ويمكن تحليلها من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) تفجيرات الكنيسة البطرسية مثل تفجيرات كنيسة القدسين.(مذكور)، (ب) الدولة الفاعل في كنيسة القدسين. (مذكور)، (ج) إذا الدولة هي الفاعل في الكنيسة البطرسية.

وتعكس هذه الحجة استراتيجية التوضيح من خلال ذكر التشبيهات، وهنا تقوم

الحجة على مقدمات يصعب القول بصحتها، فكيف ثبت أن الحادثتين مُتماثلتين؟ وهذه مغالطة "تماثل" واضحة، ولا تستند إلى تحليل متعمق لمواقع الأحداث وسياقاتها، ومن ثم، تظل الفرضية في الإطار الظني الذي يحتاج ذاته إلى إثبات، قبل أن يكون حجة لغيره، فمن أثبت أن الدولة هي الفاعل في حالة القدسين؟ ومن هنا، لا يمكن الجزم بصحة النتائج وأن الدولة هي الفاعل الآن.

ويستخدم المحاجي مغالطة "الاحتكام إلى الماضي" مع مغالطة "التماثل" وهما مغالطتان شهيرتان، لا تُبنى عليهما حجج قوية، فليس وقوع تفجير في كنيسة ما في ليلة احتفالات رأس السنة عام 2011م بدليل حاسم على أن الفاعل واحد في المرتين، وقد احتج المحاجي لهذه الحجة بالاستشهاد بأقوال الإخوان عن إثبات أوراق أمن الدولة عقب ثورة 25 يناير لذلك، أو الاستشهاد بمذكرات تاريخية، مثل:"يقول الرئيس محمد نجيب في مذكراته التي صدرت تحت عنوان «كنت رئيسا لمصر» «وقعت ستة انفجارات في ذلك اليوم، لكن في أماكن متفرقة منها السكة الحديد والجامعة وجروبي، ولم يقبض على الفاعل، وقد عرفت بعد سنوات أن هذه الانفجارات كانت بتدبير من جمال، في إشارة إلى إتهام الرئيس المصري الراهن بالتماثل بتدبير التفجير.

- وبالمثل فأن الحجة الرابعة:"**بالضبط كما حدث في رابعة .. عنف الدولة واحد**" يمكن إعادة صياغتها على صورتها المعيارية، على النحو التالي: (أ) حادث البطرسية مثل حادث رابعة (مذكور) (ب) عنف الدولة في رابعة واضح(مذكور)، (ج) إذن عنف الدولة في البطرسية أيضًا.

وتعكس هذه الحجة أيضًا استراتيجية التوضيح من خلال ذكر التشبيهات، وبفحص منهجية الاستدلال نجد أنها تنطوي على مغالطة "التماثل" لكن هذه المرة مع أحداث رابعة، فالمتلقي يجب أن يسأل هل الحادثة الأولى تشبه الثانية في شيء معين؟ وهل هناك أكثر من شبه واحد؟ وهل هناك فرق جوهري بينهما؟ وهل النتيجة قوية بما فيه الكفاية؟ وهل متغيرات العنف ووقوع الحادثين في دور العبادة وجزئية النيران كافية لتماثل أحداث رابعة والكنيسة البطرسية؟ ألا توجد فروق جوهرية بين الحالتين، كاختلاف الديانة وظروف الحادث نفسه وعلاقة الدولة بأطرافهما ومدى سلمية أطرافها، ومن ثم، نجد أن، التماثل ليس دالًا في الحالتين، فقد يُستخدم التماثل هنا للايضاح لكنه يعجز أن يمتلك تأثير الدليل، ويكمن الخلل هنا في عدم تطابق مُعطيات حادثي القدسين و رابعة بالحادث الراهن، وهذا إيهام بالتماثل يُجانب اليقين.

- أما الحجة الخامسة: "**الداخلية بتعاقبهم على حكاية مجدي مكين**"، فيمكن إعادة صياغتها على صورتها المعيارية، على النحو التالي:(أ) الداخلية ترى أن المسيحيين أخطأوا في قضية مجدي مكين.(مذكور)، (ب) المخطيء لابد له من عقاب.(مسكوت عنه)، (ج) إذن تُعاقب الداخلية المسيحيين بتفجير الكنيسة.

وبفحص منهجية الاستدلال نجد أن المقدمة الأولى يصعب قبولها، خاصة في ظل تحويل الداخلية للضابط المتهم إلى التحقيق، فهذا "احتكام للتقييم الشخصي" ويفتقد إلى الدليل، بينما الثانية تبني على قاعدة اجتماعية شهيرة، وهي "عقاب المخطيء"، وهي حجة جاهزة لكن لها استثناءات كالعفو مثلًا، فلو استطاع المحاجي إثبات مقدمته الأولى يمكن تقبل فكرة العقاب ذاتها، لكن على هذا النحو الجماعي والعنيف، والذي يُبرز الداخلية كمقصرة أو فاشلة أمنيًا يُصبح الأمر محل شك كبير.

- وأخيرًا الحجة السادسة:"**أنت شخص عاقل وأمين قل لي لو كانت مدبرة فإن الإعلام سيصل بسرعة، وهو فعل إذن هي مدبرة"** فيمكن إعادة صياغتها على صورتها الصحيحة، على النحو التالي:(أ) لو كانت مدبرة فإن الإعلام سيصل بسرعة.(مذكور)، (ب) الحادثة مدبرة.(مذكور)، (ج) إذن سيصل الإعلام بسرعة.

ومن إعادة ترتيب الحجة في صورتها الصحيحة وهي إثبات المقدم ليترتب عليه إثبات التالي نجد أنها تدلل على أن الإعلام سيصل بسرعة- وليس أن الدولة هي المدبرة للحادث- وهذه مغالطة صورية شهيرة تعرف بمغالطة "إثبات التالي"؛ حيث يتم الانتقال في الاتجاه العكسي من إثبات التالي إلى إثبات المقدم، ويتضح التضليل هنا عندما نلاحظ أن التالي هو قوله"فإن الإعلام سيصل بسرعة" وهذه الجملة يجب أن تكون تالية على الشرط"لو كانت مدبرة" وليس العكس، ويفترض بالمحاجي هنا أن يثبت أنها مُدبرة ليقنع المتلقي بوصول الإعلام بسرعة، إلا أنه قفز إلى وصول الإعلام بسرعة ليعتبره دليلًا على أن الحادث مُدبر، فقد يكون الإعلام قد وصل بسرعة لأسباب أخرى، كوجوده في مكان قريب أو لقرب مقره من موقع الحادث، كما قد يكون موجودًا من الأول للتصوير فهذه أعياد الميلاد واحتفالاتها الموسمية، وهنا استراتيجية تلاعب واضحة، وتتخذ سبيل المدح والثناء في بدايتها لتحقيق مآربها، وصرف نظر المتلقي عما بها من مغالطة منطقية.

<u>وقد كشف التحليل عن انبثاق خطاب حجاجي فرعي من الحجج المركزية السابقة الذكر، وبفحص حجج قضية "أداء الدولة خلال الأزمة يثير الشكوك.. إذن الدولة هي الفاعل" على المستوى الفرعي، نجد أنها تضمنت ثلاث حجج فرعية لتعزيزها، وهي:</u>

الحجة (1): "تناقض التصريحات حول الأزمة يثير الشكوك."
الحجة (2): "سرعة التوصل إلى الفاعل وبهذه الدقة من تحليل DNA تثير الشكوك."
الحجة (3): "الدولة كعادتها تختلق وتزييف الأدلة .. فلماذا تصدق الآن؟"

- الحجة الأولى:**"تناقض التصريحات حول الأزمة .. يثير الشكوك"** فيمكن تحليلها من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) تناقض القول من علامات الكذب. (مذكور)، (ب) الكذب من سمات المجرمين(مذكور)، (ج) المسئولون تتناقض تصريحاتهم حول الحادثة، (د) إذا المسئولون مجرمون.

وبمزيد من التعمق في هذه الحجة الثانوية، نجد أنها تمثل قضية في حد ذاتها، وتنطوي تحتها مجموعة من الحجج الفرعية الأخرى، وهي:

الحجة (1): تصريحات رئيس هيئة الطب الشرعي تتناقض مع بعضها البعض .

الحجة (2): تصريحات المسئولين تتناقض مع تصريحات بعض خبراء DNA .

الحجة (3): تصريحات المسئولين تتناقض مع روايات المسيحيين أنفسهم (شهد شاهد من أهلها)، بأنها "إمرأة تحمل حقيبة" وأخرى بأنها "إمرأة بيدها عربة طفل وأكيد لم يُمرروا العربة على الجهاز لحماية الطفل"، وآخرون ذكروا "أنها سيدة ترتدي زي راهبة"، كلام عضو الكنيسة مع الإعلامي وائل الإبراشي يتناقض تماما مع كلام كبير الأطباء الشرعيين وأيضا كلام طفلة مسيحية مُصابة ولازالت تحت العلاج بسبب أحداث التفجيرات والتي أكدت قصة (شنطة المتفجرات) وكيف أن الحارس (نبيل حبيب عبد الله) هو الذي رفعها من تحت المقاعد وحاول إخراجها خارج الكنيسة فانفجرت به قبل رفعها."

الحجة(4) : تصريحات الداخلية باتهام الإخوان تتناقض مع تصريحات تنظيم داعش بأنه الفاعل.

- وبفحص الحجة الأولى"**تصريحات رئيس هيئة الطب الشرعي تتناقض مع بعضها البعض، فقوله الآن يختلف عما سبق وأعلنه لجريدة الأهرام بأن الموجة التفجيرية تتوجه من أسفل إلى أعلى**" ووضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) صرح فلان بكذا،(ب) فلان نفسه يصرح بقول آخر،(ج) فلان أقواله متناقضة،(د) فلان يكذب،(و) إذن الدولة هي الفاعل. ومن هنا، يحتكم المحاجي إلى التصريحات مُتجاهلًا فكرة التحريف الإعلامي، أو حتى اختلاف التخمينات الأولية لأسباب الحادث عن النتائج الفعلية للتحليل، وحتى مع التسليم بكذب فلان- وهي نتيجة يمكن تقبلها- والذي قد يكون له أسباب عدة، فليس ذلك بدليل على صحة نتيجة "أن الدولة هي الفاعل" المراد إثباتها من هذه الحجة، فربما يكون الكذب لأسباب عدة أخرى.
- أما الحجة الثانية" **تصريحات المسئولين تتناقض مع تصريحات بعض خبراء DNA** " فيصعب قبولها كحجة لأن العلماء يختلفون في مستوياتهم العلمية ومن ثم، تقييمهم وأحكامهم، وبافتراض وجود اختلاف فهل ذلك بدليل على أن الخبراء المُخالفين لما أعلنته أجهزة الدولة على صواب؟ فلماذا يجب أن تكون الدولة هي المُخطئة؟ وبافتراض أنهم الأصوب هل ذلك دليل يُدين الدولة بارتكاب الحادث؟ ألا يُحتمل أن يدل على ضعف قدرات مؤسسات الدولة ومنها مؤسسة الطب الشرعي الرسمية؟ بدرجة أكبر من كونه دليل إدنة بالجرم؟
- وبالمثل الحجة الثالثة:"**تصريحات المسئولين تتناقض مع روايات**

المسيحيين أنفسهم حول الحادث"، المحاجي هنا يستدل أن الدولة الفاعل لأنها تكذب ويستدل على كذبها باختلاف رواياتها عن شهود العيان، وهم أشخاص نجوا من الحادث وخرج كل واحد منهم برواية تفسر الوقائع، لكن يظل السؤال هل تعدد الروايات هنا دليل على وجود حقيقة واحدة تحاول الدولة إخفاءها؟ أم أن التعدد هنا يدحض هذه الفكرة من الأساس؟ فلماذا لا ينظر المحاجي لهذه الروايات كمجرد اجتهادات قد تخطيء أو تصيب؟ لماذا يراهم جميعا حقائق ورواية الدولة فقط هي الكاذبة؟ أليس هناك شبهة تحيز ضد الدولة؟ ومن ثم، فإن التفكير النقدي لا يقبل أخذ هذه الروايات كمعيار للحكم على نتائج التحقيقات النهائية.

ومن الواضح أن بعض الإشاعات التى تواترت حول الحادث يرجع أصلها إلى هذه الاجتهادات كتفسيرات خدام الكنيسة والمسيحيين أنفسهم، وهم يحاولون تفسير ما حدث، وهذا من حقهم، لكن أخذ بعض وسائل الإعلام لهذه الاجتهادات ونشرها كأنها حقائق أو تصريحات موثوق فيها ونهائية هذا ما سبب حالة البلبلة تلك، وهو ما يؤكد على خطورة الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في نشر الشائعات أثناء الأزمات، وتنمية مظاهر التضليل المعلوماتي والشك وفقدان الثقة والتحيزات المعرفية في المجتمعات المعاصرة.

- وأيضًا الحجة الرابعة"**تصريحات الداخلية باتهام الإخوان تتناقض مع تصريحات تنظيم داعش بأنه الفاعل"** تبنى على فرضية الفصل التام بين الإخوان كتنظيم يمارس بعض أعضائه الإرهاب وبين تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام(داعش)، وكأن ذلك ينفي حقيقة وحدة المرجعية الفكرية الدينية المتشددة والهدف المشترك واستخدام نفس الآليات العنيفة في الصراع، واحتمالية أن يكون هناك أعضاء مشتركين في التنظيمين، وحتى بافتراض صحة الفصل، فلماذا يُستبعد احتمال أن يكون النظام قد اخطأ في التحقيقات، لماذا تُستدعى دائما فرضية الكذب؟ لا شك أن المحاجي يضرب على وتر فقدان الثقة لدي الكثير من المصريين في الدولة وأجهزتها وهو ما تجلى في أوضح صوره في ثورة يناير 2011م، وهو ما يُضفي مزيدًا من العبء على النظام الحاكم الآن لإعادة بناء الثقة مع المواطنين، فلماذا يُكذّب مواطن دولته وأجهزتها المسئولة عن حمايته، ليصدق تنظيم إرهابي عنيف يُعاديه هو شخصيًا؟

وبالعودة للحجة المركزية الثانية**:"سرعة التوصل إلى الفاعل وبهذه الدقة من تحليل DNA تثير الشكوك"** فيمكن تحليلها من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي: (أ) السرعة من علامات الفبركة وعدم الدقة.(مذكور)، (ب) نتائج تحليل DNA تحتاج وقت طويل.(مسكوت عنه)، (ج) ظهور نتيجة التحليل بهذه السرعة دليل على عدم الدقة.(مذكور)، (د) إذن سرعة التوصل إلى الفاعل تثير الشكوك.

ومن تأمل الجزء الخفي في المنهجية الاستدلالية للإدعاءات التي تربط الحجج بالنتائج، يتضح أن المقدمة الأولى القائلة بأن "السرعة من علامات الفبركة وعدم الدقة"، تبني على الأقوال المأثورة، وهي مقدمات مشهورة لا يختلف عليها الناس مثل العدل جيد والظلم سيء وتتميز بأنها ذات تأثير قوي في الأذهان، ولكن لا يصح أن تؤخذ في المطلق فقد تكون السرعة علامة اجتهاد شديد ونجاح وتفوق، أما المقدمة الثانية القائلة بأن "التحليل يستغرق مدى زمني طويل" فهي خاطئة؛ حيث أن الاجهزة الحديثة تظهر النتائج في ساعات، وقد أعلن رئيس الطب الشرعي أن التحليل يستغرق من 3 - 5 ساعات فقط، كما أن الدولة صرحت بذلك أمام العالم، فلماذا لم نجد أحد من الدول المتقدمة يستنكر هذه الجزئية؟ **وبمزيد من التعمق نجد أن الحجة السابقة تمثل قضية في حد ذاتها، وتنطوي تحتها مجموعة من الحجج على النحو التالي:**

الحجة (1): "تحليل DNA لا يصدر في ساعات ده حتى تحليل البول يأخذ يومًا كاملًا، فما بالك بهذا التحليل الأكثر تعقيدًا! .. ده لو عملوا سيرش على جوجل هياخد وقت عن كدا!".

الحجة (2): "بافتراض أن تحليل DNA يأخذ 10 دقائق أين قاعدة البيانات التي سيُقارن بها، لا توجد لدى الداخلية قاعدة بيانات للحمض النووي للمصريين! وكمان الداخلية لا تأخذ الحمض النووي للمجرمين، فقط بصمة الأصابع، ده تحليل مُكلف على ميزانيتهم! وليس لديهم نظام التعرف على الوجه."

الحجة (3): "خبراءDNA بيقولوا بيأخذ أيام نصدق مين؟"

الحجة(4): "هو المفجر هايلبس حزام ناسف وتتبقى منه قطعة، إذا كان الآخرين تناثروا أشلاء بشهادة ذويهم !"

الحجة(5): "ما الذي يثبت أن هذا الرأس للجاني؟ من يثبت أن هذه هي شعرته؟ ألم يكن هناك أشلاء كثيرة مُبعثرة بشهادة المسيحيين انفسهم؟"

الحجة(6): "لماذا تحتاجون تحليل DNA طالما رأسه موجود وملامحه واضحة؟"

الحجة(7):"كيف تعرفوا عليه وما زال هناك ثلاث جثث لم يعرفوا أصحابها بعد؟"

الحجة(8): "الاستشهاد بوقائع سابقة، مثل: "لو هما شاطرين كده ليه ما عرفوش من وراء تفجيرات الهرم الأقدم زمنيا !"، و"الطب الشرعي اللي خد أكتر من أسبوع مطلعش تقرير عن قتل مجدي مكين في قسم شرطة بقي مطلع تقرير دلوقتي في نفس اليوم!"، و"نفس حكايتهم في مقتل ريجيني .. مرة حادث سيارة .. ثم عصابة قتلته .. ثم جاري البحث .. ثم سكوت حتي الآن!".

ومع تعقد الخطاب الحجاجي لهذه الحجج المركبة والمتضاعفة، والتزام الباحثة بمساحة محددة للدراسة العلمية، ستتعرض الباحثة سريعًا لمنهجية الاستدلال دون وضع كل حجة في صورتها المعيارية، فالحجة الأولى تقوم على مغالطة "تماثل" قد تصلح لتوضيح الفكرة من خلال مقارنتها بتحليل البول، لكنها لا تكفي للإقناع، كما

تتضمن استراتيجية سخرية واضحة في قوله" ده لو عملوا سيرش على جوجل هياخد وقت عن كدا!"، بينما تربط الحجة الثانية نتائج التحليل بحتمية توافر عينة مسبقة من المتهم في ملفه الجنائي لدى الدولة، وهذا غير صحيح حيث يتجاهل المحاجي احتمالية مُقارنة نتائج العينة بعينة أخرى من ذويه كالأم مثلًا، وفي الحجة الثالثة مُغالطة "الاحتكام إلى الخبراء" مع أنهم يختلفون فيما بينهم وتصريحاتهم المتباينة حول الحادث الراهن خير دليل، بالإضافة إلى أن البعض قد يطعن في شخص الدكتورة ماجدة القرضاوي ذاتها وشهادتها لقرابتها للشيخ يوسف القرضاوي المعروف بعدائه للنظام الحاكم في مصر الآن، وفي الحجتين الرابعة والخامسة يضع المُحاجي الكلام على ألسنة الشهود من المسيحيين ليعطي انطباعًا بمصداقية أقواله، وينفي وجود ما اسماه "بقطعة" من الشخص المُفجر، مع أن الصور المنشورة تؤكد وجودها؛ حيث توجد الرأس كاملة والأرجل، وهو ما يُصعّب قبول حجته، وفي الحجة السادسة توجد استراتيجية الاستدراج بإلقاء الأسئلة للنيل من المُحاجي وإسقاطه في المُغالطة، فإذا أجاب بأن الملامح غير واضحة سيُجيب المُحاجي فكيف عرفتموه إذن؟ ومن ثم أجريتم مطابقة عينة DNA مع عينته أو عينة من ذويه؟

وتعمد الحجة السابعة إلى مغالطة "رجل القش" من خلال تشويه حجة الآخر، وهو أمر أيسر بكثير من دحض أدلتها، من خلال إجراء تشويه مُتعمد للكلام أو اخترع كلام سخيف وغير مقبول ينسبه إلي الواقعة، ومن ثم يدين هذا الكلام الذي اخترعه هو، كمن يصنع فزاعة من القش ويُهاجمها بدلًا من مهاجمة حجج الآخر، وهو ما يتجلى في قوله:" هناك ثلاث جثث لم يعرفوا أصحابها بعد"، كما تعكس الحجة الثامنة استراتيجية صرف التركيز عن الوقائع من خلال الإغراق في مغالطات "التماثل" و"الاحتكام إلى الماضي" من خلال سرد وقائع سابقة كان أداء الأمن الجنائي فيها ضعيف ومتذبذب للتدليل على فشل المنظومة الأمنية في البلاد وعدم قدرتها على الوصول إلى الجناة بهذه السرعة، والمنطق هنا ضعيف نسبيًا فلكل حادثة ملابساتها الخاصة، وضعف الأداء الأمني في قضية ما، ليس مصيرًا محتومًا للملفات الأمنية كافة.

أما الحجة المركزية الثالثة: **"الدولة كعادتها تختلق وتزييف الأدلة .. فلماذا تُصدق الآن؟ "** فيمكن تحليلها من خلال وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) السرعة من علامات الفبركة وعدم الدقة (مذكور)، (ب) تحليل DNA يحتاج وقت طويل .(مسكوت عنه)، (ج) ظهور نتيجة التحليل بهذه السرعة دليل عدم دقة التحليل.(مذكور)، (د) إذن سرعة التوصل إلى الفاعل تثير الشكوك، وجدير بالذكر أن هذه الحجة اتخذت شكلًا آخر، مثل: "الدولة كاذبة.. لا أثق في الأدلة"(أ) الدولة كاذبة، (ب)الدولة هي مصدر هذه الأدلة، (ج) أنا لا أثق في الدولة، (د) إذن أنا لا أثق في هذه الأدلة.

ومن تأمل الجزء الخفي في المحاجة وهو المنهجية الاستدلالية للإدعاءات، التي تربط الحجج بالنتائج، نجد أن المحاجي لا يفكر في الوقائع أو يناقشها، بل يرفضها لمجرد رفضه المصدر، وهنا مغالطة "المنشأ" وهي لا تُفكر بعقلانية في الوقائع بل

ترفضها لرفضها مصدرها، وحتى مع التسليم بصحة مُعطياته، بشأن انخفاض مصداقية أجهزة الدولة الرسمية، لكن هل ينفي هذا احتمالية أن تصدق الدولة مرة؟ **وبمزيد من التعمق نجد أن كل حجة مما سبق تمثل قضية في حد ذاتها، وتنطوي تحتها مجموعة من الحجج الفرعية على النحو التالي:**

الحجة(1): "فيديو دخول الجاني للكنيسة تم تزييفه.. فهو دليل إدانة واضح للدولة وليس الإخوان."

الحجة (2): "اسم المتهم (محمود أحمد شفيق) تم تزييفه."

الحجة (3): "قصة الحزام الناسف تم تزييفها."

الحجة (4): "إعلان داعش عن مسئوليتها عن التفجير تم تزييفه."

الحجة(5): "حادث الهرم تم تدبيره قبله بيوم للتمويه والتضليل."

الحجة (6): "أصدق ليه إذا كان المسيحيون أنفسهم مش مصدقين قصة الدولة."

وقد تحولت هذه الحجج بدورها إلى قضايا، وانبثق منها مجموعة من الحجج الفرعية الأخرى، وفيما يلي عرض تفصيلي لهم:

- **الحجة(1):"تزييف فيديو دخول الجاني للكنيسة فهو دليل إدانة واضح للدولة وليس الإخوان."**

1-"هذه كاميرا موبيل في يد شخص يعرف ما سيحدث وليست كاميرات مراقبة" واستدل المحاجي على هذا الطرح بحجج فرعية أخرى، من أهمها:"أن الصورة تهتز وليست ثابتة ككاميرات المراقبة، وأن الشباك الذي يقف فيه المصور واضح، ولونه أخضر، كما أن زاوية التصوير واضحة من الشارع وأيضا الارتفاع يمكن تقديره بسهولة بالدور الثاني أو الثالث على الأكثر."

2- "الفيديو مفبرك لإدانة الإخوان.. الكنيسة لديها كاميراتها الخاصة.. أين صور هذه الكاميرات؟"، "وأين باقي الفيديو لماذا حذف؟ وأين التاريخ والوقت كل كاميرات المراقبة توضحهم لماذا تم حذفهم الآن؟"

3- "حركة الكاميرا رايحة جاية مع حركة الشخص اللي هايفجر نفسه كما لو كان قلبها حاسس !"، "الشخص الذي يصور لم تهتز يده أو يتفاجأ وقت التفجير وكأنه عارف ما سيحدث !"

4- "حسب روايات الشهود من المسيحيين لا توجد كاميرات مراقبة.. فمن الذي صور؟"

5- "للفيديو صاحب .. لماذا لم يصرحوا باسم الجهة التي قامت بتصوير الفيديو؟"

6- "الشخص دخل حالا مش هايلحق يوصل بالسرعة دي وكمان يفجر نفسه."

ومع تعقد الخطاب الحجاجي لهذه الحجج المركبة والمتضاعفة، والتزام

الباحثة بمساحة محددة للدرسة العلمية، ستتعرض الباحثة سريعا لمنهجية الاستدلال دون وضع كل حجة في صورتها المعيارية، ففي الحجة الأولى يفترض المحاجي أن التصوير تم من تليفون محمول لآن الصورة بتقديره الشخصي مُهتزة ويسرد الحجج التي تؤيد طرحه، وهي جميعًا يسهل البحث فيها وإثبات صحتها من عدمه، بالعودة إلى موقع الحادث وفحصه جنائيًا بدقة، وحتى ثبوت ذلك الأمر تظل الحجة مبنية على مجرد تقييم شخصي من صاحبها، أيضًا الحجة الثانية تُثير تساؤلات عميقة بُنيت على فرضيات وجود كاميرا سليمة داخل الكنيسة وأن كل الكاميرات تضع التاريخ، وهو أيضًا أمر يسهل البحث فيه وإثبات صحته أونفيه، ومن ثم الحكم على قبوله أو رفضه، أما الحجة الثالثة فتناقض الأولى تماما وتبنى على تقييم شخصي أيضًا مُفترضة أن من يصور يعرف ما سيحدث ولم تهتز له يد أثناء التصوير! وهوعكس ما افترضه الأول من أن الصورة مُهتزة، ومن ثم نفى عنها أنها من كاميرا ثابتة، أما مغالطة "الاحتكام إلى الشهود" في الحجة الرابعة، وتحديدًا المسيحيين فتعكس استراتيجية وضع الكلام على لسان مصادر ذات ثقة في ذلك الحادث، وتُبنى الحجة الخامسة على افتراض أن عدم الكشف عن اسم الجهة صاحبة الفيديو دليل على تورط الدولة، وهو أمر لا ينفي وجود احتمالات أخرى مثل الرغبة في حماية الشهود؟ أو أن الفيديو مأخوذ من مكان معروف بديهيًا، أيضًا الحجة السادسة تُبنى على تقييم شخصي وإدراك المُحاجي لسرعة وصول الجاني لموقع التفجير من عدمه، مع أن الصور المنشورة لمُخطط الكنيسة توضح أن مدخل باب السيدات مُلاصق لبوابة الدخول التي دخل منها المُتهم مُقارنة بنظيرتها الخاصة بدخول الرجال.

- **الحجة (2): فبركة وتزييف اسم المتهم "محمود أحمد شفيق وشركاؤه"**

1- "نشر النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي ما يفيد أن المتهم تم القبض عليه عام 2014م فهو الآن في السجن؟ كيف يفعلها إذن؟"

2- ما أعلنته محامية هذا الشخص أنه "طفل عنده 16 سنة قبض عليه عن طريق الخطأ أثناء ذهابه إلى الدرس طفل هايبقى إرهابي؟"

3- الاستشهاد بما أعلنته والدة محمود شفيق بأن أبنها في السودان وليس الفاعل.

4- الاستشهاد بما أعلنته محاميته والتأكيد على أنه قد تم إغلاق حسابها قسريًا من قبل الدولة.

5- "كيف يذهب للتفجير ومعه بطاقته الشخصية ليستدلوا على هويته؟ لا .. وبعد التفجير تظل البطاقة سليمة، كما هي؟ فجروه كما لو كان مصريا!!"

6- "كيف يذهب للتفجير ومعه هاتفه النقال الذي عرفوا منه أسماء شركائه المعلن عنهم؟"

7- "تلاقيه مات من التعذيب فلفقوا له التهمة دي عشان يقفلوا الملف"، "عيل غلبان مسكوه من عام 2014م.. صفوه في 2016 .. ولبسوه الليلة عاادي"، وتقترب منها حجة: "تم (إختفاءه قصريا) .. هناك (البسوه الحزام) وفجروه .. ليعيدوا

تجميع أجزائه وإسكات الكنيسة.. فجروه كما لو كان مصريا!!"

8- "كان في المعتقل وخرجوه مخصوص عشان يلفقوا له التهمة دي."

9- "الكلام غير منطقي سلاح ويأخد سنتين وغيابي .. كيف؟"

10- "الجرايد بدأت في حذف خبر القبض عليه في 2014م مما يثبت كذب وتدليس الدولة."

11-"هو عادي كده دخول المسلمين الكاتدرائية للزيارة؟! هي بقت فسحة ولا التأليف اشتغل يا رجالة؟!!"

12- "أنتم تكرهون الإسلام وتكرهون الحق وتريدون تصديق الكاذب وتكذّبوا أمه وأخته المساكين، لفقوا التهمة لأي حد من أجل تهدئة الأقباط."

13- الاستشهاد بنصوص قرآنية ،مثل:"فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قومًا فاسقين"،" ولا تحسبن الله غافلًا عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار"،"يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين" والاستشهاد بمسلسل تليفزيوني "مسلسل ابن حلال .. الحلقة العشرمية".

14- "مش هو فجر نفسه إزاي عايش ومتصور مقبوض عليه؟ هما نسيوا أنهم قالوا أنه مات!!"، " يعني هو هرب بعد ما مات ولا إيه!!".

15- "الناس دي اعترفت بالسهولة والسرعة دي كده إزاي .. لازم نشك."

16- "ده عنده 22 سنة إزاى صورته أبيض وأسود أنا مش مرتاحه للموضوع ده."

أيضًا مع تعقد الخطاب الحجاجي لهذه الحجج المركبة والمُتضاعفة، والتزام الباحثة بمساحة محددة للدرسة العلمية، ستتعرض الباحثة سريعًا لمنهجية الاستدلال، ففي الحجة الأولى يفترض المحاجي أن الشاب ما زال في السجن، وهي مُعطيات غير صحيحة ونفتها الدولة، وهنا يتجاهل المحاجي احتمالات بديهية كأن يكون المتهم قد قضى مُدة حبسه وخرج أو حتى هرب من السجن كل ذلك من أجل إثبات إدعائه، أما الحجة الثانية فتُبنى على فرضية أن المتهم طفل، ومن ثم، فإن الأطفال لا يمكن أن يصبحوا إرهابيين ويرتدوا حزامًا ناسفًا، وهي فرضية ضعيفة؛ حيث تزامن مع الحادث تفجير داعش لطفلة في أحد أقسام الشرطة في سوريا، وقد نشر والدها ووالدتها فيديو وهم يُعدون طفلتهم للشهادة ودخول الجنة، فمن يجزم أنه لا يمكن استغلال الأطفال الآن في ذلك من قبل الإرهابيين؟

وتستند الحجة الثالثة إلى شهادة والدة المتهم بأنه خارج البلاد وتحديدًا في السودان وهي شهادة لا يعتد بها لأنها أم المتهم، ويمكن للأم إن كانت صادقة أن تطلب من ابنها أن يخرج ليعلن عن نفسه ويُكذب الداخلية ولو بتسجيل بسيط يرفع على شبكة الإنترنت، وبالمثل بالنسبة إلى الحجة الرابعة التي تحتكم إلى شهادة محامية المتهم، التي تم الطعن في شخصها- لا حجتها- بالحديث عن أنها ناشطة سياسية معارضة

للنظام وحتى بدون ذلك تظل شهادتها كمحامية المتهم أضعف من أن يُعتد بها لنفي التهمة عنه، أما مسألة إغلاق حسابها فقد أعلنت المحامية بنفسها في وسائل الإعلام أنها من أغلق حسابها وليس الدولة، فيما تعكس الحجتان الخامسة والسادسة مغالطة تحريف الحجة أو ما يعرف "برجل القش"؛ حيث يُحرف المُحاجي أقوال الآخر ليُثبت خطئها، ومن ثم، صحة حجته، فمن الذي قال أن الأمن تعرف على الجاني من بطاقته الشخصية أو من تليفونه المحمول؟ هذه معلومات مغلوطة ونشرها يعكس استراتيجية بلبلة وتضليل ذهن المُتلقين، ويتضافر معها استراتيجية صك العبارات الرنانة الموحية، مثل:"فجروه كما لو كان مصريًا!!"، وهي عبارة ذات إيحاء خاص مُستمد من حادثة الإيطالي ريجيني مؤخرًا.

أما بالنسبة للحجة السابعة فتفترض ظنيًا أنه تم القبض على الشاب وتعذيبه وتصفيته ثم الزج بإسمه ظُلمًا في الحادث، والحجة الثامنة تفترض ظنيًا أيضًا أن الداخلية خططت للإفراج عن الشاب من أجل أن تتهمه لاحقًا بفعلتها هذه، وبالمثل تتداعي الحجج التالية في تفاصيل التفاصيل للتشكيك، ونشر معلومات مغلوطة تختلط في أذهان المتلقين عن الحادث، فإختفاء شاب لا يعني بالضرورة أن يكون اختفاءً قسريًا وأن الفاعل هو الأمن، فمن ينفي احتمالية أن يكون الشاب مُختفيًا بإرادته ليتجند لدى الإرهابيين مثلًا؟ أيضًا تبرز استراتيجية السخرية واضحة في الحجة الحادية عشر عند الحديث عن دخول الشاب بسهولة وكأنها نزهة! على نحو ينفي إحتمالية ما صرح به أحد رجالات الكنيسة أنه جاء فعلًا إلى الكنيسة وإدعى رغبته في دخول المسيحية والإستزادة بالمعلومات عنها، كما أن هناك طلبة كثيرون يدخلون مكتبة الكنيسة لاستكمال أبحاثهم العلمية الدينية والآثارية في مكتبة الكنيسة وهذا شيء مألوف في مصر.

أيضًا تبرز استراتيجية الضرب على وتر الفتنة واضحة في الحجة الثانية عشر؛ حيث يتهم المحاجي الدولة والمُقتنعين بروايتها- التي تدين الإخوان المسلمين- بكراهية الإسلام واختلاق القصة لتهدئة الأقباط، وفيها مغالطتي "عدم صحة المقدمات" و"التوسل بالعاطفة والشفقة" على أسرة الجاني، كما تطرح الحجة الثالثة عشر "احتكام لنصوص دينية" عن الفراعنة لإدانة رأس الحكم في البلاد، والاستشهاد بمسلسل تليفزيوني معاصر تدور أحداثه في سياق بطل شعبي يصارع أجهزة الدولة الآثمة.

بينما تأتي الحجة الرابعة عشر لتعبر عن استراتيجية الاستفزاز مُقترنة بالتلاعب والمناورة أكثر من كونها تعكس سطحية المتابعة أو حتى الروح المرحة للشخصية المصرية، فالحدث الجل والدماء المُراقة في الحادث لا تحتمل السخرية، لكننا نجد البعض يُحاجي ساخرًا: "مش هو فجر نفسه إزاي عايش ومتصور مقبوض عليه؟ هما نسيوا أنهم قالوا أنه مات!!"، " يعني هو هرب منكم بعد ما مات!!"، و"شهيد واسمه بطرس!! الله ما يرحمه" و"محمود ليس سيدة لأن الانفجار تم فى مصلى السيدات!!"، و"كيف دخل الكنيسة وكمان حمام السيدات؟!"، و"سموه محمود محمد مصطفى عشان محدش يقول مش مُسلم لأ دا مسلم ومتعصب حتى فى

اسمه!!!!!"، و"لا الداخلية عرفته من مقاس جزمته طبعًا!!"،"عرفوه بعد العثور على صندوقه الأسود!!"... إلى أخره.

أيضًا تبرز استراتيجية الاستفزاز والتلاعب في تعمد ارتكاب تجاوزات غير أخلاقية كسباب وترهيب المعلقين الآخرين المقتنعين برواية الدولة حول الحادث، مثل: "هوه انتى عبيطه ولا انتى ال كده أشلاء إيه يامتخلفة ال عرفوه منها، هوه كان مخطوف ومتبلغ عنه وواخدين مواصفاته يعنى ولا الغباء بتاعك بيقولك إيه يعني؟"، والحقيقة أن هذه السخرية والإهانة وإن كانت تحمل حجة إلا أنها أبعد ما تكون عن لغة المنطق، وتحمل إشارات واضحة للتلاعب والعدائية، أما الحجة الخامسة عشر فتتخذ من سرعة اعتراف شركائه دليل على التزييف، والحجة السادسة عشر تتعجب من صورته المنشورة في الصحف الأبيض وأسود لأنه 22 سنة وأكيد حضر التصوير بالألوان! وهي هنا تتجاهل الوسيط الصحفي الذي أخذت منه الصورة، كما تتجاهل أن للجاني صورًا ملونة أخرى منشورة إعلاميًا أيضًا.

- **الحجة (3): فبركة قصة الحزام الناسف**

1- "يرتدي الحزام ولا يراه الأمن .. طب إزاي دي؟"

2- "لو افترضنا ارتداءه الحزام وافترضنا نجاحه فعلًا في دخول الكنيسة، لماذا يفجر نفسه عند الستات والأطفال؟ بمنطق واحد داخل يموت كان اختار القسيس ورجال الدين، ولا إيه؟"

3- "كان معاه حقيبة متفجرات وزنها 12 كيلو وكان ممكن يتركها ويخرج لكن أصر يفجر نفسه بحزام ناسف، كيف؟ كلام غير منطقي بالمرة".

4- "كيف يتبقى منه رأس وقدمين مع أن الاخرين تحولوا إلى أشلاء".

5- "الحزام الناسف أقصي حمولة له (3 كج) ولايُحدث تلفيات ضخمة في سقف خرساني مثل سقف الكنيسة..... الحزام الناسف لا يحيل الخرسانة لــ (غبار)".

أيضًا مع تعقد الخطاب الحجاجي لهذه الحجج المركبة والمتضاعفة، والتزام الباحثة بمساحة محددة للدرسة العلمية، ستتعرض الباحثة سريعا لمنهجية الاستدلال دون وضع كل حجة في صورتها المعيارية، ففي الحجة الأولى يفترض المُحاجي أن رواية الدولة باطلة لأنه يظن أن الحزام الناسف شيء يجب أن يراه أو يدركه الأمن، وهذا افتراض غير دقيق، ويتخذ صاحب الحجة الثانية من وقائع الحادث دليل نفي، يصعب تقبله أيضًا، في ظل معلوماتنا عن تكوين موقع الحدث، أما الحجة الثالثة فتتبنى مُغالطة "رجل القش" التي تستهدف تشويه حجة الآخر بطرح معلومة مُضللة وتفنيدها، فهل يُعقل أن يصر شخص على قتل نفسه؟ وبإمكانه وضع حقيبة التفجير والهرب بعيدًا، والحجة الرابعة تنفي وجود الرأس والأرجل رغم ثبوت وجودهم بالصور، وتدعي أن الآخرين أشلاء وهو كلام غير مُثبت فعليًا، في حين تتحدث الحجة الخامسة عن شئون فنية دقيقة لا يعلمها إلا خبراء المفرقعات، كحجم التفجير وخصائصه، وهي أمور لا تستطيع الباحثة الحديث في صحتها من عدمه، لكن

يطرحها المحاجي هنا في محاولة لبناء صورة الخبير المُلم بأدق تقاصيل الموضوع من أجل التأثير في ذهنية المتلقي وإقناعه بصواب حجته.

وكما سبق، تظهر نفس استراتيجية التهكم والسخرية، مثل: "يختار الستات طبعًا عشان يريحهم من الهم اللي شايفينه على إيديهم"،"الواد بيكره الستات"،" كان عاوز يحول جنسيًا وفشل يبقى ست"، كما تظهر التجاوزات الأخلاقية، مثل: "المجرم كان يرتدي نقاب ودخل الكنيسة .. افتكروه ست مسيحية منقبة عادي!!" ، و"أنت حمار يالا ... البني آدم دا كان لابس حزام ناسف وللأسف الشرطة افتكرته ست تخينة حبتين!"، و" يا إنسان يا غبى يا متخلف كان لابس شنطة!"، " والله يا إنسان أنت ال غبي ومعتوه دلوقتي بقى حزام ناسف وراجل ست!".

- **الحجة (4): تزييف وفبركة إعلان داعش عن مسئوليتها عن التفجير.**

1- "وداعش تنشر بيان ليه يعني .. فراغ عاطفي عندها .. ربنا يهديكو قبل ما تولعوها بكدبكم"

2-"واحد محاسب والتاني نقاش وواحد كان مقبوض عليه ناس شغاله وبتروح لبيتها عادي وتبقا داعش بالليل.. ورديات يمكن !!"

3 " داعش آه.. وحتي بالأماره زارعيين ذره!!"، " وأنت شُفت وشه إزاي من الصورة يا لجنة !! فين التطابق بالظبط ولا حللتوا للصورة DNA كمان يا امنجية" و"مش قتلوه الإخواني ده.. إزاي داعش .. إثبتوا علي كدبة وحدة والله منظرنا بقي وحش أوي".

وتعتبر هذه الحجج من أواخر الحجج المطروحة حول الحادثة على الإحداث الزمني بعد إعلان داعش عن مسئوليتها عن التفجير، وهو ما توازي مع إعلان الدولة عن شركاء الجاني، والقبض عليهم واعترافهم، ونلاحظ من أول وهلة أن الطرف الرافض لاتهام الإخوان يصر على تبرئة داعش أيضا –رغم اعترافها- وإدانة الدولة، وهوفي ذلك لم يراجع حُججه أو يطورها لإقناع المُتلقي، بل ما زال يُجادل لمجرد الجدل ولو بالسخرية السطحية دون أي منطق؛ من أجل نفي التهمة عن داعش وإلصاقها بالدولة؛ حيث كشف تحليل منهجية الاستدلال، انبثاق الحجج من استراتيجية واحدة ألا وهي السخرية، فالحجة الأولى تفترض أن تنظيم داعش مشغول لدرجة لا تسمح له برفاهية الإعلان عن جرائمه الإرهابية! التي يتفنن في تصويرها وسيناريوهات عرضها لإدخال الخوف والرعب في قلوب خصومه، أما الحجة الثانية فتستبعد شركاء الجاني بحجة أن لديهم أعمال بالنهار ولا يعملون كإرهابيين في ورديات ليلية! أما الثالثة فتحتج بضآلة المعلومات التي تعطيها الصورة، فهو داعشي لأن خلفه نفس الذرة التي تزرعها داعش ! في محاولة للتشكيك في الشخص وعبثية أدلة اتهامه.

ويتزامن مع هذه الاستراتيجية الساخرة استراتيجية أخرى تقوم على الإهانة والترهيب؛ حيث يتهم المحاجون أصحاب الرأي المُخالف بأنهم "لجان إلكترونية"

و"أمنجية" دون طرح أي حجج جدية عقلانية لنفي الاتهام عن داعش، والحقيقة أن هذه الحالة تكشف عن إفلاس منطقي واضح في الحجاج وهو ما استعاض عنه المحاجون باستراتيجيات السخرية والإهانة والإرهاب، فالمتكلم هنا يخفي مُراده ويستفز المتلقي بكل الطرق حتى المُنفر منها للوصول إلى المعنى، فكيف يتحقق التواصل والإقناع داخل خطابات حجاجية مُتنافرة؟ هذا تحليل حجاجي من مستويات أكثر عُمقًا تتجاوز التركيبة التواصلية الثلاثية المعتادة- المحاجي والحجة والمتلقي- إلى تكوينات متضاعفة تتضمن المسخور منه والمرهب بشأنه والمتواطيء وحارس القيم ... إلى أخره، وهو ما يحتاج بحثًا منفصلًا وتركيزًا أكثر لا مقام لهم الآن.

الحجة(5): تدبير حادث الهرم قبله بيوم للتمويه والتضليل.

1- "الإخوان المسلمون ال حرقتوهم في رابعة ما بيضربوش في جوامع.. انتوا ال بتعملوا كده".

2- "يعنى الإخوان أعلنوا مسئوليتهم عن تفجير الهرم وبينكروا مسئوليتهم عن تفجير الكنيسة والخامة المستخدمه واحدة حد يصدق دي .. ضحكتني !!!!!!"

ففي الحجة الأولى مقدمات غير دقيقة نسبيًا، مثل قول المحاجي "حرقتوهم في رابعة" وهنا يتهم المحاجي كل من الدولة والمسيحيين بجرم حرق الإخوان في رابعة، ويستخدم التماثل للتوضيح مُتجاهلًا جزئية مدى سلمية تجمع الإخوان في رابعة وأنهم لم يطلقوا النيران المضادة؟ التي تسببت في تصعيد حدة الصراع، وبالمثل "أنهم لا يضربون في مساجد" فما بال إعلان "حسم" الإخوانية عن مسئوليتها عن حادث الهرم أليس هذا مُنافيًا لهذا الإدعاء؟ ومن ثم، يخرج المحاجي بنتيجة أن الدولة هي الفاعل، ليس من مناقشة الموضوع الراهن لكن من خلال إحياء طرح موضوع رابعة وإعادته للنقاش، و"الاحتكام إلى الماضي" في النتائج.

أما الحجة الثانية فتطرح مقدمة أولى سليمة وهي إعلان حركة سواعد مصر(حسم) الإخوانية عن مسئوليتها عن ضرب كمين الشرطة في حادث الهرم بجوار مسجد السلام ونفي مسئوليتها عن حادث الكنيسة بل ونسبه في بيان رسمي للنظام الحاكم، كما أن المقدمة الثانية سليمة أيضًا وهي الإعلان رسميًا عن أن مادة التفجير المُستخدمة في الحالتين واحدة، لكن تظل المشكلة في عدم ربط المقدمات بالنتائج المُتمثلة في التناقض الفج الذي يسخر منه المحاجي ويدين الدولة بالفعل على أساسه؛ حيث أن ملابسات الحادثين ونتائجهما مُختلفة فالأول وجه إلى الشرطة وهي جهة تتصارع مع الإخوان وبينهما ثأر قديم، وأسفر عن نتائج محدودة نسبيا تمثلت في مصرع ستة مصريين، أما الثاني فقد وجه إلى مدنيين عزل يتلون صلواتهم في أحد دور العبادة، والحدث الأول لا يجب الثاني بالضرورة أو حتى يمكن اعتبار الثاني جزء منه لأن أهدافه مختلفة وشهداءه 26 مصريًا.

- أما الحجة السادسة **"أصدق ليه إذا كان المسيحيون أنفسهم مش مصدقين قصة الدولة"**، فتعتمد استراتيجية وضع الكلام على لسان الآخر ذو

المصداقية هنا وهم الضحايا المسيحيين، وتتخذ من موقفهم المتشكك دليل على صدق حجة المحاجي بإدانة الدولة.

3- محاجة مخطط من أجل التوظيف السياسي للحدث

الحجة (1): "لرفع شعبية الرئيس بين المسيحيين بعد تراجعها" وأرفقت بها حجج فرعية وهي: "تراجع شعبيته لسوء إدارته لشئون الدولة وارتفاع الأسعار وكبح الحريات"، و"فبماذا تسمي شو إعلان الرئيس بنفسه عن الفاعل؟، و"عدم خروج الأمر من قنواته الرسمية المعتادة"، و"شو ارتفاع مبلغ التعويضات إلى 100 ألف للفرد على نحو غير مسبوق في مصر!"

الحجة (2): "الاستمرار تصدير فزاعة الإخوان داخليًا وخارجيًا" .

الحجة(3) : "لقطع الطريق على دعاوى الصلح".

الحجة (4): "عايز يعمل فتنة.. يدين واحد مسلم فيهم عايز يولعها أكثر ده كلام!، ينبغي أن تكف الدولة عن إتهام الإخوان وإلا ستتصاعد حدة الصراع في البلاد".

الحجة (5): شهود عيان ذكروا أن قوات الأمن أختفت فجأة قبل الحادث بنصف ساعة.

الحجة(6): "نشر رجل الشرطة الإماراتي الشهير ضاحي خلفان قبل التفجير بيوم تويته، يقول فيها:إنه في شي هيحصل في مصر هيفرح السيسي ولي مش مصدقني يدخل علي حساب ضاحي خلفان رئيس شرطة دبي بيقول إنه في خبر هيفرح السيسي وحصل تفجير الكاتدرائية بعد نشر تغريدته علي طول".

الحجة(7): "من أجل لفت الانظار عما يحدث بحلب وتخاذل الدولة منه."

- ومن تأمل الجزء الخفي في المحاجة، وهو المنهجية الاستدلالية للإدعاءات، التي تربط الحجج بالنتائج، نرى أن الحجة الأولى: "**لرفع شعبية الرئيس بين المسيحيين...بعد تراجعها لسوء إدارته لشئون الدولة وارتفاع الأسعار وكبح الحريات، فبماذا تسمي إعلان الرئيس بنفسه عن الفاعل؟ وعدم خروج الأمر من قنواته الرسمية المعتادة، وارتفاع مبلغ التعويضات إلى 100 الف للفرد على نحو غير مسبوق في مصر!**"، يمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) شعبية الرئيس انخفضت مؤخرًا بين المسيحيين(مذكور)، (ب) الرئيس يخشى من ارتفاع شعبية خصمه السياسي(الإخوان) (غير مذكور)، (ج) الرئيس يخطط لرفع شعبيته (مذكور)، (د) وبالتالي خفض شعبية خصمه لدى المسيحيين، (و) إذن خطط الرئيس للحادث.

وتحليل المحاجة يكشف أن هذه استراتيجية مناورة فمع التسليم بقبول أول مقدماتها وهي انخفاض شعبية الرئيس نظرًا لارتفاع الأسعار واستمرار الأوضاع مترديه في بعض شئون إدارة الدولة، وهو أمر يمكن إثباته بالرجوع إلى استطلاعات

الرأي العام حول تلك الجزئية، إلا أن باقي المقدمات يصعب قبولها، مثل خوف الرئيس من ارتفاع شعبية خصومه الإخوان لدى المسيحيين، فمن الذي قال أن للإخوان شعبية تذكر لدى المسيحيين؟ أيضًا الحجة ضعيفة لأنه يمكن عكسها وتأخذ نفس الدلالة والقوة، بأن نقول التوظيف السياسي للحدث من قبل الإخوان، للنيل من شعبية النظام لدى فئة المواطنين المسيحيين المؤيدين له، أو حتى لمحاكمته أمام الرأي العام وإظهار قصوره وفشله، ومما سبق نجد أن النتيجة غير مقبولة بناء على الاستدلال المُقدم في المحاجة سابقة الذكر.

- ومن تناول الحجة الثانية **"الاستمرار تصدير فزاعة الإخوان داخليًا وخارجيًا"**، يمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي:(أ) نسب الحادث للإخوان يُرهب المصريين في الداخل والعالم بأسره(مذكور) (ب)الخوف من الإخوان يصب بالضرورة في مصلحة خصمهم السياسي وهو النظام الحاكم، (مسكوت عنه) (ج) إذن سوف يستمر الناس في تأييد النظام الحاكم خوفًا من الإخوان. (مسكوت عنه).

مما سبق يمكن قبول المقدمة الأولى جزئيًا، وتحديدًا تلك الخاصة بالخوف داخليًا من الإخوان، لكن يصعب قبولها على المستوى الخارجي، أيضًا افتراض أن الخوف من الإخوان يصب بالضرورة في مصلحة النظام الحاكم يقودنا إلى مغالطة "الثنائيات الزائفة" فلماذا لا يصب في مصلحة قوى سياسية أخرى كالأحزاب الليبرالية؟ أو لأشخاص كالبرادعي أو حتى لنظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك؟، ومن ثم، يصعب قبول النتيجة وهي ربط استمرار تأييد النظام القائم باستمرار الخوف من فزاعة الإخوان.

- ويمكن وضع الحجة الثالثة**"لقطع الطريق على دعاوى الصلح"** على النحو التالي(أ) ارتكاب فعل إرهابي عنيف الآن ونسبه إلى جماعة الإخوان(مذكور)،(ب)يجدد مشاعر الغضب والخوف لدى المصريين،(مسكوت عنه)(ج) إذن ذلك من شأنه أن يعوق إمكانية التصالح معهم. (مذكور)، ويبني المحاجي هنا على حجته الأولى حجة فرعية جديدة تؤكد جزئية قطع الطريق على دعاوى الصلح، وهي: "خروج الإعلام مُجتمعًا للدعوة للمحاكمات العسكرية للمدنيين وتعديل قوانين الإجراءات الجنائية وتعديل الدستور".

- من تحليل الحجة السابقة نجد أن الاستدلال على صحة النتائج من المقدمات منطقيًا وهو ما يجعل منها مقبولة، فقط في حالة ثبوت فرضية تصديق الناس أن الفاعل الإخوان، وهذا أمر ما زال عليه انقسام مجتمعي نسبي، أيضًا ينبغي أن نسأل أنفسنا هل كان المصريون ليتسامحوا في كل الدماء السابقة، لتصبح الدماء المسيحية الأخيرة النقطة الفارقة في هدم العلاقة وإغلاق باب التصالح؟ هذه أسئلة يجب أن تثار في ذهن المتلقي قبل قبول هذه الحجة، كما أن هناك مغالطة "تعميم" في

قوله خروج الإعلام مُجتمعًا للدعوة للتشدد مع الإخوان ورفض المصالحة.

- أما الحجة الرابعة:" **عايز يعمل فتنة.. يدين واحد مسلم فيهم عايز يولعها أكثر ده كلام!، ينبغي أن تكف الدولة عن اتهام الإخوان وإلا ستتصاعد حدة الصراع في البلاد"**، فيمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) إدانة شخص مسلم في الحادث أمر خطير(مذكور)، (ب) إدانة مسلم من شأنه أن يُحدث فتنة(مذكور)،(ج) لا يهم إعلان الحقيقة(غير مذكور)، (د) الدولة تعلم خطورة ذلك، (و) إذن الدولة هي من خطط لذلك.

من التحليل نلاحظ أن الشق الأول من الحجة يتضمن مغالطة "الاحتكام إلى النتيجة" فإدانة شخص مسلم في رأيه أمر خاطيء، وهنا يتهرب المُحاجي من مُناقشة حجته عن تبرئة الإخوان بالحديث عن نتائج الإدانة ذاتها، محاولًا إثبات حجته لأن نتيجتها سيئة، لكن النتيجة لا تكون حجة عندما يكون السؤال منطقيًا ويبحث في صحة الاستدلال، فالنتيجة لا تتمتع بصفة الحجة في الإقناع، ويقترب من هذه الحجة الشق الثاني في الخطاب الحجاجي، وهو:"ينبغي أن تكف الدولة عن إتهام الإخوان وإلا ستتصاعد حدة الصراع في البلاد" فهي مغالطة "الاحتكام إلى التهديد"، وفيها لا تحاول إقناع المتلقي بحجتك بل إخافته ليقبل إدعاءك، ولأن الإقناع يقوم على الرضا وقبول حجج الآخر، فإنه يختلف تمامًا عن استراتيجية الخداع والإكراه لبلوغ الأهداف، وقد وردت في صورة أخرى وهي:"وبعدين لما تألف كدبة تعمل بيها فتنة .. يعنى ممكن واحد مسيحى يروح يفجر نفسه جوه مسجد ويقولوا العين بالعين".

- أما الحجة الخامسة:"**شهود عيان ذكروا أن قوات الأمن أختفت فجأة قبل الحادث بنصف ساعة"**، ويمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) شهود عيان ذكروا أن قوات الأمن اختفت قبل التفجير بنصف ساعة(مذكور)، (ب) قوات الأمن تعلم بأنه سيحدث تفجير(مسكوت عنه)، (ج) إذن خططت قوات الأمن والدولة لذلك.

هنا نلاحظ أن المقدمات لا بأس بها، لكن العلة في ربطها بالنتيجة، فلو ثبت حقا صحة واقعة إختفاء قوات الأمن لا يعني ذلك بالضرورة أنهم أو الدولة الفاعل، فقد يكون هناك تقصير بشري أو موعد تبديل وردية تم بصورة غير دقيقة أو قد يكون من أختفى من يرتدون الزي الشُرطي الرسمي وبقى آخرون بزي مدني، وهذا أمر مألوف في مصر خاصة من بعد الثورة، وهذا أمر وارد، لذلك يمكن أن يكون الارتباط مجرد مصادفة، كما قد يكون شهود العيان مُخطئين، ولم تختفي القوات كلها من الأصل، ومن ثم، لا تثبت هذه المقدمات الحجة المذكورة إثباتًا كُليًا.

- وبالمثل يمكن تحليل الحجة السادسة:"**نشر رجل الشرطة الإماراتي الشهير ضاحي خلفان قبل التفجير بيوم تويته، يقول فيها:في شي هيحصل في مصر هيفرح السيسي ولي مش مصدقني يدخل علي حساب ضاحي خلفان**

رئيس شرطة دبي بيقول أنه في خبر هيفرح السيسي وحصل تفجير الكاتدرائية بعد نشر تغريدته علي طول"، ومن خلال وضع الحجة في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) كتب رجل الشرطة الإماراتي ضاحي خلفان قبل التفجير بيوم تويته، يقول فيها: في شيء هيحصل في مصر هيفرح السيسي (مذكور)، (ب) أدخلوا على حسابه لتتأكدوا من إدعائي(مذكور)،(ج) وقع تفجير الكاتدرائية بعد نشر تغريدته علي طول(مذكور)،(د) إذن خطط الرئيس وحلفاؤه لذلك.

أيضًا تسقط هذه الحجة في نفس المغالطة السابقة فيمكن أن يكون الارتباط مجرد مصادفة بين نشر التغريدة ووقوع الحادث، وقد يكون ناشرها يقصد أمرًا مُختلفًا تمامًا لا علاقة له بالشأن القبطي في مصر، فقد يكون شأنًا اقتصاديًا أو أمر خارجي يتعلق بعلاقة الدولتين وملفاتها المُتعددة، فحتى لو ثبت صحة المقدمة أن خلفان نشر هذه التغريدة، وهو أمر يسهل التأكد منه بالرجوع إلى حسابه الشخصي على تويتر، إلا أنه ما زال من الصعب الربط أو الجزم بوجود علاقة منطقية بين مضمون التغريدة والحادث ذاته، وفقا لما ساقه المُحاجي من مقدمات.

- أما الحجة السابعة:" **من أجل لفت الأنظار عما يحدث بحلب وتخاذل الدولة منه"**، ويمكن وضعها في صورتها النموذجية على النحو التالي(أ) الحادث خطف الاهتمام عن ماساة حلب. (مذكور)، (ب) الدولة مُتخاذلة عن دعم حلب في مأساتها.(مذكور)، (ج) إذن تفتعل الدولة الحادث لإلهاء المواطنين عن تخاذلها عن دعم حلب.

يكشف تحليل الحجة عن قبول المقدمة أو الإدعاء الأول نسبيًا، فالشأن الداخلي كثيرًا ما يشغل المواطنين عن الشئون الخارجية، كما أثبتت الدراسات العلمية، لكن يظل للمتغيرات الوسيطة دور مهم هنا، فالبعض ومنهم كاتب هذه الحجة نفسه، يرى أن رابطة الدين أهم من رابطة الوطن، ودم المسلم السوري أهم من دم المسيحي المصري، أما المقدمة الثانية، والتي تنص على تخاذل الدولة عن دعم حلب، فيصعب قبولها، لأن للدولة وجهة نظر من الصراع تختلف تمامًا عن وجهة نظر المُحاجي، وهي تعتبر أن حلب عادت للحياة الآن، ومن ثم، فإن نتيجة افتعال الدولة للحادث من أجل إلهاء المواطنين عن تخاذلها عن دعم حلب أمر يصعب قبوله في ضوء المقدمات سابقة الذكر، وهنا أيضًا مغالطة "السببية الزائفة" في الخلط بين السبب والمصادفة، فارجاع الحادث للفت الأنظار عما يحدث بحلب أمر ضئيل الاحتمال.

مما سبق يتضح أن التقييم النهائي لمحاجة:"مخطط من أجل التوظيف السياسي للحدث" قد فشلت في توضيح الأسباب التي من شأنها التأثير على النتيجة النهائية في ذهن المتلقي؛ حيث تظل فرضياتها في الإطار الظني الذي يحتاج ذاته إلى إثبات، قبل أن يكون حجة لغيره، ومن ثم، فإن هذه الحجج مبنية على افتراضات ضعيفة وتمتليء بالمغالطات تجعلها تبدو غير مقنعة للمتلقين.

ثانيًا: نتائج الدراسة عن خصائص استراتيجيات الخطاب الحجاجي حول حادثة

1- تمركز الخطاب الحجاجي لتعليقات المستخدمين وفقًا لمقاصد الخطاب في ثلاثة خطابات حجاجية مركزية، أولهم: يؤسس مُحاجته على تأييد رواية قيام جماعة الإخوان المسلمين بارتكاب الحادث، واستطرد في طرح القضايا والحجج المدعمة لمحاجته(22 قضية)، أما الخطاب الثاني، فعمد إلى تحويل الحجاج من الفاعل إلى المسئول عن الفعل، من خلال تبرير وقوع الفعل وتحميل مسئوليته لكل من المسيحيين والدولة على السواء، فالمسيحيون مسئولون عما أصابهم بدعمهم للإنقلاب، والدولة مسئولة بالتقصير الأمني وصناعة الإرهاب، وقدم محاجته في (12 قضية)، فيما ارتكز الخطاب الثالث على تفنيد رواية الدولة التي تدين جماعة الإخوان المسلمين بارتكاب الحادث، وتمادى إلى حد إتهام الدولة بل والمسيحيين أنفسهم بالوقوف مباشرة وراء هذا العمل الإرهابي وتضمن (77 قضية).

2- كشفت الدراسة من الناحية الكمية عن تعدد الخصائص الهيكلية العامة للخطاب الحجاجي حول الحادث، وأن الخطاب الحجاجي المناهض لإتهام الإخوان بالفعل كان على المستوى الكمي أكثر عددًا في الحجج (77) حجة مقابل (34) حجة للمحاولات الحجاجية الأخرى حول الموضوع، وهو ما يوضح كثافته بدرجة تفوق ضعف الآخرين مُجتمعين، والحقيقة أن إثبات محاجة أو قضية ما لا يرتبط بكم الحجج والدلائل المطروحة لبرهانها، بقدر ارتباطه بصحة هذه الحجج ومنطقيتها وتحقيقها للنتائج، أما من الناحية الكيفية فنجد أن الخطاب الحجاجي المُنبثق من منطلق مناهضة إتهام الإخوان كان أيضًا أكثر تنوعًا وتشعُبًا في التفكير وطرح الحجج والبراهين التي تنفي التهمة عن جماعة الإخوان.

3- أوضح تصميم خرائط الحجج وترسيم الحدود بين الخطابات الحجاجية الرئيسية والثانوية أن الخطاب الحجاجي الرافض لإدانة الإخوان كان أكثر عُمقًا في التفكير؛ حيث انبثقت من حججه الرئيسية حجج فرعية مُتضاعفة، فقد دأب المحاجون على الاحتجاج إلى الحجة ذاتها على مستويات متعددة، ولعل اختلاف المقصد والسياق عاملان مؤثران هنا فبينما اتخذ المؤيدون لرواية الدولة الخطاب الرسمي وحججه كمادة جاهزة ومُعدة سلفًا في تعليقاتهم لإدانة الإخوان، ولم يشعروا بحاجتهم أو مسئوليتهم عن البحث عن حجج وأدلة منطقية جديدة، نجد أن الرافضين لاتهام الإخوان تعمقوا في التفكير وعصروا أذهانهم وتباروا في حجاجهم ومناوراتهم ليضعوا قائمة مُتضخمة من الحجج المركبة التي بُني بعضها للإسف على فرضيات ظنية ومعلومات مغلوطة يصعب إثبات صحتها منطقيًا.

4- غابت التعددية الخطابية واستغرقت الاتصالات الحجاجية في جهتي النفي والإثبات؛ حيث إن إثبات رأي ما يقتضي بالضرورة على نفي ودحض الرأي الآخر، وهنا يلاحظ سيطرة استراتيجيات التشكيك والسخرية والهجوم على الآخر وحججه في عملية الحجاج، وهو ما جعل الخطاب الحجاجي يظهر في شكل صراعي مُتنافر يعكس حالة الصراع السياسي والثقافي في المجتمع المصري المعاصر، ويوضح

صعوبة الوصل إلى هدف الإقناع في مقابل تزايد مؤشرات الانفعالية كالاشتباك والاشتعال والعدائية.

5- تمايزت استراتيجيات البنية الإقناعية في الخطابات الحجاجية في منطقها الاستدلالي، كما تمايزت مناوراتهم وتلاعباتهم المعرفية؛ حيث سقطت الخطابات التي تؤيد ارتكاب الإخوان المسلمين للجريمة في مغالطات محددة يمكن تمييزها بوضوح عن مغالطات الخطاب المضاد الرافض لإدانتهم، على النحو التالي:

أ- انقسم الخطاب الحجاجي المؤيد لإدانة الإخوان المسلمين إلى اتجاهين رئيسيين، أولهما يرى الحدث عملًا سلبيا إرهابيًا، وتضمن محاجتين رئيسيتين، أولهما: محاجة "الحادث نتج عن الطبيعة العنيفة للإسلام" وتضمنت (4) قضايا، كشف تحليلهم عن وجود سبع مُغالطات منطقية من أهمها "إضفاء صفة الجزء على الكل" و"الاحتكام إلى النصوص" و"الاحتكام إلى الحدس"، أما المحاجة الثانية "الحادث نتج عن الطبيعة العنيفة للإخوان المسلمين" فقد تضمنت (14) قضية، كشف تحليلهم عن وجود (15) مُغالطة منطقية من أهمها "الاحتكام إلى السلطة والترهيب والماضي والجهل" و"الهروب" و"المنحدر الزلق" و"الاستدلال الدائري" و"التعميم" و"الثنائية الزائفة"، أما الاتجاه الثاني المعترف بالإدانة، فيرى الحادث عملًا إيجابيًا بطوليًا، وتضمن محاجة رئيسية، وهي:"الإخوان ينفذون أمر الله بتطهير دور الإسلام .. ويفعلون الصواب" وتكونت من (4) قضايا، كشف تحليلهم عن وجود استراتيجية الإهانة، مثل:النصارى الانجاس- آكلة الخنازير- الضال الخبيث.. إلى أخره، وإستراتيجية التأكيد مثل: "الجميع يعرف ذلك" و" يمكن لأي شخص أن يرى أن ..." واستراتيجية التلاعب والمناورة في (4) مُغالطات منطقية، من أبرزها: مُغالطة "الاستدلال الدائري" و"الاحتكام إلى سلطة النص والأكثرية والماضي".

ب- قدم الخطاب الحجاجي المتبني لمحاجة أن الإخوان المسلمين قاموا بتفجير الكنيسة لكنه يحمل غيرهم المسئولية مُحاجتين رئيسيتين، وهما: محاجة "المسيحيون يتحملون المسئولية عما أصابهم"، وتضمنت (2) قضية رئيسية و(13) حجة فرعية، وقد عكست استراتيجية تلاعب من خلال (8) مُغالطات من أهمها:"عدم صحة المقدمات" و"عدم ترابط المقدمات مع النتائج" ومُغالطة "ذنب بالتداعي" و"خطآن يصنعان صواب" و"المنحدر الزلق"، أما المحاجة الثانية، فهي "النظام الحاكم يتحمل المسئولية" وتضمنت (3) قضايا رئيسية و(3) حجج فرعية، وقد كشف التحليل عن وجود استراتيجية التلاعب في (5) مُغالطات من أهمها: "عدم صحة المقدمات" و"عدم ترابط المقدمات مع النتائج" ومُغالطة "السبب الوحيد" و"الاحتكام إلى الشهود".

ج- تجاهل الخطاب الحجاجي المناهض لإدانة الإخوان احتمالية وقوف جهة إرهابية خارجية وراء الحادث كداعش- رغم أنها أعلنت مسئوليتها عنه- وأصر في حجاجه الرافض لاتهام الإخوان المسلمين على تبني محاجتين رئيسيتين، وهما: " المسيحيون هم الفاعلون" و"الدولة هي الفاعل"، وتضمنتا بدورهما حوالي (77 قضية)، ولأن

هذا الخطاب جاء على نحو أكثر كثافةً وتعقيدًا من سابقيه فإنه جاء أكثر توظيفًا لاستراتيجيات الخطاب والتلاعب والمناورة، ومن أهمها:

1- اللجوء إلى استراتيجية التراكم من خلال تقديم العديد من الحجج لخدمة نتيجة واحدة من جهة، ومن خلال التكرار الحرفي لتعليقات بعينها بين الصفحات التي خضعت للدراسة من جهة أخرى، هذا وأن الشق الأخير برز بصورة تُثير الشك في وجود لجان إلكترونية وراء ذلك.

2- توظيف استراتيجية الإغراق في أدق التفاصيل من خلال إثارة نقاط تفصيلية عديدة ومُتعمقة جدًا بزخم غير مسبوق من أجل إلهاء عقل المتلقي عن النظر في الأبعاد الأساسية للحدث، والسقوط في كم لا نهائي من التفاصيل المُملة والمُكررة والمُتناقضة.

3- كما برزت استراتيجية التشكيك في رواية الدولة عن الحادث، واستراتيجية الإنكار، مثل: لماذا يقتل المسيحيون أنفسهم لإدانة الإسلام؟ وهو مدان دوليًا بالإرهاب، والمحاجي هنا يطرح حجة مرفوضة مُسبقًا في شكل سؤال للاستنكار.

4- واستراتيجية صك العبارات والكلمات المحورية المشتركة بين التعليقات وتكثيف تداولها مثل:" فجروه كما لو كان مصريا !!"، والحقيقة أن هذه العبارة إيحائية تتضمن دليلًا ذا سلطة في ذهن المتلقي، بالتناص مع ما صكته الصحافة الدولية وتداولته المصرية مؤخرًا حول حادثة مقتل الإيطالي ريجيني.

5- أيضًا برز توظيف ملحوظ لاستراتيجية التمثيل والتشبيه على مستويات عدة، مثل: تمثيل الحادث بما حدث في كنيسة القدسين وما حدث في رابعة وتشبيه الجاني بسيد بلال والإيطالي ريجيني.

6- كما اتضحت استراتيجية الشخصنة من خلال التركيز على الأشخاص لا على الموضوعات وتحديدًا شخص الجاني وشخص الرئيس عبد الفتاح السيسي، كما برز استغلال واضح للحادث للمساس بجهات لا علاقة مباشرة لها به كمؤسسة الجيش التي نعتت بالفساد والتسلط وبأنه الجيش المصرائيلي، كما برزت استراتيجية الحديث على لسان شخص آخر، وهم غالبا المسيحيين في محاولة للإيحاء بمصداقية الإدعاء، مثل: "يقول المسيحيون أنها سيدة منقبة" أو "سيدة بعربة طفل" أو "رجل يتنكر في زي سيدة حامل".

7- استراتيجية اللجوء إلى مُقدمات مشهورة لا يختلف عليها الناس في مجتمع ما، مثل العدل جيد والظلم سيء أو اللجوء لنصوص مُقدسة لتمرير مقدمات أخرى يصعب إثبات صحتها، أو فرضيات ظنية؛ حيث يعتمد المُحاجي على الافتراضات المسبقة لدى المتلقي للوصول إلى النتيجة بدون مقدمات منطقية، وإشكالية هذه الحجج أنها لا تنفع كدليل في سياق لا يدرك فيه المتلقي هذه المقدمات أو لا يؤمن بها.

8- استراتيجية السخرية والتصدير المتعمد والمبالغ فيه لايقونات الضحك في مناقشة حادث أليم أودى بحياة العشرات، مثل: "مسيحي بنقاب" و"داعش وحتي بالأماره

زارعيين ذره"، "ياعم مهما ماخدوش بالهم من الشنطه عشان كان مغطى المتفجرات باليوستفندى"،"قصة استحمار شعب"، "الحمد لله رايس ذكي وشعب أهبل" وتناقضها استراتيجية التلاعب بالمدح والثناء، وكلاهما تقنيات للخطاب البلاغي الحجاجي، ولا يمكن اعتبارهما مغالطات في حد ذاتهما، لكنه تم توظيفهما لصرف نظر المتلقي عما بالخطاب من تلاعب ومغالطات منطقية واضحة.

9- استراتيجية تصعيد الأزمة من خلال اتهام المسيحيين بنقض العهد وموالاة ما اسموه بالإنقلاب وتخريب دور الإسلام واستهداف تشويه صورته دوليًا، وسب المسيحيين عمومًا ورموزهم بأفظع الألفاظ العنصرية، وتوظيف استراتيجية الاستفزاز والإهانة من خلال التحرش بالمُعلقين وتوجيه السباب اللاذع لهم من خلال التعليقات أو تقنيات الردود على التعليقات، أو نقيضها المديح والثناء للإغواء بتقبل حجتهم.

10- استراتيجية التفاصح للإيحاء بأن المُحاجي شخص فصيح خبير وعالم ببواطن الأمور، من خلال استخدام مفاهيم علمية دقيقة متخصصة أو مفردات وتركيبات لغوية معقدة لإضفاء القيمة على الأفكار خاصة فيما يتعلق بشأن جزئيتي تحليلDNA وخصائص المتفجرات.

11- استراتيجية طرح الأسئلة من أجل حث المُتلقي على التفكير النقدي فيما طرح حول الموضوع أو جعله يدلي باعترافات معينة تدعم وجهة نظر المحاجي أو للتلميح إلى تناقض وعدم منطقية الكلام، أو لفرض السيطرة على العملية الاتصالية.

12- استراتيجية التلاعب وتوظيف المغالطات المنطقية في الخطاب الحجاجي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:مُغالطة "عدم صحة المقدمات" وبناؤها على معطيات خاطئة أو فرضيات ظنية يصعب التأكد من صحتها، ومُغالطة "عدم ارتباط النتائج بالمقدمات"، ومُغالطة التماثل بين ما حدث وكنيسة القدسين من جهة ورابعة من جهة أخرى، ومُغالطات "الاحتكام الى الماضي" و"الاحتكام إلى النصوص ذات السلطة الوجدانية" و"الاحتكام إلى الخبراء" و"التقييم الشخصي" و"أقوال الشهود".

- كما تم توظيف مُغالطة استدعاء مخططات حجة واهية أو زائفة من خلال تحريف حجج الطرف الآخر، فيما يعرف بمغالطة "رجل القش" الشهيرة، وفيها يعمد الشخص إلى تحريف حجة الطرف الآخر لتسهيل الانتقاد ولجعل حجته تبدو قوية وسليمة، كاختلاق وقائع سخيفة وغير منطقية ولم تذكر في الموضوع، مثل: الحديث عن البطاقة الشخصية للجاني أو تليفونه الجوال أو ارتداء الجاني للنقاب أو إنه كان عامل حامل، أو أن هناك ثلاث جثث لم يعرفوا أصحابها بعد.
- وعلى عكس المتوقع، برز التوسل بالعاطفة بقوة في الحجج الرافضة لاتهام الإخوان وخاصة في جزئية جثمان الجاني والحديث عن أنه طفل تعرض للتعذيب وأنفه المكسور وأقوال أمه وأخوته الصغار المساكين، الذين فقدوا عائلهم الوحيد، وجاء ذلك بدلاً من تقديم حُجة سليمة وقوية تنفي إدانته

بالتهمة، والمفارقة هنا أن الحجاج المؤيد لإدانة الإخوان لم يوظف مُغالطة "التوسل بالعاطفة" رغم أنها متاحة له، فلا شك أن صور الضحايا وآلام ذويهم يحتمل أن تثير المشاعر بدرجة أكثر من صور الجاني وذويه، وهذا أمر مثير للتفكير حيث برزت عاطفة المتلقي كأحد المرتكزات التي استغلتها استرتيجيات المناورة لدى هذا الاتجاه الحجاجي في استدرار التعاطف مع مرتكب جريمة بهذا العنف والوحشية.

وختامًا يجب التأكيد على خمس نقاط جوهرية في تحليل هذا الخطاب الحجاجي، أولهم: أن الحادث قد شهد الكثير من التلاعب والخداع المعرفي في الخطابات الحجاجية الاتصالية في شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء توافر حالة انفعالية ووجدانية قوية كالتي تحدث مع الصدمات والأحداث الكبرى، وتكون معارف غير مكتملة حول الحدث أو متضاربة المعلومات، وهو ما تُرجم إلى تأكيدات كاذبة أو متحيزة، غذتها الانقسامات الاجتماعية الثقافية على نحو يعكس نماذج السلطة في المجتمع، وهيمنتها على معايير التقييم النهائية، أما النقطة الثانية فهي أن الخطاب المناهض لاتهام الإخوان المسلمين كان يواجه تحديات مجتمعية كبيرة جعلته لا يكتفي بطرح الحجج البسيطة كما فعل الخطاب الآخر، بل عمد إلى توظيف الحجج المركبة؛ حيث يحتج للحجة ذاتها، على أكثر من مستوى فرعي كما أوضح التحليل سابقًا.

وتنص النقطة الثالثة على أن مُعارضي اتهام الإخوان تميزوا بشكل واضح بالكفاءة التداولية الحجاجية وتقصد بها الباحثة التمكن من ملكة اللغة والخطابة وملكة صك الكلمات المحورية واستخدام الأقوال المأثورة، باختصار التمكن من ملكة الكلام بدرجة أكثر وضوحًا من نظرائهم من مؤيدي إتهام الإخوان، وهو ما تفسره الباحثة بعدة احتمالات منها قوة الدوافع الاتجاهية للحجاج والرغبة في إثبات صحة مُعتقداتهم وآرائهم حول الموضوع أو لشيوع دراسة الأساليب الحجاجية في المدارس ذات الطبيعة الإسلامية بمختلف توجهاتها واختصاصاتها، أو ربما يرجع ذلك إلى وجود لجان إلكترونية شبه متفرغة تمتهن كتابة هذه التعليقات، التى لا تتخذ في كثير منها الشكل العفوي العشوائي المألوف في تعليقات المستخدمين، بل تبدو كمقالات مصغرة ومكررة في أكثر من مكان، ورغم تلك الكثافة وذلك التشعب والتعقد، إلا إنهم لم يتمكنوا من امتلاك الملكة المنطقية البرهانية، وتحديدًا فيما يتعلق بألا يقولوا لغيرهم ما لا يصدقه عقلهم أو ما يفتقدون القدرة على إثباته وألا يلجئوا لاستراتيجية التلاعب والمناورة.

وتأتي النقطة الرابعة، فتكشف عن أن الجوانب المعرفية للتلاعب في الخطاب الحجاجي حول حادثة تفجير الكنيسة البطرسية جاءت متوافقة مع استهداف الخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصري، كالتدين وحب السخرية، والمُسالمة ورفض العنف أو الظلم أو التسلط واستنساخ السلطة، وهو ما يؤكد أن البنية الإقناعية للخطاب الحجاجي يجب أن تؤسس على البني الفكرية والمعرفية للمتلقي، وأخيرًا توضح النقطة الخامسة عجز الخطاب الحجاجي المتطرف- والذي يعرف الهجوم الإرهابي على الكنيسة بأنه أمر إلهي أو عقاب مشروع للمسيحيين- عن

التلاعب في الإدراك المعرفي والمجتمعي لطبيعة الحادثة عند المصريين، أو إضفاء الشرعية على الممارسات الإرهابية، وهو ما افتقدته مجتمعات عربية معاصرة مزقتها الصراعات الداخلية؛ حيث ما زالت وحدة المعايير والقيم والتصورات الثقافية المتوارثة والمستخدمة في تقييم الأحداث والأشخاص والتهديدات تقف كحائط صد حتى الآن صامدا من أجل حماية المجتمع المصري من هذه الفتن.

وبناءً على ما جاء في البحث تخرج الباحثة بتوصية تؤكد ضرورة تلقي مُستخدمي الإنترنت والمواطنين عمومًا لأسس ومباديء التفكير النقدي، التي تمدهم بمجموعة من الأدوات الأساسية والأسئلة المعيارية التي تساعدهم على تطوير تحليلهم وتقييمهم للحوارات العامة اليومية التي يجرونها أو تطوير إدراكهم للاتصالات الحجاجية المختلفة التي يتعرضون لها عبر الاتصالات الرقمية أو وسائل الإعلام بوجه عام.

- **حدود الدراسة وما تثيره من اتجاهات بحثية مستقبلية:**

عنيت الدراسة الراهنة بفحص استراتيجيات الخطاب الحجاجي في تعليقات القراء على حادثة تفجير الكنيسة البطرسية في صفحات موقعي اليوم السابع والشروق الإلكترونيين على شبكة الفيسبوك، وذلك من أجل رصد بنيتها الإقناعية الهيكلية ومنهجياتها الاستدلالية وكيفية توظيف استراتيجيات الإقناع والمناورة في التأثير على الآخرين من خلالها، ويمكن تحديد ما تثيره الدراسة من دراسات مستقبلية، فيما يلي:

1- إعادة تطبيق الدراسة على حادثي ضرب كنيستي الإسكندرية وطنطا في 9 إبريل 2017م، ومقارنة نتائجها بنتائج هذه الدراسة من أجل رصد مدى تطور أنماط التفكير والحجاج في المجتمع المصري حولهم ودلالات ذلك وأبعاده.

2- إجراء مقارنة بين أنماط الحجاج الشائعة في وسائل الإعلام القديمة والجديدة وبين أشكال الرأي ذاتها.

3- البحث في استراتيجيات الحجاج والتلاعب في الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية ... إلى آخره، أو بحثها بصورة مقارنة وفقا لمتغير النوع لرصد الاختلافات بين الذكور والإناث أو وفقا لمتغير السن أو مستوى التعليم أو الانتماء الفكري والإيديولوجي.

4- إجراء بحث مقارن لأنماط الحجاج الشائعة في الثقافة المصرية وغيرها من الثقافات العربية والغربية.

5- كشفت الدراسة عن غياب واضح لضوابط الحجاج كغياب الإرضية المشتركة واتساع الهوة بين مرجعيات الخطابين الحجاجيين المثارين حول حادث الكنيسة البطرسية، واختلاف دلالات الألفاظ، فكلمة الضحية استخدمت في الخطاب الحجاجي للإشارة إلى الشهداء من جهة وللإشارة إلى الجاني من جهة أخرى، وبالمثل كلمة الجاني والدولة .... إلى آخره، وهو ما يلقي الضوء على أهمية إجراء دراسة سيميولوجية تالية على نفس الموضوع للمساعدة في تفسير هذه الخطابات المتداولة في المجتمع المصري المعاصر ودلالات علاماتها.

الهوامش

1 - إيمان محمد حسني عبدالله، **الرأي العام والإعلام الجديد: تحولات الرأي العام في البيئة الرقمية المعاصرة**، ط1، دار الثقافة العربية، 2016، ص 29

2- إيمان محمد حسني عبدالله،التعرض للآراء السياسية المعارضة وعلاقته بمستوى جودة آراء المواطنين: دراسة ميدانية في إطار نموذج ترجيح الحجج، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد 47، ابريل- يونيو 2014، ص ص 209-266

3- Cabrio, Elena, Sara Tonelli, and Serena Villata. "From Discourse Analysis to Argumentation Schemes and back: Relations and differences."*International Workshop on Computational Logic in Multi-Agent Systems, Springer Berlin Heidelberg*, 2013,P:16

4- Pohl, Rüdiger. Cognitive illusions: A handbook on Fallacies and Biases in Thinking, Judgement and Memory. *Psychology Press*, 2004,P:3

5- Schneider, Jodi, Brian Davis, and Adam Wyner."Dimensions of Argumentation in Social Media"International Conference on Knowledge Engineering and Knowledge Management. Springer Berlin Heidelberg, (2012) p:4

6- Heras, Stella, et al. "Research Opportunities for Argumentation in Social Networks.*" Artificial Intelligence Review*, 39.1 (2013) P:51

7 - محمد طروس، **النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية**، المغرب: ط1، دار الثقافة،2005، ص 107- 108

8 - عبد الله صولة، **في نظرية الحجاج: دراسات وتطبيقات**، ط1، سلسلة ألف، تونس، دار مسكيلياني،د.ت، ص 14

9 - المرجع نفسه، ص ص21-22

10 - محمد مشبال، **البلاغة والخطاب**، ط1، منشورات ضفاف ، معالم نقدية، دار المقال، 2014 ، ص17

11 - أمينة الدهري، **الحجاج وبناء الخطاب: في ضوء البلاغة الجديدة** ،ط1،الدار البيضاء، المكتبة الأدبية، المدارس، ص 6

12 - عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية**، ط1، بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص 55-56

13 - عمرو صالح يس،**التفكير النقدي: مدخل في طبيعة المحاجة وأنواعها**، بيروت، سلسلة أدوات القادة(12)، الشبكة العربية لأبحاث والنشر،2015 تمكين لأبحاث والنشر،ص 38 ، 61

14 - حسن الباهي، **الحوار ومنهجية التفكير النقدي**، ط1، المغرب، 2004، ص 165

15- Micheli, Raphaël."Arguing without Trying to Persuade? Elements for A non-persuasive Definition of Argumentation" *Argumentation*, 26.1 (2012): 115-126.

16- Schneider, Jodi, et al., Op. Cit.,p:1-5

17 - Tseronis, Assimakis. "Multimodal Argumentation in News Magazine Covers: A Case Study of Front Covers Putting Greece on the Spot of the European Economic Crisis." *Discourse, Context & Media*,7 (2015): 18-27.

18 - Alberti, Laura, and Thomas Hollihan. "Market Panics and the Limits of National Power and Authority: An Argumentative Analysis of the 2011

Italian Debt Crisis." *International Journal of Communication*, 8 (2014): 335-354.

19 - فرحات بلولي، الحجاج في مقالات الشيخ عبدالرحمن شيبان: حقائق وأباطيل أنموذجًا، **مجلة معارف**، قسم الآداب واللغات،العدد 16، 2014.

20 - أحمد دعوش، **المغالطات المنطقية في وسائل الإعلام**، ط1، منشورات السبيل، 2014

21 - طالبي ياسمينة، الحجاج في المقال الافتتاحي، **ماجستير غير منشور**، قسم علوم اللغة العربية، جامعة ابو القاسم سعد الله الجير، 2012.

22 -Atkin, Albert, and John E. Richardson. "Arguing about Muslims: (Un) Reasonable Argumentation in Letters to the Editor." *Text & Talk-An Interdisciplinary Journal of Language, Discourse Communication Studies*, 27.1 (2007): 1-25.

23 -Teo, Adisa. Analysis of Newspaper Editorials: A Study of Argumentative Text Structure. *Diss. University of Illinois at Urbana-Champaig*n, 1995. -

24 - بلقسام دفة، استراتيجية الخطاب: دراسة تداولية في الإرسالية الإشهارية العربية، **مجلة المخبر**،الجزائر، جامعة بسكرة، العدد العاشر، 2014، ص ص489- 524

25 - غمشي بن عمر، سيميولوجية الاتصال في الخطاب الديني: قصص الأنبياء في القرآن الكريم نموذجًا، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال ، 2011

26 - Blount, Tom, David E. Millard, and Mark J. Weal. "An Investigation into the Use of Logical and Rhetorical Tactics within Eristic Argumentation on the Social Web." *Proceedings of the 26th ACM Conference on Hypertext & Social Media*. ACM, 2015.

27 - Luzón, María José. "This is an Erroneous Argument": Conflict in Academic Blog Discussions." *Discourse, Context & Media*, 2.2 (2013): 111-119.

28 - Schneider, Jodi, Serena Villata, and Elena Cabrio. "Why Did They Post that Argument? Communicative Intentions of Web 2.0 Arguments." *Arguing on the Web* , 2 (2014).

29 - De Moor, Aldo, and Lilia Efimova. "An Argumentation Analysis of Weblog Conversations." *The 9th International Working Conference on the Language-Action Perspective on Communication Modelling (LAP 2004)*. 2004.

30- Habernal, Ivan, and Iryna Gurevych. "Argumentation Mining in User-generated Web Discourse." Computational Linguistics ,*Computational Linguistics*,(2016).http://www.mitpressjournals.org/doi/pdf/10. 1162 /COLI_a_00276

31 - Trabelsi, Amine, and Osmar R. Zaıane. "Finding Arguing Expressions of Divergent Viewpoints in Online Debates." *Proceedings of the 5th Workshop on Language Analysis for Social Media (LASM)@ EACL*. 2014.

32 - Garcia-Villalba, Maria Paz, and Patrick Saint-Dizier. "Argument extraction in opinion analysis: Identifying the Reasons Behind Consumer

Evaluations." Knowledge Discovery, Transfer, and Management in the Information Age. *IGI Global*, 2014. 186-211.

33- Villalba, Maria Paz Garcia, and Patrick Saint-Dizier."Some Facets of Argument Mining for Opinion Analysis" *COMMA 245* (2012): 23-34.

34 - أنس بن صالح العمار، وسائل وآليات الحجاج في كتاب أباطيل وأسمار لمحمود محمد شاكر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، معهد تعليم اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1436ه.

35 - محمد عرابي، البنية الحجاجية في قصة سيدنا موسى عليه السلام، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب، 2009.

36 - ثناء محمد سالم، استراتيجيات البنية الإقناعية وأبعادها التداولية في رسائل المنصور، **مجلة فينولوجي**،كلية الألسن، جامعة عين شمس، العدد 51، 2009.

37 - طريف شوقي، **المحاجة : طرق قياسها وأساليب تنميتها**، ط1، القاهرة، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث فى العلوم الهندسية، 2005، ص ص 10-23

38 - محمد العمري، **في بلاغة الخطاب الإقناعي للخطبة العربية: مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية**،ط2،إفريقيا الشرق، المغرب، لبنان،2002، ص ص 25-75

39 - عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية**، ط1، بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004

40 - Chan, Ginny."Social Cognitive Processes in the Priming of Mental Illness Stereotypes by the Media" (2016). http://academicworks.cuny.edu/gc_etds/1518/pdf.

41 - أنور الجمعاوي، **استراتيجيات الحجاج في المناظرة السياسية: مناظرة التنافس على الرئاسة بين نيكولا ساركوزي وفرنسوا هولاند**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2013.

42- Maillat, Didier, and Steve Oswald. "Defining Manipulative Discourse: The pragmatics of Cognitive Illusions." *International Review of Pragmatics* 1.2 (2009): 348-370.

43 - Bouchnak, Laroussi. "Speech Reportage and Manipulation in Newspaper Articles." *International Journal of Humanities and Cultural Studies (IJHCS)* ISSN 2356-5926 1.4 (2016): 171-197.

44 - Anu Harju & Ella Lillqvist, Social Media as Pseudo-public Space: the Illusion of Freedom in Participatory Spaces, *Paper presented to 12th Conference of the European Sociological Association 2015, Prague Tuesday 25th August to Friday 28th August*,2015,

45- Hart, Christopher. "Argumentation Meets Adapted Cognition: Manipulation in Media Discourse on Immigration." *Journal of Pragmatics* 59 (2013): 200-209.

46 - Van Eemeren, Frans H., and Frans Hendrik Eemeren, eds. Examining Argumentation in Context: Fifteen Studies on Strategic Maneuvering. Vol. 1. *John Benjamins Publishing*, 2009.

47 - Guillem, Susana Martínez. "Argumentation, Meta-discourse and Social Cognition: Organizing Knowledge in Political Communication." *Discourse & Society*, 20.6 (2009): 727-746.

48 - نوعام تشومسكي، 11 سبتمبر، ط1، كتابة، دار ميريت، 2002.

49 - Arceneaux, Kevin. "Cognitive Biases and the Strength of Political Arguments." *American Journal of Political Science* 56.2 (2012): 271-285.

50 - Liu, Yanfei. "Ratio Bias in Judgment under Specific Emotions." Presented to the Faculty of the Graduate School of The University of Texas at Arlington in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Psychology, The University of Texas at Arlington (2012), :28

51 - عمرو صالح يس، مرجع سابق، ص157